صرخة شعب

أسامة عبد الرحمن

مقدمة

تعتمد مصر على نهر النيل اعتمادا شبه كامل فالأمطار في مصر شبه معدومة ويمثل ٩٧% من موارد مصر المائية ومعظم مساحة مصر منطقة جافة وشبه خالية من السكان لذلك أى خطر على هذا النهر يعتبر خطراً على الشعب المصري كله ومن خلال تقصى الحقائق نجد أن للكيان الصهيوني دوراً كبيراً في محاولة التحكم في مياه النيل فقد أعلن ديفيد بن جوريون عام ١٩٥٥ ان اليهود يخوضون مع العرب معركة مياه ووفقاً لنتيجة هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل وإذا لم ننجح فى هذه المعركة فلن نبقى في فلسطين ومن المعروف أن الحدود الإسرائيلية المستهدفة طبقاً للخريطة المعلنة من النيل إلى الفرات أى من ماء إلى ماء والمخططات اليهودية تحاول الاستفادة من مياه نهر النيل عن طريق ترعة السلام التى تخرج من فرع دمياط ثم تتجه إلى سيناء ثم تمر إلى صحراء النقب وقطاع غزة وهو المشروع الذي عرضه من قبل شاؤول أولز زوورف النائب الأسبق لمدير هيئة المياه الإسرائيلية وهى تحاول تحقيق مشروعاتها من خلال طرق كثيرة للضغط على مصر لتلبيتها وأهمها تم عرض بناء ٣٣ سداً في أثيوبيا للري وتوليد الكهرباء على النيل الأزرق وبحيرة تانا في أثيوبيا وهذه السدود التي تقام على النيل تؤثر على حصة مصر من المياه بنسبة ٢٠% ؛ ومن الغريب أن البنك الدولي يقوم بالتمويل دون اشتراط حصول أثيوبيا على موافقة باقي الدول الأعضاء ؛خاصة مصر حسب اتفاقية التي تقتضى بأن مصر لها حق الاعتراض على بناء أى سد على النيل إلا بموافقتها لأنها دولة مصب ليس لها مصدر للمياه غير النهر دون باقي الدول الأعضاء وأيضاً نقضاً للقانون الدولي للاستفادة المشتركة من الأنهار الدولية؛ ولعل غياب السياسة الخارجية لمصر وعدم وجود علاقات دوليه مع دول النهر أدت إلى توغل الكيان الصهيوأمريكى في المنطقة وفصل جنوب السودان كما يسعى الكيان الصهيوني للتحالف مع معظم دول حوض النيل الجنوبي.

ووصل التفكير حد أن هناك خطة لتحويل كل مصادر المياه في تلك المنطقة لتصب في البحيرات العظمى وسط القارة كخزان للمياه ؛ ويتم بيع هذه المياه لمن يريد ويدفع الثمن كالبترول ويمكن نقلها عن طريق أنابيب خارج القارة كما يسعى الكيان الصهيوني في فلسطين إلى توفير احتياجاته من المياه عن طريق سرقة المياه الجوفية من شبه جزيرة سيناء عن طريق وسائل تكنولوجية معقدة ؛ لسحب المياه الجوفية.

إذن يقوم الكيان الصهيونى بسرقة المياه من سيناء ويحرض دول الحوض ضد مصر ويمول ويدعم إنشاء السدود فى دول المنابع أضف إلى ذلك التلوث الحادث فى مياه النيل وانخفاض متوسط نصيب الفرد عن المعدلات العالمية وسوء إدارة الموارد المائية وإهمال القيادات السياسية للقضية وعدم التحرك إلا بعد وقوع الفاس فى الراس كما يقول المثل الشعبى كل هذا وغيره كثير مما سنعرضه سيجعل المصريين يموتون عطشاً كما تقول النبوءات فى التوراة وكما يقول حديث النبى ص حيث قال : وخراب مصر من جفاف النيل.

وسنعرض هنا نبوءات التوراة ومخاطر وآثار سد النهضة الأثيوبى وبعض الحلول المقترحة لاستدراك تلك المخاطر ومحاولة انقاذ الشعب المصرى من خطر الموت عطشاً.

أسامة عبد الرحمن

الباب الأول
النيل والتوراة والكارثة

موارد المياه العذبة في مصر:

نهر النيل المصدر الرئيسى للمياه فى مصر من الأنهار الدولية الكبرى وتشكل بحيرة فيكتوريا التى تقع فى هضبة البحيرات الإستوائية الخزان الطبيعى الذى ينبع منه النيل على ارتفاع ١١٣٩ مترا فوق سطح البحر، وينحدر بعد ذلك سريعاً إلى حوض السودان الجنوبى عبر بحر الجبل الذى يلتقى مع رافدين هما بحر الغزال وبحر العرب، فى جنوب السودان ليشكل النيل الأبيض التى يستمر متجها نحو الخرطوم أما النيل الأزرق فينبع من بحيرة تانا التى تقع فى هضبة الحبشة والرافد الرئيسى الثالث للنيل هو نهر عطبرة الذى ينحدر من سفح هضبة الحبشة أيضاً ويخترق النيل أراضى السودان ومصر حتى مصبه فى البحر المتوسط ويبلغ طول مسار النهر من مخرجه من بحيرة فيكتوريا إلى مصبه، حوالى ٦٠٠٠ كيلومتر ويغطى حوض نهر النيل - الذى تتشارك فيه عشر دول أفريقية- مساحة ٢,٩ مليون كيلومتر مربع، أى حوالى ١٠% من مساحة قارة أفريقيا وتبلغ جملة تصريف النهر الطبيعية عند أسوان نحو ٨٤ مليار متر مكعب سنوياً وطبقا لإتفاقية النيل عام ١٩٥٩ يبلغ نصيب مصر الثابت من مياه النيل ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنوياً. بالإضافة إلى مياه نهر النيل هناك المياه الجوفية المتجددة فى وادى النيل والدلتا وتختلف تقديرات مخزونها فقد يصل إلى نحو ٣٠٠ مليار متر مكعب، ولكن لا يمكن سحب أكثر من ٣ مليار متر مكعب سنوياً منها لأسباب إقتصادية وفنية وللحفاظ على التوازن الهيدروجيولوجى فى هذه المناطق وتتغذى طبقات المياه فى هذه المناطق من الرشح من النيل ومياه الرى وفى شمال الدلتا تزداد ملوحة المياه الجوفية نتيجة تداخل مياه البحر. وهناك أيضاً المياه الجوفية المتجددة على إمتداد الساحل الشمالى الغربى من الإسكندرية إلى السلوم ومصدرها الرئيسى مياه الأمطار التى يصل معدلها إلى نحو ١٥٠ مم سنوياً وتقدر كمية الأمطار والسيول المتساقطة سنوياً بنحو ١١ مليون متر مكعب يستغل منها حوالى ٢,٢ مليون متر مكعب فى الزراعة (تستخدم الآبار الرومانية فى المنطقة لتخزين بعض هذه المياه),

واخيراً هناك المياه الجوفية، الغير متجددة فى الغالب، والتى تستخرج من مصدر دولى للمياه الجوفية يمتد من الصحراء الغربية فى مصر الى ليبيا وتشاد والسودان، وهو خزان الحجر الرملى النوبى ويغطى هذا الخزان الكبير نحو مليونى كيلومتر مربع، ويتفاوت عمق المياه فيه من منطقة إلى أخرى، فقد يصل العمق فى مصر إلى ٥٠٠٠ متر، وفى السودان إلى ٣٠٠٠ متر ويقدر مخزن المياه الجوفية فى هذا الخزان ، ككل، بنحو ٧٥٠٠٠ كيلومتر مكعب، معظمها مياه غير متجددة وتختلف نوعية المياه خاصة ملوحتها من منطقة إلى اخرى حسب التكوينات الجيولوجية والعمق ويقدر أقصى سحب آمن من خزان الحجر الرملى النوبى فى مصر بنحو ٤,٩ مليار متر مكعب سنوياً.

وبذلك تكون أقصى كمية من المياه يمكن سحبها من المصادر الطبيعية فى مصر هى نحو ٦٤ مليار متر مكعب سنوياً وفى عام ١٩٩٦ أمكن سحب ٥٥,٥ مليار متر مكعب من نهر النيل، ٤,٧ مليار متر مكعب من المياه الجوفية المتجددة والغير متجددة ، أى اجمالى حوالى ٦٠,٢ مليار متر مكعب وقد تم إستخدام المياه كالتالى : ٨٣,٢ % للرى، ٩,٨% للصناعة، ٥,٥% للأغراض المنزلية والتجارية، و١,٥ % لإستخدمات أخرى وكان نصيب الفرد من إجمالى المياه المسحوبة من المصادر الطبيعية حوالى ٩٧٩ متر مكعب فى السنة، أى أقل من مؤشر الفقر المائى.

نوعية المياه فى مصر:

تصرف فى نهر النيل على طول مجراه من أسوان إلى مصباته عند دمياط ورشيد كميات كبيرة من المخلفات السائلة، بطريق مباشر وغير مباشر عن طريق الترع والمصارف التى تصب فى نهر النيل وفروعه.

ويمكن تقسيم المخلفات السائلة التى تصرف فى نهر النيل كالتالى:

(١) مياه صرف زراعى بها كميات مختلفة من بقايا الأسمدة والمبيدات المستخدمة فى الزراعة، وتقدر كمياتها بنحو ٦ مليار متر مكعب سنوياً،منها حوالى ٤مليار متر مكعب فى الوجه القبلى بين أسوان والقاهرة.

(٢) مخلفات صرف صحى غير معالجة، تقدر كمياتها بنحو ١٧٠٠_مليون متر مكعب سنوياً منها حوالى ١ مليار متر مكعب فى الوجه القبلى.

(٣) مخلفات صناعية سائلة غير معالجة يختلف تركيبها وكمياتها من صناعة إلى أخرى.

(٤) مياه تبريد من محطات توليد الكهرباء، تقدر كمياتها بنحو ٣ مليار متر مكعب سنوياً وهى لا تعتبر مخلفات سائلة بالمعنى المفهوم لأنها لا تحتوى على ملوثات إضافية تذكر سوى كميات قليلة من المركبات الكيميائية التى تضاف لمياه التبريد لمنع التآكل والصدأ وهذه المياه تخرج من محطات توليد الكهرباء ودرجة حرارتها مرتفعة قليلاً عن درجة حرارة المياه المستقبلة لها أعلى بحوالى ٧ درجات مئوية وتعتبر آثار هذا التلوث الحرارى محدودة للغاية. وبصورة عامة توضح التحاليل الكيميائية والبيولوجيه لمياه النيل أن هناك زيادة ملحوظة فى ملوحة المياه وإرتفاع مستوى حموضتها، وكذلك زيادة الطلب على الأكسجين الحيوى فيها، من أسوان إلى القاهرة وتزداد تركيزات الملوثات الرئيسية فى نهر النيل قرب نقاط صرف المخلفات السائلة أما مياه النيل قرب القاهره وفى فرعى دمياط ورشيد فهى أكثر تلوثاً من المسافة بين أسوان والقاهرة وبصورة عامة وجد ان مياه نهر النيل أصبحت أكثر تلوثاً فى ١٩٩٩ عن ١٩٩٠ والتلوث الأكثر انتشاراً هو تلوث ميكروبيولوجى أى بالبكتيريا والفيروسات المختلفة نتيجة الصرف الصحى أما التلوث بالمخلفات الصناعية فينحصر أساساً بالقرب من مناطق الصرف نتيجة عدم التزام الصناعات المختلفة بمعالجة مخلفاتها السائلة قبل صرفها فى نهر النيل وفروعه.

توراة اليهود تتنبأ بخراب مصر:

احتلت مصر مكانة كبيرة واهتمام بالغ منذ القدم وحتى الآن، لما لها من دور مؤثر في مجريات الأمور قديماً وحديثاً، كما أنه لم يغب ذكر مصر عن التوراة فهناك نبوءات ذكرتها التوراة منها اتفاقية كامب ديفيد، وأنها تتعرض في المرحلة المقبلة للانهيار.

ولعل ما ذكره الحاخام مردخاي إلياهو يؤكد ذلك،عندما قال إن السعودية ومصر ستدخلان في حرب ضد إسرائيل، وستحدث أثناءها تغييرات في هرم الحكم بمصر والسعودية حيث يبتعد رؤساء وملوك عرب عن الحكم في بلادهم وتلغي مصر اتفاقية كامب ديفيد وتفتح باب الجهاد ضد إسرائيل.

والنبوءات عن مصر في التوراة لا تنته فهناك نبوءات بتدمير مصر ونهبها، فقد جاء في سفر حزقيال ٣٠: ٤: ويأتي سيف على مصر ويكون في كوش- السودان- خوف شديد عند سقوط القتلى في مصر ويأخذون ثروتها وتهدم أسسها.

وفي حزقيال ٣٢: ١٥ جاء أيضًا: حين أجعل أرض مصر خرابًا وتخلو الأرض من ملئها عند ضربي جميع سكانها يعلمون إني أنا الرب، بينما جاء في دانيال ١١: ٤٣: ويتسلط على كنوز الذهب والفضة وعلى كل نفائس مصر واللوبيون والكوشيون عند خطواته مصر تصير خرابًا وأدوم تصير قفرًا خربًا من أجل ظلمهم لبني يهوذا الذين سفكوا دمًا بريئًا في أرضهم يوئيل ٣: ١٩.

وكأن الأسفار تعبر عن دمار مصر ونهب ثرواتها بسبب تسلط الحاكم الظالم عليها الذي وصفته التوراة بالشرير الذي يسلب خيراتها، ويسلب كنوز الذهب والفضة، وما يحدث هو وجود حفنة من الحكام الظالمين المستبدين الذين سلبوا من مصر خيراتها وباعوها بفسادهم وهذا ما يحدث حتى الآن.

والمُنصّر الإنجيلي جيري فولويل بعد عرضه لنظرية هرمجدون مستخدمًا أدلة التوراة والإنجيل، رسم صورة مُرعبة عن نهاية العالم وفي إحدى تسجيلاته يقول: منذ ٢٦٠٠ سنة تنبأ النبي العبراني حزقيال، أن أمة ستقوم إلى الشمال من فلسطين، قبل وقت قصير من العودة الثانية للمسيح في الفصلين ٣٨ و٣٩ من حزقيال، اسم هذه الأرض هو روش- روسيا- ويذكر أيضاً اسم مدينتين هما ماشك وتوبال وهذه الأسماء تبدو مُشابهة بشكل مُثير، لموسكو وتيبولسك، العاصمتين الحاكمتين اليوم في روسيا وكذلك كتب حزقيال أن هذه الأرض ستكون مُعادية لإسرائيل، ومن أجل ذلك سيكون ضدها، وقال إن روسيا سوف تغزو إسرائيل بمساعدة حُلفاء مُختلفين في الأيام الأخيرة.

وذكر فولويل عن معاهدة كامب ديفيد التي ذكرت في التوراة: بالرغم من الآمال الوردية وغير الواقعية تماماً التي أبدتها حكومتنا، حول اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، إلا أن هذه الاتفاقية لن تدوم، إننا نصلي بالفعل من أجل السلام في القدس إننا نحترم كثيراً رئيسيّ حكومتيّ إسرائيل ومصر لكننا نعرف أنه لن يكون هناك سلام حقيقي في الشرق الأوسط، إلى أن يأتي يوم يجلس فيه المسيح على عرش داود في القدس.

الأمر لم يتوقف عند ذلك بل أن أزمة نهر النيل ونبوءة ضرب السد العالى وغرق مصر ذكرت في التوراة حسب كتاب ثورة يوليو الأمريكية للمؤرخ محمد جلال كشك، حيث ذكر أن الكارثة المنتظرة هي الكارثة الموعودة لمصر في التوراة، الكارثة التي ستحيق بمصر واستعظم ذهن اليهودى أن يرتبط ذكره بها وهى نبوءة التوراة، بإغراق مصر في زمن عودة اليهود إلى فلسطين وإتمام الوعد بالدولة الكبرى والكارثة الموعودة التي أثارها مشروع السد العالى في نفس الأمريكان كلام الرب صار، قائلًا: يا ابن آدم ارفع مرثاة على فرعون ملك مصر وأسقى أرض فيضانك من دمك إلى الجبال، وعند إطفائى إياك احجب السماوات وأظلم نجومها

وأغشى الشمس بسحاب والقمر لا يضيء ضوءه وأظلم فوقك كل أنوار السماء المنيرة وأجعل الظلمة على أرضك يقول السيد الرب - حزقيال ٣٢: ٦ _ ٨.

وتعد هذه هي الكارثة التي يتلوها جفاف نهر النيل، وإقفار أرضها وتشريد أهلها، بل وإظلام أنوارها، وهذه الكارثة المنتظرة لمصر في نبوءات تدمير مصر، في زمن عودة اليهود إلى فلسطين، وهذا الأمر وتلك النبوءات في ذهن كل توراتي صنعته سيرة اليهود المقدسة لديهم، فمنهم من يطويها في نفسه، ومنهم من يترقبها وينتظر وقوعها، ومنهم من يدفع الأحداث في اتجاهها. ونص من سفر إشعياء ، وهو السفر الأقل تشويها وتحريفا ، وهو السفر الذي مازال يحتفظ بنصوص البشرى ، بمحمد عليه الصلاة والسلام وإليك نصه :

إشعياء : ١٩: ١-١٦: نبوءة بشأن مصر ، ها هو الرب قادم يركب سحابة سريعة ، فترتجف أوثان مصر في حضرته ، وتذوب قلوب المصريين في داخلهم ، وأُثير مصريين على مصريين فيتحاربون ، ويقوم الواحد على أخيه ، والمدينة على المدينة ، والمملكة على المملكة ، فتذوب أرواح المصريين في داخلهم ، وأُبطل مشورتهم ، فيسألون الأوثان والسحرة وأصحاب التوابع والعرّافين ، وأُسلّط على المصريين مولىً قاس ، فيسود ملك عنيف عليهم ، هذا ما يقوله الرب القدير .

وتنضب مياه النيل ، وتجف الأحواض وتيبس ، تُنتن القنوات ، وتتناقص تفرّعات النيل وتجف ، ويتلف القصب والأسل ، وتذبل النباتات على ضفاف نهر النيل ، والحقول والمزروعات كلها تجف ، وكأنها لم تكن مخضرّة فيئن الصيادون وطارحو الشصوص في النيل وينوحون ، ويتحسّر الذين يلقون شباكهم في المياه ، ويتولّى اليأس قلوب الذين يصنعون الكتان الممشّط ، ويفقد حائكو الكتان الفاخر كل أمل ، ويُسحق الرجال ، أعمدة الأرض ، ويكتئب كل عامل أجير .

رؤساء صوعن حمقى ، ومشورات أحكم حكماء فرعون غبية , كيف تقولون لفرعون ، نحن من نسل حكماء ، وأبناء ملوك قدامى ؟! أين حكماؤك يا فرعون ، ليطلعوك على ما قضى به الرب القدير على مصر ؟! قد حَمق رؤساء صوعن ، وانخدع أمراء نوف ، وأضلّ مصر شرفاء قبائلها جعل الرب فيها روح فوضى ، فأضلّوا مصر في كل تصرّفاتها ، حتى ترنّحت كترنّح السكران في قيئه ، فلم يبق لعُظمائها أو أدنيائها ما يفعلونه فيها في ذلك اليوم ، يرتعد المصريون كالنساء ، خوفا من يد الرب التي يهزّها فوقهم

حزقيال : ٣٠: ١-١٣: وأوحى إليّ الرب بكلمته قائلا : يا ابن آدم ، تنبّأ ، وقل : إنّ يوم الربّ بات وشيكا إنّه يوم مُكفهرّ بالغيوم ، ساعة دينونة نهاية للأمم ، إذ يُجرّد سيف على مصر ، فيعُمّ الذعر الشديد أثيوبيا ، عندما يتهاوى قتلى مصر ، ويستولي على ثروتها ، وتُنقض أُسسها ثم تسقط معهم بالسيف ، أثيوبيا وفوط ولود ، وشبه الجزيرة العربية وليبيا ، وشعوب الأرض المُتحالفة معهم فيتهاوى سُكّانها من مجدل إلى أسوان فتُصبح أكثر الأراضي المُقفرة وحشة ، وتُضحي مُدنها أكثر المُدن خرابا في يوم هلاك مصر ، الذي لا بد أن يتحقّق .

لأني سأفني جماهير مصر ، وأُجفّف مجاري نهر النيل ، وأبيع الأرض لقوم أشرار ، وأُخرّب البلاد بيد الغرباء ، أنا الربّ قد قضيت ثمّ أُحطّم الأصنام ، وأُزيل الأوثان من ممفيس ، ولا يبقى بعد ، رئيس في ديار مصر ، وأُلقي فيها الرعب .

كارثة التوراة الموعودة لمصر هي بالضبط ما حاول ترجمته أفيجدور ليبرمان وزير خارجية إسرائيل السابق أثناء مباحثات كامب ديفيد الثانية، حين هدد بعقاب مصر على رفضها الضغط على رئيس السلطة الفلسطينية ليوافق على قبول السيادة الإسرائيلية على الحرم القدسى الشريف لب المعركة الإسلامية اليهودية وبؤرتها والعقاب الذي هدد به ليبرمان هو نسف السد العالى وإغراق مصر من أسوان إلى الإسكندرية.

وما يعلنه ليبرمان دائماً يؤكد أنه كان يدفع في اتجاه تحقيق النبوءة اليهودية، فقيامه بزياره إلى دول المنبع بعد توليه وزارة الخارجية وتأليبه لتلك الدول على مصر، وما يحدث الآن من دفعهم باتجاه بناء سد النهضة لحجز المياه عن مصر وتجفيف مياه النيل عن أهلها في مصر حتي تتحقق لإسرائيل نبوءة العودة لمصر بعد تدميرها وأخذت إسرائيل تنصب فخاخ لمصر في الجنوب مع دول منابع النيل فها هي تبني سد النهضة باكتتاب إسرائيلي وتسيطر على جنوب السودان بشراء أراضيها بأبخس الأسعار ودول المنبع تربطهم علاقات أخوية وتعايشوا معاً لقرون، والغريب أن مصرتحقق لإسرائيل ما تريد بهذا السكوت المخزي.

وفي النص التالي تسمية أخرى لها هي مصر - حزقيال: ٢٩: ٣-١٦- جاء فيه: ها أنا أنقلب عليك يا فرعون ملك مصر، أيها التمساح الكامن في وسط أنهاره وأُخرجك قسرًا من أنهارك، وأسماكها ما برحت عالقة بحراشفك، وأهجرك في البرية، مع جميع سمك أنهارك، فتتهاوى على سطح أرض الصحراء، فلا تُجمع ولا تُلمّ، بل تكون قوتًا لوحوش البرّ وطيور السماء، فيُدرك كل أهل مصر أني أنا الرب، لأنّهم كانوا عُكّاز قصبٍ هشةً لبني إسرائيل، ما أن اعتمدوا عليك بأكفهم، حتى انكسرت ومزّقت أكتافهم، وعندما توكّأوا عليك، تحطّمت وقصفت كلّ متونهم، لذلك ها أنا أجلب سيفًا، وأستأصل منك الإنسان والحيوان، وأجعل ديار مصر، الأكثر وحشة بين الأراضي المقفرة، وتظلّ مدنها الأكثر خراباً بين المدن الخربة وأجعلهم أقلية لئلا يتسلطوا على الشعوب، فلا تكون بعد، موضع اعتماد لبني إسرائيل، بل تُذكّرهم بإثمهم حين ضلّوا وراءهم.

وذلك ما يريد اليهود في إسرائيل تحقيقه، أن يسيطروا على النيل فتجف مياهه وتتحول المدن لخراب ليعودوا إلى حلمهم ووعدهم أن تكون لهم الأرض من النيل للفرات، وهذه النبوءات التي بدأت تظهر بوادرها بالنسبة لهم ويدفعون في اتجاهها ليعودوا ويسيطرون على الأرض ويحكموها، من خلال الحكام الضعفاء الذين يحكمون مصر الآن ويحولونها لخراب بإفسادها وبيع أرضها.

اسرائيل تعمل على جفاف نهر النيل:

اليهود شعب مزعج في كل زمان ومكان ويبدو أن هذا في دمائهم وفي عقيدتهم فهم ينشرون الخراب والدمار أينما حلوا ويتباهون به مما جعلهم منبوذين في معظم بلاد العالم ولم يكتفوا باحتلال جزء عزيز على قلوبنا بل باتوا يهددون الدول العربيه بدون استثناء وهم الآن يحاولون تدمير مصر فلم يكتفوا بحفر قناة بن جوريون بين ايلات وأشدود لتكون بديلاً عن قناة السويس فبدأوا فصلاً جديداً من الهجوم على مصر وهو محاولة تجفيف مياه نهر النيل فتموت مصر من العطش تفكير شيطاني لا يستطيع اليهود نزعه من رؤوسهم أو تبديله فقد حرضت اسرائيل أثيوبيا على بناء سبع سدود على نهر النيل وأول هذه السدود هو سد النهضة وهو سد عملاق يحجز مياه نهر النيل الأبيض ونهر النيل الأزرق وهما الرافدان الرئيسيان لنهر النيل بحجة توليد طاقة كهربائية لأثيوبيا وزراعة ملايين الأفدنة هناك وذلك كله إضرار بمصر فهو يحجز حوالي ٥٤% من مياه نهر النيل.

ومعلوم منذ قديم الزمان ما قاله المؤرخ اليوناني هيرودوت مصر هبة النيل فمصر ليس فيها أمطار وهي تعيش على مياه نهر النيل إسرائيل لم تتورع عن بناء علاقات قوية مع أثيوبيا فأمدتها بالسلاح والمال وأعادت إلي الأذهان لقب ملك الحبشة وكان يلقب أسد يهوذا وأخذت من عندهم أعداداً كبيرة من الفقراء وهم يهود الفلاشا ثم بدأت النوايا الشيطانيه عند إسرائيل فبدأت تظهر أمراض خطيره في مصر نتيجة تلوث مياة نهر النيل ثم ساعدت أثيوبيا على تصميم بناء سد النهضه لتجفيف مياه نهر النيل كما فعلت هي عند تحويل نهر الأردن إلى النقب وكانت إسرائيل قد ساعدت تركيا على بناء سدود على نهري دجلة والفرات مما تسبب فعلاً فى نقص كميات المياه في نهر الفرات وأصبح قريباً من الجفاف إضراراً بالعراق الشقيق

وتعتمد اسرائيل في سعيها لتجفيف مياه نهر النيل على نبوءة يهودية وردت في التوراة في الاصحاح رقم ١٦ مفادها تجف مياه نهر النيل ويبكي الصيادون ويقتل الشعب المصري نفسه بعد أن يجيئهم ملك ظالم وتجف المياه وينقرض الكتان من أرض مصر ..الخ مصر في زمن الفراعنة كانت مشهورة بزراعة الكتان وهو العمود الفقري للزراعه في ذلك الوقت وتم استبداله في العصر الحديث بزراعة القطن وإسرائيل تحاول الآن تنفيذ هذه النبوءة عن طريق أثيوبيا وبناء السدود التي تمنع المياة عن نهر النيل والمؤلم ان نظام حسني مبارك كان قد أدار ظهره إلى أفريقيا بعد أن كان لمصر نفوذ كبير في أفريقيا في عهد عبد الناصر الذي قدم العون إلي الدول الأفريقية خاصة حركات التحرر من الاحتلال وساعد على طرده من معظم دول أفريقيا إلا أن مبارك ترك هذا الرصيد الضخم من المحبة والنفوذ لمصر وبذلك ترك فراغاً هائلاً في العلاقات مع أفريقيا قامت اسرائيل باستغلاله وقدمت مساعدات عسكرية إلي دول أفريقيا التي تكثر فيها الحروب والاقتتال وبذلك أصبح لها مكانه ونفوذ وملات الفراغ.

فماذا تفعل مصر ؟قال الرئيس السابق ان قطرة المياه تعادل قطرة الدم وهدد بتدمير سد النهضه لأنه مخالف للاتفاقيات الدوليه بين دول حوض النيل؟ ولكن بعد عزل الرئيس السابق دعا النظام الجديد إلي المفاوضات مع أثيوبيا لتقليل حجم سد النهضة حتى لا يؤثر على حصة مصر من مياه نهر النيل لكن يبدو أن هذه المفاوضات لن تفلح في حل النزاع فالمفاوض المصري كان يتفاوض مع نظيره الأثيوبي ومن خلفه الاسرائيلي فهي مفاوضات عبثية وبدأ الصراع بين العلماء المصريين من جهة وبين علماء اسرائيل وأثيوبيا من جهة اخرى ولقد وجد العلماء المصريون ولهم باع طويل في المياه وفي السدود وفي الزلازل واجمالا فهم عباقرة في الجيولوجيا وعلوم طبقات الارض اتجه العلماء المصريين إلى أسلوب جديد في هذا الصراع وهو الحرص على عدم تجفيف مياه نهر النيل فهو مصدر الحياة في مصر .

بدأت الأطماع الصهيونية في نهر النيل مع مطلع عام ١٩٠٣، حين أرسلت بعثة صهيونية إلي مصر، لدراسة سيناء المقترح اعتبارها مقر الوطن القومي لليهود ومنذ الخمسينيات، بدأت إسرائيل في وضع دراسات جيولوجية وتخطط من أجل معرفة حقيقة الخزان الحجري الهائل الذي يقع في سيناء وصحراء النقب والذي يبلغ طوله مئات الكيلومترات وتقدر كمية المياه به بحوالي ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه النقية الصالحة للشرب وتبدو الأطماع الصهيونية في استغلال وسرقة هذه المياه حتي يمكنها استصلاح صحراء النقب وزراعتها وجذب مستوطنين جدد من جميع أنحاء العالم.

ونجد أن مساعي إسرائيل تترجم شعارها من النيل إلي الفرات أرضك يا إسرائيل وقد حرصت إسرائيل دائماً علي إقامة نوع من التوازن بين خريطة أمنها وخريطة مياهها، وبين استمرار وجودها وإمكان توفير المياه لسكانها، ولهذا كانت حدودها في الحلم أو الواقع هي حدود مائية - ولا تتواني إسرائيل في السعي وراء نهر النيل، وفي الضغط علي الحكومة المصرية للموافقة علي إعطائها حصة من مياهه لزراعة صحراء النقب، ومعالجة أزمتها المائية فمازالت تتصل بدول الحوض مثل أثيوبيا التي تساعدها علي تنفيذ ٣٣ مشروعاً مائياً لتوليد الكهرباء والري علي نهري النيل الأزرق والسوباط وأجزاء من نهر عطبرة بتمويل من الولايات المتحدة الأمريكية ويشير التوجه الإسرائيلي نحو أفريقيا إلي تعمدها التعامل مع جماعات أفريقية معينة بهدف تدعيم استمرارها في البقاء وتوسيع دورها في بقاء حالة عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول.

ويعد مؤتمر دول عدم الانحياز فى النرويج ١٩٥٥ بداية لتغلغل إسرائيل في أفريقيا ورغم مقاطعة أكثر من ٢٩ دولة أفريقية لإسرائيل عام ١٩٧٣ فإنها ركزت في توغلها في القرن الأفريقي ، وكانت ورقة إقامة وتمويل مشروعات تنمية الورقة الرابحة التي لهث وراءها العديد من الدول الأفريقية في إقامة علاقاتها مع إسرائيل وكسب ودها وقد كان للجاليات الإسرائيلية في تلك الدول دور بارز في خدمة المخطط الإسرائيلي.

ويمكن القول: السياسة الإسرائيلية تتبع استراتيجية الالتفاف حول حوض النيل بأنشطة عسكرية وأمنية مكثفة، وتأسيس سياسة الهيمنة في هذه المنطقة لمحاصرة مصر واحتواء دول حوض النيل فالسياسة الإسرائيلية تستهدف تهديد الأمن العربي والمصري بمحاولة زيادة نفوذ إسرائيل في الدول المتحكمة في مياه النيل من منابعه، مع التركيز علي إقامة مشروعات زراعية تعتمد علي سحب المياه من بحيرة فيكتوريا وتعتمد إسرائيل في سبيل تحقيق ذلك علي إيجاد مشاكل وتوترات بين الأقطار العربية والأفريقية، بما يشغل مصر عن القضية الفلسطينية كما تستهدف الحصول علي تسهيلات عسكرية في دول منابع النيل واستخدام القواعد الجوية والبحرية، مثلما حدث من مساعدات لإسرائيل من قواعد أثيوبيا في عدوان ١٩٦٧، واستخدام الدول الأفريقية كقاعدة للتجسس علي الأقطار العربية، إضافة إلي تصريف منتجات الصناعة العسكرية الإسرائيلية، وإيجاد كوادر عسكرية أفريقية تدين لها بالولاء وإسرائيل تحاول إحياء حلم ترعة السلام الممتدة للنقب الذي مات بموت الرئيس السادات وتحاول إيجاد فرصة مناسبة من أجل الإلحاح عليه.

لذلك اتجهت السياسة الإسرائيلية لتركيز جهودها علي دول حوض النيل الأخري، خاصة دول المنبع، من أجل الالتفاف ضد الرفض المصري وكثفت جهودها؛ من أجل اللعب بورقة المياه فساعدت دول المنبع في بناء السدود علي روافد النيل من أجل تصميم نظم جديدة للري تقلل من تدفق المياه لمصر وشهدت نهاية التسعينيات تحركًا خطيرًا لتغيير القواعد القانونية الدولية المعمول بها في إطار توزيع مياه الأنهار، فدخلت مفاهيم جديدة مثل: تسعير المياه، وإنشاء بنك وبورصة للمياه تبناها البنك الدولي الذي أهمل وجهة نظر الأطراف العربية ولبي احتياجات كل من تركيا وأثيوبيا وإسرائيل علي حساب الحقوق التاريخية للدول العربية في أحواض النيل ودجلة والفرات؛ بحيث يكون الحل الوحيد أمام الدول العربية لتجنب الحروب حول المياه هو اضطرارها لقبول نقل مخزون مياهها لإسرائيل، وإلا تعرضت هي نفسها لانتقاص حقوقها المائية.

ويكون مقتضي هذه الصفقات دخول إسرائيل فاعلا أصيلاً في مشروعات تنمية موارد الأنهار الكبري في المنطقة من خلال تحالفها المائي مع دول المنبع التي ستلتزم في هذه الحالة بالربط بين نقل المياه لإسرائيل، وبين التعاون مع دول الممرات والمصبات وتتحرك إسرائيل في منابع النيل في هضبة البحيرات التي تمثل ١٥% من إيرادات النيل بمساندة أمريكا التي تعطي أولوية قصوي لدول منابع النيل؛ فمجموعة القادة الجدد الذين ترعاهم السياسة الأمريكية والإسرائيلية هم زعماء دول حوض النيل أساساً، وهم زعماء:أوغندا ورواندا وأثيوبيا وإريتريا والكونغو الديمقراطية وكينيا وتنزانيا وجنوب السودان كما تلعب أمريكا دوراً كبيراً في الضغط علي مصر لصالح إسرائيل ففي عام ١٩٦٤ استخدمت مشروعاتِ استصلاح أراضي أثيوبيا ؛ كورقة ضغط سياسي تجاه مصر في الوقت الذي كانتِ العلاقة بين أمريكا ومصر في عهد عبد الناصر سيئة للغاية، وفي محاولة منها للرد علي مشروع السد العالي اقترحت أمريكا إنشاء ٢٦ سَدًّا وخَزَّانًا؛ لتوفير مياه الرَّيِّ لأثيوبيا ، وبالتالي خفض تصريف النيل الأزرق بنحو ٥,٤ مليار متر مكعب، مِمَّا يعني أنها ستخلق مشكلة لمصر والسودان، وقد نفذت أثيوبيا مشروعًا واحدًا منها فقط مشروع سد فينشا ولا تقتصر خطورة الوجود الإسرائيلي في دول أعالي النيل علي الاستعانة بالخبراء والتعاون الفني في المشروعات، لكنها تمتد إلي التعاون الاقتصادي الزراعي برأسمال يهودي، يهدف إلي تملك أراضٍ في المنطقة بدعوي إقامة مشاريع عليها، أو تحسين أراضيها، أو إقامة سدود بها.

وتحاول إسرائيل الضغط علي مصر بأشكال عدة فلجأت للتعاون مع أثيوبيا لعلمها بحصول مصر علي ٨٥% من حصتها من أثيوبيا لذلك قامت إسرائيل بمشروعات في حوض النيل بلغت نحو ٤٠ مشروعاً مائياً علي النيل الأزرق لتنمية الأراضي الواقعة علي الحدود السودانية الأثيوبية

وكذلك محاولاتها الحصول علي مياه النيل عن طريق الشراء من أي دولة من دول حوض النيل تستطيع إقامة علاقة واتفاق معها في هذا الخصوص تشكيل ضغط سياسي علي مصر من خلال تهديد المحور الاستراتيجي للأمن القومي المصري المتمثل في نهر النيل كلما تعارض الموقف السياسي المصري مع المصالح الإسرائيلية في المنطقة وتشكيل ضغط اقتصادي علي مصر من خلال إغراقها في عملية دفع مبالغ هائلة إلي دول المنبع،الأمر الذي سيؤثر في تطوير المشاريع الزراعية المصرية حيث تعمل مصر حالياً علي استصلاح أراض زراعية جديدة مما سيجعل حاجة مصر للمياه تزيد علي ٦٠ ستين مليار متر مكعب سنوياً وفقاً لتقديرات الخبراء المصريين.

العبث بحصص مصر والسودان من مياه النيل:

الناظر المدقق فيما يحدث في قضية المياه لا يستطيع أن يغض الطرف عما تدبره إسرائيل في هذا الصدد، فبعد أن لمح الرئيس أنور السادات إلى أنه سيمد إسرائيل بالمياه، إبان معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ولم يحدث ذلك، ناهيك عن مصادرة إسرائيل للمياه العربية وسرقتها للموارد المائية في:الجولان السوري المحتل، وجنوب لبنان، وفلسطين المحتلة، وتحويل مسارها بالقوة، وبناء المشاريع عليها بصورة تمثل انتهاكاً خطيراً لقواعد القانون الدولي وللشرعية الدولية التي تكفل مبدأ السيادة الدائمة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي على مواردها الطبيعية بما فيها الأراضي والمياه، مما يشكل تهديداً للأمن المائي العربي وبالتالي للأمن القومي العربي، كل ذلك في ظل تحرك صهيوني ماكر ودائب في دول حوض النيل خصوصاً أثيوبيا للتأثير على حصة مصر من مياه النيل، وإثارة القلاقل بشأن المياه وهذه سياسة إسرائيلية قديمة كما أننا لا يمكن أن نغض الطرف عن تخطيط إسرائيل لنقل المياه من أثيوبيا إليها عبر خراطيم ضخمة تمر في قاع البحر الأحمر.

وفي ظل توتر الأجواء المصرية السودانية بسبب سد النهضة الأثيوبي، المدعوم من إسرائيل، وفي ظل الغضب المصري العارم من الكيان الصهيوني بسبب سياساته الاستفزازية لمصر والسودان، وما قد ينجم عن ذلك من ثورة مصرية عارمة قد تتجه صوب تل أبيب، تطالعنا بعض الصحف العبرية ببعض الأخبار لتبرئ ساحة إسرائيل من ذلك، بل والأعجب أنها تؤكد أنه لا يوجد دليل واحد على وجود أي علاقة لإسرائيل بهذا المشروع متهمة عرب إسرائيل بالتسبب في الأزمة المصرية - الإسرائيلية يقول الكاتب الصحفي الأستاذ عبد الباري عطوان ، رئيس تحرير صحيفة القدس العربي اللندنية، في العدد الصادر يوم الخميس٣٠ مايو٢٠١٣م:إن مصر تتعرض لمأزق حاد فالنظام المصري السابق اتبع سياسات كارثية في أفريقيا، ودول حوض النيل على وجه الخصوص، وتصرف بطريقة متعالية متكبرة حاقدة مع السودان لحوالى عشر سنوات، الأمر الذي أدى بإسرائيل إلى التسلل وملء الفراغ، ومحاربة مصر من فنائها الخلفي وضرب أمنها القومي والشقّ المائي منه على وجه الخصوص وبناء هذا السد كان نتيجة التحريض الإسرائيلي وليبرمان وزير الخارجية الإسرائيلي السابق، هدد من قبل بقصف السد العالي وإغراق مصر، كما قام بجولة في خمس دول أفريقية في عام ٢٠١١م على رأس وفد إسرائيلي يضم أكثر من مائة شخص معظمهم من رجال المال والأعمال فضلاً عن الخبرات الهندسية المتخصصة في مجال بناء السدود، وعرض خدمات إسرائيل في بناء السدود وتمويلها لتحويل مياه النيل وكان من أبرز الثمار المسمومة لهذا التحريض اتفاقية عنتيبي ولم نفاجأ بهذه الطعنة، مثلما لم نفاجأ بتوقيع شركات إسرائيلية اتفاقاً لتولي توزيع الطاقة المنتجة من السدّ الجديد.

إن توجه إسرائيل نحو دول أفريقيا ظل دائماً يشكل جزءاً من الصراع العربي الإسرائيلي، وجزءاً من نظرية الأمن الإسرائيلية القائمة على التفوق العسكري واكتساب الشرعية والهيمنة والتحكم في المنطقة وتطويق الدول العربية خاصة مصر وحرمانها من أي نفوذ داخل قارة أفريقيا لذلك يحاول الكيان الصهيوني دائماً استغلال الخلافات العربية مع بعض دول أفريقيا وتعميقها، وتهديد أمن الدول العربية المعتمدة على نهر النيل بمحاولة زيادة نفوذها في الدول المتحكمة في مياه النيل من منابعه، مع التركيز على إقامة مشروعات زراعية تعتمد على سحب المياه من بحيرة فكتوريا وتستغل في ذلك العداء التاريخي بين أثيوبيا والعرب وإمكاناتها في التأثير في سياسة أوغندا، إلى جانب قيامها بتشجيع حركات الانفصال في جنوب السودان، كما تسعى إلى خلق تيار مناهض للعرب خاصة في المناطق المطلة على الساحل الشرقي في أفريقيا،[١] وهكذا تولي إسرائيل أهمية خاصة للقرن الأفريقي لاعتبارات عديدة منها وجود السودان باعتباره دولة إسلامية لها نشاط إسلامي ملموس في دول أفريقيا، وتخوف إسرائيل من أن يتحول القرن الأفريقي خصوصاً على امتداد الساحل البحري إلى منطقة نفوذ إيرانية سودانية، من شأنها تعريض مصالحها الاستراتيجية لخطر كبير، كما تركز إسرائيل على نيجيريا باعتبارها دولة إسلامية كبرى في أفريقيا، وقد أسهم الضغط الأمريكي في فتح أبواب نيجيريا للشركات الإسرائيلية وتقوم جماعات تنصيرية يهودية، من بينها شهود يهوه التي استطاعت أن تؤثر في فئات مسيحية ومسلمة لاعتناق ما تدعو إليه عن طريق الإغراءات وتقديم المساعدات ثم يأتي مدخل المجتمع المدني والتنمية حيث اتخذت إسرائيل دعم كل من المجتمع المدني والديمقراطية في أفريقيا مدخلاً للنفاذ والتغلغل داخل نسيج المجتمع الأفريقي ، بالإضافة إلى تحركاتها لمكافحة الإيدز في القارة عبر إقامة مراكز طبية في الأماكن الصحراوية لهذا الغرض في بتسوانا وغيرها من الدول الأفريقية ، ويعد هذا المدخل من أهم وأكثر المداخل فعالية لكسب قلوب الشعوب الأفريقية وعقولهم في هذه الآونة

وللأسف نجح الكيان الصهيوني في اختراق أفريقيا من خلال المدخل الأمني حيث تمتلك إسرائيل مصداقية لدى الدول الأفريقية في ميادين الاستخبارات والتدريب العسكري، كما أنها تتبنى سياسة تهدف إلى إشعال الصراعات في أفريقيا وتصعيدها بهدف إسقاط جميع الأنظمة التي تسعى للتقارب مع الدول العربية ولإحكام السيطرة السياسية والاقتصادية الإسرائيلية تقوم بدعم أنظمة الحكم المتعاونة معها والموالية لها في قارة أفريقيا ، وتوسيع دور حركات المعارضة في الدول غير الموالية لإسرائيل لنشر حالة من عدم الاستقرار السياسي، وتتعامل إسرائيل مع الأفارقة ذوي النفوذ الذين لهم مستقبل سياسي في بلدانهم ٠

نبوءة من السنة النبوية بخراب مصر:

من حديث حذيفة بن اليمان عن النبي ص أنه قال :{ويبدأ الخراب في أطراف الأرض حتي تخرب مصر ومصر آمنة من الخراب حتى تخرب البصرة وخراب البصرة من الغرق وخراب مصر من جفاف النيل وخراب مكة والمدينة من الجوع وخراب اليمن من الجراد وخراب الأبلة من الحصار وخراب فارس من الصعاليك وخراب الترك من الديلم وخراب الديلم من الأرمن وخراب الأرمن من الخزر وخراب الخزر من الترك و خراب الترك من الصواعق وخراب السند من الهند وخراب الهند من الصين وخراب الصين من الرمل وخراب الزوراء من السفياني وخراب الروحاء من الخسف وخراب العراق من القتل: ثم قال: ورواه أبوالفرج بن الجوزى (١).

سد النهضة ومستقبل الأمن القومي المصري:

في الوقت الذي انشغل فيه النظام السابق بنهب ثروات مصر وخيراتها، تواترت التحديات على البلاد، وتفاقمت المشكلات حتى ازداد الخرق على الراقع، في معظم المجالات،خصوصاً في قضية المياه؛ ٠فالمياه المصرية تواجهها تحديات كثيرة ، وتعطي مؤشرات تتسم بعدم الوضوح والغموض حول مستقبل تأمينها للأجيال المصرية القادمة، بل وللأجيال الحالية

في ظل تصاعد وتيرة الخلافات بين دول منابع النيل ودول المصب، والتوجهات المتتالية لتقليل حصة مصر من المياه، وتَنَكُّر بعض الدول للاتفاقيات المنظِمة والمقرِّرة لحقوق مصر التاريخية في تلك المياه،وتوقيع الاتفاقية الإطارية في غياب مصر والسودان مع تحرك صهيوني ماكر ودائب في تلك الدول للتأثير على حصة مصر من مياه النيل،والعمل على زعزعة الأمن القومي المصري وهذه سياسة إسرائيلية قديمة ، حيث أعلنت جولدا مائير قبل عقود من الزمن في خطاب لها ان التحالف مع تركيا وأثيوبيا يعني أن أكبر نهرين في المنطقة -أي النيل والفرات- سيكونان في قبضتنا ويبدو أن هذه السياسة الاستراتيجية تسعى إسرائيل لتحقيقها، ولا أدل على ذلك مما نشهده اليوم من تحالفات بين إسرائيل وأثيوبيا ، وبين إسرائيل وتركيا، قبل اعتداء إسرائيل السافر على قافلة الحرية المتجهة لإخواننا المحاصرين في غزة ناهيك عن تخطيطها لنقل المياه من أثيوبيا إليها عبر خراطيم ضخمة تمر في قاع البحر الأحمر ويتوقع الخبراء أنه بحلول عام ٢٠٥٠م ستحتاج مصر إلى ٢١ مليار متر مكعب فوق حصتها الحالية لسد احتياجات سكانها الذين يتوقع أن يصلوا إلى ١٥٠ مليون نسمة.

الباب الثانى
واقع المعاناة فى مصر

الخطر الصهيوني وحوض النيل:

هناك اتِّفاقيات دوليَّة تنظِّم المياه بين دول حوض النيل تمَّ إبْرامها في عهد الاحتِلال أعْطى فيها لدولَتَي المصبّ مصر والسودان النَّصيب الأكبر من مياه النّيل، وظلَّ الأمر على هذه الحال عقودًا طويلة إلى أن بدأتْ أطْماع إسرائيل في الظُّهور في أفريقيا.

ودعا ذلك الكيان الصهيونى إلى التوغل فى أفريقيا وتشابكت علاقاته مع بعض الدول فى مجالات عديدة فعن الأيدي العاملة: جميعُنا يعلم العلاقة الوطيدة التي نشأتْ بين إسرائيل وأثيوبيا ؛ لأنَّ يهود الفلاشا وجلّهم من أثيوبيا يُعتبرون المورد الأوَّل للعمَّال من أفريقيا، ويتولَّون الوظائف الدنيا في المجتمع اليهودي، الَّذي يأبَى فيه يهود أوروبَّا وأمريكا تولّي الوظائف الدُّنيا،فيهود الفلاشا هم قوام اليد العامِلة في إسرائيل، وهو الأمر الَّذي يجعل من أثيوبيا وهي إحدى دول حوض النيل مطمعًا لإقامة علاقات قوية معها وفى مجال الاقتصاد، أقامتْ إسرائيل علاقات تِجارية وطيدة مع الدُّول التي تَمتلِك الماس، وهي ليبريا وساحل العاج، وغينيا وزائير، وسيراليون وأفريقيا الوسطى وتنْزانيا الَّذي يستخدم بشكْلٍ أساسي في تَمويل المستوْطنات الإسرائيليَّة،كما تشكِّل تجارة الماس جزءًا رئيسيًّا من التِّجارة الإسرائيليَّة؛ حيث أعلن موقع وزارة الخارجيَّة الإسرائيلي عن حجم صناعة الماس،الذي قُدِّر بنحو ١٣ ملْيار دولار عام ٢٠٠٦ من حجْم الصَّادرات الإسرائيليَّة، ويعدُّ هذا رقماً ضخماً بالنسبة لدولة صغيرة مثل إسرائيل وفى تجارة السلاح تُعَدُّ أفريقيا مرْتعًا خصبًا للصِّراعات والانقِلابات الدَّاخلية،والحروب بين الدول بعضها البعض، فنجِد صّراعات بين شمال وجنوب السُّودان، وبين الصوماليين بعضهم البعض، وبين الصومال وأثيوبيا ،وشمال وجنوب نيجيريا، وغيرها الكثير، ويشكِّل هذا سوقًاَ هامَّة لإسرائيل؛ إمَّا لتجربة أسلحتها المصنَّعة محليًّا، وإمَّا لتأجيج الصِّراعات لأسباب ومصالح تخصُّها، مثل السَّيطرة على الذَّهب أو الماس أو اليورانيوم، ويساعدها في ذلك حالة الفقْر والمجاعة التي تَعيشها أفريقيا،وتفشّي الأمراض والجهل والرشوة

وكل هذه الأمور تمكنها من السَّيطرة بسهولة على تلك الدول لتحقيق ما تصْبو إليه من أطماع وتهدف إسرائيل من وراء ذلك ليْس فقط النَّاحية الاقتِصاديَّة، ولكن هناك ناحية إستراتيجيَّة هامَّة تعمل عليها إسرائيل، وتتلخَّص في: محاولة كسْر العزلة التي تَعيشها إسرائيل بعد الحروب الَّتي خاضتْها مع العرب، والأراضي الَّتي احتلَّتها، ومظاهر القمْع الَّتي تُمارسها ضدَّ الفلسطينيين كلَّ يوم، ناهيك عن احتِلالها للمقدَّسات الإسلاميَّة، ومحاولاتها الدَّؤوبة لنشْر الفساد في المجتمعات العربيَّة، فكان لا بدَّ لها من قوى مجاورة تُقيم معها علاقات اقتِصاديَّة وإستراتيجيَّة، بعد أن رفض مُعظم العرب علاقاتِ التَّطبيع معها، فأرادت بذلك هدفَين؛ الأوَّل: وجود مساندة إقليميَّة تُساعدها إذا ما نشبتْ بينها وبين الدّول العربيَّة حروبًا في المستقْبل، ثانيًا: وجود قُوى اقتِصاديَّة إقليميَّة تدعم بناء المستوْطنات وتُعْطي لها شرعيَّة عالميَّة تُنسي بذلك العالَمَ الحقوقَ المسْلوبة للشَّعب الفلسطيني وحقه في استِرْداد الأرض وإقامة تحالُفات مع القوى الإقليميَّة غير العربيَّة، مثل: تركيا وإيران في آسيا، وأثيوبيا في منطقة القرْن الأفريقي ، كما تقوم إسرائيل بتسْويق دولتها ثقافيًّا، عن طريق فتْح المكاتب الثَّقافيَّة في تلك الدول؛ لِتُرسخ في عقول تلك الشُّعوب وجودَها المزْعوم، ولتضعَ بذلك نفسَها على خريطة العالم بعد أن كانتْ شتاتًا.

وهناك هدف آخَر تراءى في الأفُق في الفترة الماضية، ولم يُعِرْه العرب للأسف اهتماماً؛ وهو تضْييق الخناق على الدول العربيَّة في كلّ مكان، فبعد أن أيْقنتْ أن لا وجود لها بين العرَب عن طريق التَّطبيع والعلاقات الاقتِصاديَّة والثَّقافيَّة، بدأت تُثير القلاقل بين العرَب بعْضهم البعض، فكثيرًا ما تخرج لنا الصُّحف الإسرائيليَّة يومًا بعد يوم بِخَبر عن دولة عربيَّة تعمل في الخفاء ضدَّ مصلحة دولةٍ عربيَّة أُخرى، حتَّى ينشأ بيْنهما الشّقاق، وتلوذ هي بالغنيمة كاملة، وعندما أرادت أن تسدّد ضربة قويَّة للعرَب نظرتْ إلى أي الدول الَّتي تساند قضايا الأمَّة وتقف معها، فوجدت في مصر مبتغاها

وبما أنَّ علاقة إسرائيل قويَّة بالدول الَّتي تشترك معها مصر بعلاقات إمَّا تجاريَّة أو إستراتيجيَّة أو طبيعيَّة، عملت على زعزعة هذه العلاقات وتقْويضها، فبدأتْ بالتَّعاون مع دول حوض النيل في بناء سدود عملاقة بزعْم توليد الكهرباء، وزراعة الأراضي غير المستصلحة، وهي بذلك لا تريد خيرًا لتلك الدّول ولكن لتمنع الماء عن مصر والسّودان، رغم وجود الاتّفاقات الدَّولية وقامت بإثارة مشاكل في السودان، تارةً عن طريق دعْم التمرّد في دارفور، وتارة عن طريق دعْم الانفِصاليين في جنوب السودان، وقد تجلَّى هذا الأمر واضحًا فيما حدث مؤخَّرًا من مشاكل خاضتْها دول المنبع والمصب حول الحقوق التَّاريخيَّة لنهر النِّيل، وعن إعادة تقْسيم مياه النيل وإقامة اتِّفاقيَّات جديدة لا تُراعي ما كان موجودًا في السَّابق، وبتأييد من البنك الدَّولي الذي تُشرف عليه مخابرات عدَّة دول من أهمها أمريكا وإسرائيل وظنَّ العرَب أنَّ مصر والسودان قادران على التصدِّي لهذه المشكلة وحْدَهما، حتَّى خرجتْ علَيْنا دول المنبع باتِّفاق أحادي لا يضمُّ مصر والسودان، بَّه سيسْتوليان على مياه النِّيل.

إسرائيل تسرق المياه المصرية:

<u>من على الحدود:</u> كشف خبراء مياه أن إسرائيل قامت منذ فبراير ٢٠١١ بتثبيت عشرات الطلمبات بمنطقة شريط الحدود مع مصر، بهدف سرقة ملايين المترات المكعبة من المياه الجوفية المصرية، بغرض استخدامها في تبريد مفاعلها الجديد ببئر سبع وبيعها للفلسطينيين واستخدامها في زراعة أراضيها، استنادًا إلى معلومات مدعومة بالمستندات والوثائق والخرائط فقد دأبت إسرائيل على ذلك خلال عهد نظام مبارك وكانت تقوم باستخراج المياه الجوفية، وبيعها للفنادق المصرية بأسعار مرتفعة وتقوم بتوصيلها للمستوطنين الجدد وتساهم في ري أراضيها الزراعية ساعدها على ذلك ارتفاع الجزء المصري من صحراء النقب مقارنة بانخفاض الجزء الذي تسيطر عليه إسرائيل.

وبحسب دراسة وضعت توصيف خزان الحوض بشمال وجنوب سيناء ومسارات الخزانات الجوفية العميقة والكميات العابرة للحدود منها، فإن الخزان الجوفي العميق المعروف بخزان الحجر الرملي النوبي يتواجد في معظم أجزاء شريط الحدود الشرقي لمصر من الكونتلا جنوبا وحتى الصابحة شمالاً، وأن الميل الطبيعي للخزان باتجاه شريط الحدود، وتقدر كمية المياه المتدفقة منه بحوالي ١٠ ملايين متر مكعب سنوياً كفاقد طبيعي ويبلغ عدد الآبار بالخزان الرملي ٥٥ بئرًا ويقدر السحب اليومي منه ب ١٣٢٠٠ متر مكعب في اليوم بما يوازى ٤ ملايين متر مكعب في السنة وقد شرعت إسرائيل في حفر طلمبات للاستفادة من آبار المياه الجوفية في مناطق أبو عجيلة وأم شيحان والمنبطح والجيفى والصابحة وعريف الناقة والجلال وصدر الحيطان والخرم والجرور.

والمياه السطحية فى منطقة الحدود الشرقية تتمثل في الأمطار التي تسقط في مواسم محددة على وادى الجرافى ورافدة الذي يقع في المنطقة الممتدة من مطار النقب جنوباً حتى قرية الكونتلا شمالاً بمسافة ٥٠كم على الحدود الدولية، وينحدر الوادي في اتجاه الشمال ويعبر الحدود الدولية في اتجاه الحدود الشرقية وخزان الحجر الجيري يبلغ عدد آباره ١٠ آبار والسحب اليومي ٢٤٠٠ متر مكعب في اليوم، وهناك خطة للاستفادة من المياه الجوفية قبل عبورها الحدود الشرقية من خلال حفر عدد كبير من الآبار الجوفية العميقة على شريط الحدود لسحب المياه وإنشاء عدد من السدود الترابية على امتداد نهاية الأودية الطبيعية للخزانات الجوفية، فضلاً عن تجهيز خزانات للمياه الأرضية. ولتقليل الفاقد من المياه العابرة للحدود الإسرائيلية سيتم حفر عدد من الآبار على شريط الحدود بعمق يصل إلى ألف متر وتصرف خمسة أمتار مكعبة في الساعة للبئر الواحد وحفر عدد ٢٥ بئراً بعمق ٥٠٠متر وتصرف حوالي ٥٠مترًا مكعباً في الساعة للبئر فضلاً عن تنفيذ بعض أعمال الحماية وإسرائيل استطاعت سرقة مياهنا والاستفادة منها.

من المنابع : إتفقت اسرائيل مع حكومة جنوب السودان علي تشييد سلسلة سدود تحجز غالبية المياه القادمة لمصر وشمال السودان عبر فرع النيل الذي يمر بالجنوب ويحمل ١٦بالمائة من كميات المياه الواردة لمصر ،حيث أن سلفا كير رئيس جنوب السودان أبرم بروتوكولات اقتصادية وعسكرية مع الكيان الصهيوني تتضمن إقامة سلسلة من المزارع التجريبية وتدريب أبناء جنوب السودان في تل أبيب وإرسال مئات الخبراء الإسرائيليين الي هناك.

وتعمل شركات إسرائيلية وأمريكية الآن علي طرد الشركات الصينية التي كان لها الفضل في اكتشاف البترول في جنوب السودان والعمل كبديل لها ،بهدف الاستيلاء علي آبار النفط وإدارتها هناك وهو مخطط حذرت منه الصين واشنطن وتل أبيب ،وقالت أنها لن تقف مكتوفة الأيدي في مواجهة هذا العبث الإسرائيلي ،وهناك شحنات أسلحة ترسلها إسرائيل عبر جنوب السودان إلي عناصر في دارفور تستهدف تغذية نيران التوتر هناك ودعم الانفصاليين من أجل إقامة دولة في دار فور.

كما أن هناك محاولات من تل أبيب للعب علي القبائل والطوائف والتجمعات النوبية في مصر والسودان بهدف خلق دولة نوبية علي أرض مصر والسودان في الجنوب ،تشابه المحاولات الرامية للعب علي القومية الكردية في جنوب العراق وإيران وسوريا وتركيا وكشفت صحيفة إسرائيل اليوم نقلاً عن صحيفة جنوب سودانية أن مسئولين إسرائيليين يقومون بتدريب وتسليح جيش جنوب السودان، حيث أن طائرات إسرائيلية تهبط يومياً في مطار ربكونا في جنوب السودان وتقوم بإفراغ ما لديها من صواريخ وأسلحة فضلاً عن نقل مرتزقة من أفريقي ا مهيئون للقتال من أجل مساعدة جيش جنوب السودان لمحاربة دولة السودان وإسقاط نظام الرئيس السوداني عمر البشير.

وكانت جنوب السودان قررت في وقت سابق فتح سفارة لها في مدينة القدس وليس في تل أبيب، في حين كانت وزارة الخارجية الإسرائيلية قد عينت سفيراً غير مقيم لها في دولة جنوب السودان حديثة العهد، وكان وزير الخارجية أفيجدور ليبرمان قد وعد ممثلين من جنوب السودان في وقت سابق بتعيين سفير لإسرائيل في جوبا عاصمة هذه الجمهورية وقرر الجانبان تشكيل لجنة تنظر في التعاون بين البلدين خلال السنوات المقبلة.

ارتفاع منسوب مياه المتوسط يهدد دلتا النيل:

قد تتعرض دلتا النيل في مصر لكارثة تدمر الأراضي الزراعية وتدفع السكان إلى هجرة جماعية إذا لم يتم التصدي لمشكلة تغير المناخ الذي يتسبب في ارتفاع منسوب مياه البحر المتوسط، بحسب ما يقول الخبراء والمزارعون المصريون وبدأ بالفعل تآكل الأراضي وانخفاض خصوبتها بسبب الأملاح في دلتا النيل التي تمتد من القاهره حتى البحر المتوسط ويحدها من الجانبين فرعي نهر النيل والتي كانت على مر التاريخ مخزن حبوب مصر وخلال العقد الماضي، زاد منسوب البحر ٢٠ سنتيمتراً وإذا ما ارتفع متراً إضافياً فسيؤدي ذلك إلى غرق ٢٠% من أراضي الدلتا ٠

تضاعف عدد السكان بحلول عام ٢٠٥٠:

القاهرة واحدة من أكبر المدن من حيث الكثافة السكانية على وجه الارض ومن المحتمل ان يتفاقم الازدحام الذي يعاني منه السكان بالفعل إذ يتوقع ان يتضاعف تعداد سكان مصر بحلول عام ٢٠٥٠ لذا تحرص الحكومة على تشجيع الناس على الانتقال للصحراء بالمضي قدماً في خطة تتكلف ٧٠ مليار دولار لاستصلاح ٣ر٤ مليون فدان تقريباً من الأراضي الزراعية ومن الحوافز المقدمة توفير أراض بسعر رخيص لخريجي الجامعات وكي تصبح تلك المناطق قابلة للسكن والزراعة ينبغي ان تستغل الحكومة الموارد المائية القليلة لنهر النيل نظرا Wلندرة هطول الأمطار على مصر.

ظاهرة التصحر:

تعد من المشاكل الهامة ذات الآثار السلبية على عدد كبير من دول العالم خاصة تلك الواقعة تحت ظروف مناخية جافة أو شبة جافة أو حتى شبة رطبة وقد ظهرت أهمية هذه المشكلة مؤخراً خاصة في العقدين الأخيرين بشكل كبير للتأثير السلبي الذي خلقته على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وعلى الرغم من قدم ظاهرة التصحر إلا أنه في الفترة الأخيرة تفاقمت إلى الحد الذي أصبحت المشكلة تهدد مساحات كبيرة جداً وأعداد هائلة من البشر بالجوع والتشرد .

والتصحر هو تدهور الأرض في المناطق الجافة وشبة الجافة وشبة الرطبة الناتجة عن عوامل مختلفة منها التغيرات المناخية والأنشطة البشرية وتختلف حالات التصحر ودرجة خطورته من منطقة لأخرى تبعا لاختلاف نوعية العلاقة بين البيئة الطبيعية من ناحية وبين الإنسان وهناك أربع درجات أو فئات لحالات التصحر حسب تصنيف الأمم المتحدة له:

أ-تصحر خفيف :وهو حدوث تلف أو تدمير طفيف جداً في الغطاء النباتي والتربة ولا يؤثر على القدرة البيولوجية للبيئة ٠

ب-تصحر معتدل : وهو تلف بدرجة متوسطة للغطاء النباتي وتكوين كثبان رملية صغيرة أو أخاديد صغيرة في التربة وكذلك تملح للتربة مما يقلل الإنتاج بنسبة ١٠-١٥ %

ج- تصحر شديد : وهو انتشار الحشائش والشجيرات غير المرغوبة في المرعى على حساب الأنواع المرغوبة والمستحبة وكذلك زيادة نشاط التعرية مما يؤثر على الغطاء النباتي وتقلل من الإنتاج بنسبة ٥٠%.

د-تصحر شديد جداً :وهو تكوين كثبان رملية كبيرة عارية ونشطة وتكوين العديد من الأخاديد والأودية وتملح التربة ويؤدى إلى تدهور التربة وهو الأخطر في أنواع التصحر .

وهناك العديد من العوامل المؤثرة التي تسبب التصحر وهذه العوامل متداخلة مع بعضها البعض منها :

١- العوامل الطبيعية: وهى التي تحدث بدون تدخل الإنسان ٠

٢- المناخ : مثل قلة الأمطار بصفة عامة وتكرار الجفاف والتباين في كمية الهطول السنوي للإمطار وتوزيعها وارتفاع درجة الحرارة .

٣- أسباب ناتجة عن نشاط الإنسان : وهذه الأسباب يمكن أن تعود إلي زيادة عدد السكان وبالتالي زيادة الاستهلاك والتطور العمراني والاقتصادي مما دفع الإنسان إلى زيادة استغلال الموارد الطبيعية إلى حد الإسراف وينتج عنه تدهور الغطاء النباتي للمراعى ويحدث بسبب الرعي الجائر وقطع الأشجار والشجيرات المرغوبة وتدمير الغابات بهدف إنتاج الأخشاب والصناعات الخشبية الأخرى فالإفراط فى الرعي يعنى أن يحمل المرعى عدداً أو أنواع من الحيوانات لا تتفق مع طاقة المرعى وبالتالي يحدث تدمير سريع للغطاء النباتي في هذه المناطق وما يصاحبه من تعرية للتربة وضعف القدرة البيئية على التعويض النباتي ومن المعروف أن كثرة الحيوانات في هذه المناطق محصلة طبيعية لما يسيطر عليه أصحاب المواشي من تقاليد ومفاهيم خاطئة تدعوهم للاهتمام بالكثرة العددية دون اعتبار لأي عوامل أو نتائج أخرى مما يضاعف من حجم المشكلة

تدهور التربة الزراعية حيث تتعرض التربة الزراعية الخصبة خاصة حول المدن إلى زحف العمران مما يترتب عليه خسارة مساحات كبيرة منها وهذا الزحف يأخذ أشكالاً متعددة منها أبنية سكنية ومنشآت صناعية وبالإضافة إلى ذلك فان عمليات المرعى غير المرشدة أدت إلى خسارة مساحات واسعة في كثير من المناطق الزراعية المروية وأيضاً العامل الاجتماعي

ويمكن إجمال التدهور أو التصحر حسب ظروف المنطقة إلى الآتي :

١-تدهور بفعل الرياح ٠

٢- تدهور بفعل المياه ٠

٣- تدهور فيزيائي .

٤ - تدهور كيميائي.

٥- تدهور حيوي .

الضغط الزراعي : ويقصد به تكثيف الاستخدام الزراعي أو تحميل التربة بما يفوق قدرتها البيولوجية خاصة وان التوسع في الزراعة المطرية كثيراً ما يكون على حساب أرض المرعى ومن ثم يتقهقر الرعاة نحو مناطق أقل رطوبة وأفقر رعياً وتتقدم الزراعة نحو أرض المراعى وهى مناطق هشة أقل رطوبة بالنسبة لاحتياجات الرعى والنتيجة في النهاية تدهور وخلل سريع في التوازن البيئي في كل من أرض الرعى وأرض الزراعة معاً وإنتشار التصحر فيهما .

استنزاف المياه في الري: إن الإفراط وسوء استغلال الموارد البيئية خاصة الحيوية منها في المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة من أهم أسباب التصحر فكثرة الري باستمرار يؤدي إلى تملح التربة وبالتالي يتدهور إنتاجها وقد يصل الأمر إلى أن تصبح التربة ميته , وهو أخطر مراحل التصحر وبالتالي يصعب استصلاحها وفى مصر قد تتدهور قدرة إنتاج الأرض، مما قد يؤدي في النهاية إلى خلق ظروف شبه صحراوية، أو تدهور خصوبة أراضي منتجة سواء كانت مراعي أو مزارع تعتمد على الري بالمطر أو مزارع مروية، بأن تصبح أقل إنتاجية إلى حد كبير، أو ربما تفقد خصوبتها كلياً.

أعلنت الأمم المتحدة في السبعينات أن مصر أولى دول العالم صحراوياً نظراً للظروف القاسية التي تتميز بها الصحراء حيث تحتوى على حوالي ٨٦% من الأراضي شديدة القحولة و١٤% أراضي قاحلة ومصر جزء من حزام الصحراء الكبرى الممتد من المحيط الأطلسي شرقاً عبر شمال أفريقيا بكاملها إلى الجزيرة العربية.

خلافات حول نهر النيل:

مصر لا تملك مورداً مائياً يذكر إلا ما يجود به هذا النهر العظيم، فهو عصب الحياة ولا يجوز أن يتضرر أو ينقطع جريانه مهما كانت الأسباب وينبع النيل من بحيرة فيكتوريا التي تبلغ مساحتها ٦٨ ألف كلم٢، أي ما يقارب سبعة أضعاف مساحة لبنان، وهي ثاني أكبر بحيرة للمياه العذبة في العالم والأكبر في أفريقيا ويبلغ معدل كمية تدفق المياه داخل بحيرة فيكتوريا أكثر من ٢٠ مليار متر مكعب في السنة، منها ٧,٥ مليارات من نهر كاجيرا و٨,٤ مليارات من منحدرات الغابات شمال شرق كينيا و٣,٢ مليارات من شمال شرق تنزانيا، و١,٢ مليار من المستنقعات شمال غرب أوغندا كما ورد في تقارير منظمة الفاو لعام١٩٨٢.

يعرف النيل بعد مغادرته بحيرة فيكتوريا باسم نيل فيكتوريا، ويستمر في مساره لمسافة ٥٠٠ كلم مرورا ببحيرة إبراهيم حتى يصل إلى بحيرة ألبرت التي تتغذى من نهر سمليكي القادم أصلاً من جبال الكونغو الديمقراطية مروراً ببحيرة إدوارد،وبعدها يدعى نيل ألبرت وعندما يصل جنوب السودان يدعى بحر الجبل، وبعد ذلك يجري في منطقة بحيرات وقنوات ومستنقعات يبلغ طولها من الجنوب إلى الشمال ٤٠٠ كلم ومساحتها الحالية ١٦,٢ ألف كلم٢، إلا أن نصف كمية المياه التي تدخلها تختفي جراء التبخر وقد بدأ تجفيف هذه المستنقعات عام ١٩٧٨ بإنشاء قناة طولها ٣٦٠ كلم وبعدما تم إنشاء ٢٤٠ كلم منها توقفت عام ١٩٨٣بسبب الحرب الأهلية في جنوب السودان وبعد اتصاله ببحر الغزال يجري النيل لمسافة ٧٢٠ كلم حتى يصل الخرطوم

وفي هذه الأثناء يدعى النيل الأبيض، حيث يلتحم هناك مع النيل الأزرق الذي ينبع مع روافده الرئيسية الدندر والرهد من جبال أثيوبيا حول بحيرة تانا شرق القارة على بعد ١٤٠٠ كلم عن الخرطوم والنيل الأزرق يشكل ٨٠-٨٥% من مياه النيل الإجمالية، أثناء مواسم الصيف بسبب الأمطار الموسمية على مرتفعات أثيوبيا ، بينما لا يشكل في باقي العام إلا نسبة قليلة، حيث تكون المياه قليلة أما آخر ما تبقى من روافد نهر النيل بعد اتحاد النيلين الأبيض والأزرق ليشكلا نهر النيل، فهو نهر عطبرة الذي يبلغ طوله ٨٠٠ كلم وينبع من الهضبة الأثيوبية شمالي بحيرة تانا.

ويلتقي عطبرة مع النيل على بعد ٣٠٠ كلم شمال الخرطوم، وحاله كحال النيل الأزرق، وقد يجف في الصيف ثُم يتابع جريانه في الأراضي المصرية حتى مصبه في البحر الأبيض المتوسط ويبلغ معدل جريان النيل الأبيض السنوي قبل الوصول إلى الخرطوم ٢٩,٦ مليار متر مكعب/السنة، والنيل الأزرق ٤٩,٧ مليار متر مكعب /السنة، ونهر عطبرة ١١,٧ مليار متر مكعب/السنة أما نهر النيل قبل أسوان أقصى جنوب مصر فيبلغ ٨٤ مليار متر مكعب/السنة أو ٩٠ مليارا إذا أضفنا إليه كمية البخر هذا ناتج ما تبقى بعدما تستنفذ الدول المشاطئة حاجتها من المياه ومساهمة النيل الأزرق تساوي ضعف مساهمة النيل الأبيض في مياه نهر النيل، ولكن تبقى هذه النسبة متغيرة، إذ تخضع لمواسم المطر القصوى والدنيا على مدار السنة، مع العلم بأن جريان النيل الأبيض يبقى شبه ثابت خلال الفصول الأربعة، وبذلك تصبح مساهمة النيل الأزرق ٩٠% والنيل الأبيض ٥% عند الذروة، في حين تصبح ٧٠% للأول و٣٠% للثاني عند الحالات الدنيا حسب الفاو.

ومعظم الدول المتشاطئة في الحوض -ما عدا السودان ومصر- تملك حاجتها من المياه وزيادة لكثرة البحيرات العذبة والأنهار ولكثرة هطول الأمطار فيها، بينما يعتمد السودان بنسبة ٧٧% ومصر بنسبة ٩٧% على مياه نهر النيل والتلوث البيئي في هذا الحوض المائي الكبير جدير بالاهتمام، حيث تسبب الملوثات أضراراً طويلة الأمد للنبات والإنسان والحيوان على السواء،ويشكل تسرب المياه الملوثة والملوثات الكيماوية المسرطنة في الأنهار على وجه الخصوص خطراً جسيماً على الصحة العامة وهناك في العالم ملايين الحالات من الملوثات الكيماوية السامة المسجلة ، وأكثر من خمسة ملايين طفل تقل أعمارهم عن خمس سنوات يموتون سنوياً لأسباب بيئية.

والوضع ينذر بمزيد من الأمراض في حوض النيل في المستقبل إذا لم تؤخذ الاحتياطات اللازمة لحفظ هذا الحوض ومياهه من التلوث، وهذا يتطلب أن تتضافر جهود جميع الدول المشاركة والغنية التي تدعي غيرتها على مصالحها لوضع نظام فعال من أجل رصد ومراقبة نوعية المياه، بالإضافة إلى عمل برامج توعية لجميع سكان هذا الحوض هذا إذا كانت هذه الدول تهتم بالصحة العامة وتعمل من أجل قهر الفقر والمرض فبذل الجهود في هذا المجال أفضل بكثير من هدرها في الخلافات التي من شأنها إشعال الفتن بين الدول المتشاطئة دون جدوى، إذ لدى كل هذه الدول ما يكفي من المياه وما يزيد عن حاجتها.

أما محاصة المياه التي سمعنا عنها حديثاً بين دول حوض النيل والتي لم نسمع عنها في السابق، فمن شأنها حتماً إثارة الخلافات بين هذه الدول، إذ يجد المتتبع لاتفاقيات المياه منذ القدم أنها كانت تدور حول استغلال مياه نهر النيل بما يعود بالنفع على كل دول الحوض دون المساس بحقوق مصر التاريخية في هذه المياه.

ومن الملاحظ في اتفاقية روما الموقعة يوم ١٥ أبريل ١٨٩١ بين كل من بريطانيا وإيطاليا التي كانت تحتل إريتريا، واتفاقية أديس أبابا الموقعة يوم ١٥ مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا وأثيوبيا ، واتفاقية لندن الموقعة يوم ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، واتفاقية روما عام ١٩٢٥، كانت كلها تنص على عدم المساس بحقوق مصر التاريخية في مياه نهر النيل وعدم إقامة مشاريع بتلك الدول من شأنها إحداث خلل في مياه النيل أو التقليل من كمية المياه التي تجري في الأراضي المصرية ولم يكن السبب الحب الخاص الذي كانت تكنه تلك الدول لمصر، إنما كان كبح جماح أطماع الدول الاستعمارية مقابل بعضها البعض حتى لا تندثر مصر وتذهب ضحية تحت وطأة غطرستها الامبريالية، لا سيما أن النيل كان وما زال عماد وجودها وقد جاءت اتفاقية عام ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا التي كانت تنوب عن السودان وأوغندا وتنزانيا متناغمة مع جميع الاتفاقيات السابقة، فقد نصت على أن لا تقام بغير اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية أية أعمال ري أو كهرومائية أو أية إجراءات أخرى على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها، سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية والتي من شأنها إنقاص مقدار المياه التي تصل مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أي وجه يلحق ضرراً بالمصالح المصرية، كما تنص على حق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل.

وقد حددت لأول مرة اتفاقية نوفمبر ١٩٥٩ بين مصر والسودان كمية المياه بـ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنوياً لمصر و١٨,٥ ملياراً للسودان وهكذا سارت الأمور على ما يرام حتى نشطت إسرائيل بين الدول الأفريقي ة، وكان من أهدافها تأليب دول الحوض على مصر لأسباب عديدة منها إضعاف مصر وإخراجها من الطوق العربي، كما تعمل الآن على تغذية الحرب الأهلية القائمة في دارفور بعدما نجحت في تدمير العراق وخرابه، وما زالت تحاول الحصول على حصة من مياه النيل كما نجحت في الاستيلاء على مياه نهر الأردن.

وهذا الكيان الذي يتغذى على مصائب الآخرين لم يظهر له مثيل في التاريخ، سواء من حيث حجم الأطماع التي لا تعرف حدودا أو من حيث الغطرسة التي أدت وتؤدي إلى كوارث يعلم الله وحده إلى أين ستنتهي ومن هنا بدأت بعض الدول فى الانقلاب على الاتفاقيات والمطالبة بالمحاصة المتساوية في نهر النيل، ومطالبة مصر والسودان بدفع ثمن المياه القادمة من بحيرة فيكتوريا حيث ينبع نهر النيل، بإيحاء من إسرائيل التي زرعت في هذه الدول هذه الثقافة كي تحذو حذوها في فلسطين، حيث يقوم هذا الكيان المغتصب ببيع المياه المغتصبة إلى أصحابها الفلسطينيين بأسعار عالية، وهذا طبعاً مخالف لكل القوانين والأعراف الدولية من أيام حمورابي قبل أربعة آلاف عام حتى اليوم.

وعلى هذه الدول أن تتفرغ من أجل تنمية المشاريع المجدية لأن المياه متوافرة ولا تحتاج إلا إلى حسن الإدارة والعمل الدؤوب ربطاً للأحداث أذكر بزيارة الرئيس المصري مبارك لجنوب السودان بشكل مفاجئ وعاجل أستمرت هذه الزيارة يوم واحد وكان ذلك في أوائل شهر نوفمبر عام ٢٠٠٨ولماذا جاءت في ذلك الوقت بالتحديد؟ولماذا تذكرنا جنوب السودان بالتحديد وليس شماله؟ربما لتحالفات الجنوب الاستراتيجية؟ أم لمكانه الاستراتيجي على ضفاف النهر؟ لماذا تركت مصر باحتها الخلفية تنتهك كل هذه السنوات حتى صارت مرتعاً لليهود؟٠

وبعد أن باعت دول حوض النيل حصتها من الماء لإسرائيل وبعد أن طار جنوب السودان وأصبح أو سيصبح دولة مستقلة بذاتها لها كيانها العميل والمرتبط بإسرائيل وبعد تخلينا عن الصومال ومنعه أي مساعدة وبعد أن تخلت مصر عن مشاريع تنموية ابتكارية في مجال الزراعة ناهيك عن ايجاد مصادر بديلة للمياه مقابل مشاريع سياحية تهدر فيها المياه على ملاعب الجولف ومزارع تصدير المحاصيل السوبر الغير مسرطنة وبعد ظاهرة الاحتباس الحراري التي ينتج عنها فقد الكثير من المياه سواء من المنابع أو في المصبات.

نتج عن ذلك تدهور سياستنا الخارجية، فبعد أن كنا أسياد أفريقي ا والعرب ونقطة الإرتكاز في منظومة حل النزاعات الأفريقي ة أصبحت قضيتنا الآن شاليط ومعيط ونطاط الحيط والحزب العبيط أضف إلى ذلك المشروع الموازي لقوة وحجم قناة السويس الذي بدأت إسرائيل في التخطيط له ويبدأ من البحر المتوسط وينتهي في خليج العقبة قناة السويس راحت عليكي وبعد أن ذهبت كل ميزة استراتيجية لمصر.

خبراء: توسع رقعة الجفاف في ولاية نهر النيل ٦٩%:

حذَّر خبراء في مجال الغابات من تراجع مستمر في مساحة الغطاء النباتي في السودان عامة وولاية نهر النيل على وجه التحديد، لما سموه ازدياد معدلات التصحر والجفاف بنسبة ٦٩ في المئة من رقعة الولاية، كما دعت وزارة البيئة المجتمع الدولي لإنقاذ الوضع البيئي المتدهور في السودان ودعت وزارة البيئة السودانية المجتمع الدولي ممثلاً في المانحين وشبكة المنظمات الدولية الناشطة في المجال للتدخل لإنقاذ الوضع البيئي المتدهور في نطاقات واسعة بالسودان وفاء بالمعاهدات والاتفاقات الأممية الموقع عليها فالسودان ظلّ يشهد تدهوراً سريعاً ومستمراً في موارد الغابات التي تقلصت بنسبة عشرة في المئة فقط من إجمالي مساحته الكلية.

تلوث المياه فى مصر:

التلوث موجود في كل أنحاء العالم لكن في مصر أبشع مايكون حيث يوجد عندنا قمة التلوث نتيجة للسلوك السيىء وتحت إشراف الدولة وتشجيعها ولا تهتم بمياه نهر النيل ،والتلوث ينقسم لثلاثة أقسام هي التلوث المائي والتلوث الهوائي والتلوث الأرضي مما يضر بمياه نهر النيل ضرراً كبيراً ويزيد من انتشار الأمراض المزمنة التي تحتاج إلي مليارات الجنيهات من الأدوية والعلاج خاصة إذا كان العلاج علي نفقة الدولة في الخارج لبعض العمليات الدقيقة التي ليس لها علاج بمصر

فالمياة العذبة التى تتمثل فى مياة نهر النيل والمياة الجوفية، تتعرض للتلوث بشكل كبير وتختلف مصادره ما بين مصادر صناعية وزراعية ومياة صرف صحى وقمامة ومصادر أخرى، ويزداد تلوث الماء العذب كنتيجة مباشرة للتوسع فى مشروعات التنمية الصناعية والزيادة السكانية وغياب تخطيط البيئة وسوء استخدام نهر النيل وصرف المصانع والتجمعات السكانية لمخلفاتها السائلة إليه مباشرة أو بطريقة غير مباشرة مما أدى إلى زيادة تلوث مياهه والتغيير فى خواص المياة الطبيعية والكيميائية فهناك أعداد كبيرة من المصانع على ضفتى النهر إن لم تكن جميعها، تلقى بمخلفاتها فى النيل دون معالجة، وهى مصانع ضخمة تلقى بكميات كبيرة تضاعف من التلوث، مثل مصرف مخر السيل فى أسوان، وفيه تتجمع مخلفات صناعية ,أخرى آدمية وتشكل مصدراً خطيراً لتلوث نهر النيل، ومصانع كيما فى أسوان، ومصانع السكر فى كوم أمبو وأدفو ودشنا وقوص ونجع حمادى، ومصانع الزيوت والصابون ومصانع تجفيف البصل فى سوهاج، ومصانع حلوان وأسيوط وأبى زعبل وطلخا وكفر الدوار وغيرها وعلى سبيل المثال تلقى شركة النصر للكوك والكيماويات ١٦ ألف متر مكعب فى اليوم مخلفات صناعية سائلة حمضية تحتوى على مواد عالقة وتركيزات عالية من الأمونيا والنترات، كما تلقى شركة الحديد والصلب حوالى ٦٠٠ ألف متر مكعب فى اليوم مخلفات سائلة عالية الملوحة وتحتوى على تركيزات عالية من الحديد والمنجنيز والزنك، وكذلك تلقى شركة النصر لصناعة المواسير الصلب ولوازمها حوالى ٣٤ ألف متر مكعب فى اليوم مخلفات سائلة تحتوى على مواد عضوية وفوسفات وزيوت ومعادن مثل الحديد والمنجنيز والزنك، أما شركة السكر والتقطير المصرية فتلقى حوالى ٨٠ ألف متر مكعب فى اليوم مخلفات سائلة تحتوى على مواد عالقة بنسبة عالية وحمل عضوى عال علاوة على الفوسفات.

وقد أكدت الدراسات الحديثة تزايد حجم التلوث بمياة النيل بدرجة مخيفة تهدد صحة الإنسان إلي جانب آثاره السلبية المدمرة على الثروة السمكية، وفي آخر تقرير لحجم الملوثات الصناعية والزراعية التي تشكل خطورة علي صحة الإنسان تبين أنه يلقي في النيل حوالي ٥,٢ مليار متر مكعب سنوياً من مياة الصرف الزراعي محملة بالمبيدات القاتلة، و٥٥٠ مليون متر مكعب سنوياً من المخلفات الصناعية وأن نسبة الرصاص في مياة النيل بلغت ٦٥% والزئبق ٣% وهي نسب تتعدي كثيراً الحدود المنصوص عليها دولياً مما يؤثر بالتالى على جميع أنواع الحياة بالنهر واستخدامات المياة المختلفة.

أسباب التلوث:

١) النفط : يعتبر النفط ومشتقاته من أهم مصادر التلوث المائي، وينسكب النفط أو مشتقاته إلى المسطحات المائية إما بطريقة عفوية أو متعمدة وتسهم ناقلات النفط بدوركبير في تلويث المياة بما ينسكب أثناء عمليات الشحن والتفريغ وتنظيف الخزانات أو حوادث تصادم الناقلات او انفجار حقول النفط ذاتها ومما يعكس خطورة التلوث بالنفط سرعة إنتشاره على سطح الماء وتكوين طبقة رقيقة يصل سمكها إلى ٢سم تعمل على عزل المياة عن الغلاف الجوي ومنع تبادل الغازات بينهما كما يرسب الجزء الباقي من النفط لقاع البحر مما يسبب حدوث نقص حاد في الأوكسجين الذائب في الماء.

مخلفات المصانع: وتشمل هذه المخلفات مواد عضوية وغير عضوية وسائلة وصلبة وتأتي خطورة هذه المخلفات من أنها تفسد طبيعة المياة فهذه المخلفات سامة جداً للأحياء المائية وضارة أيضاً بالإنسان وقد أكدت الأبحاث الطبية أن تلوث مياة النيل بالمخلفات الصناعية والزراعية وراء تزايد حالات الفشل الكلوي في مصر ،والتي تصل معدلاتها الي حوالي أربعة أضعاف مثيلاتها في العالم، كما وجد أن عدد الأطفال الذين يموتون نتيجة الإصابة بالنزلات المعوية بسبب تلوث المياة يصل إلي ٢٠ ألف طفل سنويا.

ووفقا لنتائج البحوث الحديثة يؤكد الدكتور أحمد نور الدين الباحث في قسم الأحياء المائية بالمركز القومي للبحوث أن بعض الجهات الحكومية مسئولة عن تلويث النهر فتوجد ١٨٠ مخالفة تابعة لوزارة الإدارة المحلية و١٣٠٠ مخالفة للقطاع الخاص و٢١٠٠وحدة تجارية لنقل الركاب وتبين من الدراسات أن عدد الوحدات الصناعية التابعة للقطاع العام بلغ ٣٣٠ وحدة وإجمالي المياة المنصرفة والناتجة عن الاستهلاك الصناعي ٥٤٩ مليون متر مكعب سنوياً ينصرف منها في الوجه القبلي وحده ٢٠٤ ملايين متر بما يمثل ٤٧% من إجمالي الكميات المنصرفة، وبالتالي تحتل مياة الصرف الصناعي المرتبة الأولي بين أنواع الصرف المختلفة ويحتل إقليم الوجه القبلي المرتبة الأولي في حجم الصرف الصناعي بنسبة ٣٣% علي مستوي الجمهورية، أما عن التلوث بمياة الصرف الزراعي، فقد بلغت كمية المياة الملقاة في النيل من مياة الصرف الزراعي المحملة بالمبيدات ٥,٢ مليار متر مكعب سنوياً كما سبق، وهذه الكمية محملة بالمبيدات القاتلة، كما أن هناك ٧٣ مصباً للصرف الزراعي تؤدي إالي تلوث كيميائي وبيولوجي وزراعي للنيل ان إجمالي المياة المنصرفة والناتجة عن الاستهلاك الصناعي تبلغ ٥٤٩ مليون متر مكعب في السنة ينصرف منها في الوجه القبلي وحده ٢٠٤ ملايين متر مكعب في السنة، وتمثل حوالي ٤٧,٢% من إجمالي الكميات المنصرفة، كما تقدر كميات المياة الراجعة الي النيل كناتج للاستخدام الصناعي بحوالي ٣١٢ مليون متر مكعب في السنة، وبطرح هذه الكميات من إجمالي الاستهلاك الصناعي من المياة والذي يقدر بـ٦٣٨ مليون متر مكعب في السنة يتضح أن إجمالي المياة المستهلكة في القطاع الصناعي تبلغ حوالي ٣٢٦ مليون متر مكعب في السنة، ويستأثر النيل والترع بـ٥٦,٨% من إجمالي المياة المنصرفة، وفي منطقة حلوان علي سبيل المثال تصب جميع الصناعات مخلفاتها في النهر، وهي نقط قريبة جدا من أخذ المياة لمحطات المعالجة لمياة الشرب.

وترجع خطورة المخلفات الصناعية إلي احتوائها علي مواد سامة يصعب التخلص منها بطرق المعالجة الشائعة كالسيانور والفنينول أو المركبات الكيميائية المختلفة، وكذلك المخلفات الزراعية التي تضم المبيدات الحشرية والمخصبات الزراعية، كما يمثل ورد النيل مصدرا مهما للتلوث، حيث يتضاعف النبات الواحد ١٥٠ مرة خلال ثلاثة أشهر ووجوده الكثيف في أي مسطح مائي يستهلك جزءا من مياة النيل، كما يوفر مناخا مناسبا لنمو الكائنات التي تلعب دورا كبيرا في أمراض عديدة كالبلهارسيا والملاريا والدودة الكبدية، كما يعرض الثروة السمكية للموت.

٣) نفايات المدن: وتتمثل في مياة المجاري والقمامة وعادة ما تستخدم المسطحات المائية كمستودع لإلقاء هذه النفايات وليس ثمة شك أن إلقاء هذه النفايات يفسد المياة، حيث تفقد المسطحات المائية قدرتها على إعالة الأحياء البحرية فضلاً عن تلوث المياة بالكثير من الميكروبات والفيروسات.

٤)الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية:حيث يتسرب جزء من الكيماويات المستخدمة في الحقول عن طريق صرف بعض مياة هذه الحقول الزراعية نحو الأنهار والشواطئ المتاخمة وتعمل هذه المواد على تنشيط نمو الطحالب والأعشاب المائية في المياة وبعضها يكون سام كالنيترات.

٥)الكائنات الحية المسببه للأمراض: وتشمل الكائنات الدقيقة والطفيليات التي تصل إلى الماء مع فضلات الإنسان والحيوان وتنتقل هذه الكائنات الممرضة إلى الإنسان أو الحيوان عن طريق شرب الماء الملوث بها.

٦) المواد المشعة: تشتمل على المواد الناتجة عن عمليات إستخراج وتصنيع خامات المواد المشعة وبعض الأجهزة الطبية والبحثية والمفاعلات النووية وغيرها

كما تشتمل قائمة الملوثات على ما يلي أيضاً :

١- مياة المطر الملوثه-: تتلوث مياة الأمطار خاصة في المناطق الصناعية لأنها تجمع أثناء سقوطها من السماء كل الملوثات الموجودة بالهواء ، والتي من أشهرها أكاسيد النتروجين وأكاسيد الكبريت وذرات التراب ، ومن الجدير بالذكر أن تلوث مياة الامطار ظاهرة جديدة استحدثت مع انتشار التصنيع ، وإلقاء كميات كبيرة من المخلفات والغازات والأتربة في الهواء أو الماء ، وفي الماضي لم تعرف البشرية هذا النوع من التلوث كما أن سقوط ماء المطر الملوث فوق المسطحات المائية كالمحيطات والبحار والأنهار والبحيرات يؤدي إلى تلوث هذه المسطحات وإلى تسمم الكائنات البحرية والأسماك الموجودة بها ، وينتقل السم إلى الانسان إذا تناول هذه الأسماك الملوثة .

٢- مياة المجاري: وتتلوث بالصابون والمنظفات الصناعية وبعض أنواع البكتريا والميكروبات الضارة ، وعندما تنتقل مياة المجاري إلى الأنهار والبحيرات فإنها تؤدي إلى تلوثها هي الأخرى .

٣- المفاعلات النووية-: وتسبب تلوث حراري للماء مما يؤثر تأثيراً ضاراً على البيئة وعلى حياتها ، مع احتمال حدوث تلوث إشعاعي لأجيال لاحقة من الإنسان وبقية حياتها مع احتمال حدوث تلوث إشعاعي لأجيال لاحقة من الإنسان وبقية الكائنات.

٤- النفايات الصلبة : إن النفايات الصلبة (القمامة) يتم التخلص منها على ثلاثة مراحل هى التجميع والنقل ثم المعالجة، ويقدر حجم هذه المخلفات على مستوى الجمهورية يومياً بواقع ٢٢ ألف طن منها ١٤ ألف طن قمامة من المنازل والشوارع و٨ آلاف طن مخلفات مبانى ومرافق عامة وفى مدينة القاهرة يبلغ حوالى خمسة آلاف طن يوميا وفى الاسكندرية حوالى ١٢٥٠ طناً يومياً(١)، وتتوزع القمامة ما بين حديد ومواد خضراء وبلاستيك وورق جرائد ومنسوجات وعظام وحجر وغيرها.

وورد خلال تقارير صدرت مؤخراً أن الملوثات الصناعية المنصرفة بالمجارى المائية تصل إلي ٢٧٠ طن يومياً أى أنها تعادل التلوث الناتج عن ٦ ملايين شخص، وتقدر المخلفات الصلبة التي يتم صرفها بالنيل حوالي ١٤ مليون طن، أما مخلفات المستشفيات تبلغ حوالي ١٢٠ ألف طن سنوياً منها ٢٥ ألف طن من مواد شديدة الخطورة .

ويشير أحد المختصين إلى أن حجم مخلفات المنازل من الصرف الصحي سنوياً حوالي ٥ مليار متر مكعب يتم معالجة ٢ مليار م٣ منها فقط في حين أن هناك ٣ مليار م٣ يتم صرفها فى نهر النيل وتبعات تلك الكميات الهائلة من الملوثات التي يتم صرفها فى النهر أوضحتها نتائج دراسة صدرت مؤخراً أجراها الدكتور أحمد نجم المستشار الاقتصادى بمجلس الوزراء المصرى مفادها أن هناك حوالي ١٧ ألف طفل سنوياً

يموتون بالنزلات المعوية جراء تلوث المياة، وأوضحت الدراسة كذلك أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً فى نسبة مرضى الفشل الكلوي لدي المصريين بسبب تلوث المياة بدرجة تبلغ معها نسبة الإصابة بالمرض حوالي أربعة أضعافه بالعالم مشيراً إلي أن هناك ١٣ ألف حالة فشل كلوى و ٦٠ ألف حالة سرطان مثانة نتيجة للتلوث وأوضحت الدراسة كذلك أن تلوث نهر النيل أدي إلي خسارة كبيرة فى الإنتاج الزراعي وأن ٥٠% من فاقد الإنتاج الزراعي سببه الرئيسي يعود إلي تلوث المياة وإذا كان نهر النيل يصيب أفراد الشعب بالعديد من الأمراض عندما يتناولون المياة الملوثة فكيف الحال مع الأحياء المائية والأسماك التي تعيش بالنيل وتتغذى به وحصيلة نهر النيل من خسائر التلوث هي اختفاء ٣٣ نوعاً من الأسماك التي تحيا فى مياة النهر في حين أن هناك ٣٠ نوع آخرين في طريقها إلي الاختفاء، وتعتبر تلك الظاهرة بمثابة مؤشر شديد الخطورة ينبه على ضرورة حماية الثرة السمكية والأحياء البحرية من التلوث الذي يدفع بها إلي الاختفاء والانقراض

إضافة إلي أن النيل يقوم بدورة تتقلب خلالها مياهه كل عام وينتج عن هذه الدورة نفوق أعداد هائلة من الأسماك ويذكر أنه حتي وقت قريب كانت الطائرات تقوم برش القطن بالمبيدات وسط فرحة الفلاحين، وهذه المبيدات كان يسقط نصفها في نهر النيل، وتتسبب في نفوق اسماك تقدر بآلاف الأطنان، ولخطورة هذا التصرف تم وقف العمل به بالاتفاق مع وزارة الزراعة ووفقا لتقرير صادر عن وزارة البيئة فإن الحكومة المصرية تخسر حوالي ٣ مليار جنيه سنوياً نتيجة لملايين الأطنان من الملوثات الصناعية والزراعية والطبية والسياحية التي تلقى فى نهر النيل سنويا ومن الغريب أن هناك العديد من الجهات المسئولة عن نهر النيل أى أنه لا توجد جهة بمفردها، وإنما هناك أكثر من سلطة تتنازع عليه وعلى الرغم من ذلك لا تقوم أيا من هذه الجهات بدورها الصحيح لحماية نهر النيل من التلوث .

ويعتبر الجبس الفوسفورى من أهم المخلفات الصلبة الناتجة عن صناعة حامض الفوسفوريك فى مصانع الأسمدة، إذ يحتوى على آثار للعديد من الشوائب المعدنية الموجودة فى صخور الفوسفات ويعتبر الجبس الفوسفورى من المخلفات الخطرة بسبب ما يحتويه من عناصر مثل الراديوم والنيكل والكادميوم والرصاص والألومنيوم والفلوريد وحامض الفوسفوريك والكادميوم معدن ثقيل يتراكم من أجهزة الكائنات الحية ويصبح ساماً عند حدود معينة وتحتوى صخور الفوسفات على كميات متباينة من الكادميوم تتراوح بين صرف و ٣٠٠ مجم/ كجم من خامس أكسيد الفوسفور (P_2O_5) ويحتاج تخزين الجبس الفوسفورى إلى مساحات كبيرة، وينبغى معالجة مياه الصرف الناتجة عن مناطق التخزين وتنبعث الفلوريدات والجسيمات إلى الهواء فى المناطق المحيطة بالمخازن. وتؤدى تسربات والجبس الفوسفورى إلى تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية

وينبغى استبدال المحفزات المستخدمة فى عمليات الإصلاح البخارى كل بضعة سنوات وفقاً لظروف التشغيل ونوع وفترة صلاحية المادة المحفزة المستخدمة والمحفزات مواد خطرة ولا ينبغى التخلص منها إلا فى المدافن الآمنة المخصصة لذلك ويفضل قبل ذلك محاولة إعادة تنشيط المحفزات المستهلكة لإعادة استخدامها. وتتسبب الحمأة الناتجة عن محطات معالجة الصرف السائل فى تلوث الأوساط البيئية المختلفة (التربة، المياه السطحية، المياه الجوفية) لذلك ينبغى تجفيف الحمأة أولاً قبل دفنها فى المدافن المخصصة لذلك ويحتوى الرماد الناتج عن حريق الوقود أنواعاً مختلفة من المعادن الثقيلة تبعاً لنوع الوقود المستخدم وتنشأ عن صناعة الأسمدة مخلفات صلبة أخرى متنوعة من العمليات الصناعية والوحدات الخدمية المختلفة تؤدى إلى تلوث الأوساط البيئية المستقبلة

٥- <u>الملوثات الصناعية</u> : تشكل المبيدات والمواد العضوية والمعادن الثقيلة والأمونيا والنيتريت والفوسفات أهم الملوِّثات الصناعية التي تصب في نهر النيل، ولكنها لا تظهر سوى في مناطق محدودة عند نقاط صرف المنشآت الصناعية والمعلوم أن أهم مصادر التلوث على طول نهر النيل، وأنه تم وضع خطط وإعداد خرائط لتوفيق أوضاع المنشآت المختلفة طبقاً للأولويات التي تم وضعها كما يتم إجراء تفتيش دوري على المنشآت الصناعية واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المنشآت المخالفة لقانون البيئة.

٦- <u>نفايات الموز</u> : وفقاً لما وردعن مبادرة حوض النيل، فإن بعض الممارسات الزراعية تشكل مصدراً آخر من مصادر تلوث النيل إذ يقوم المزارعون، مثلاً، بالتخلص من كميات كبيرة من نفايات الموز في القنوات والمصارف المائية التي تصب في مجرى النيل وهذه النفايات تتحلل في الماء وتتسبب في عملية إثراء غذائي للمياة السطحية، تؤدي بدورها إلى نمو مفرط للنباتات في الماء وانخفاض نسبة الأوكسجين فيه مما يؤثر على جودته وعلى النظام البيئي بشكل عام نحن نقوم بتعليم المزارعين كيفية إعادة تدوير النفايات للحصول على مُخصِّبٍ عضوي.

٧- جراد البحر الأمريكي: يتعرض نهر النيل المصري لغزو لم يكن في الحسبان من قبل جحافل جراد البحر، من سلالة أمريكية لم تكن موجودة في ذلك النهر لسنوات قليلة خلت، وقد استفادت من حرارة مياة النهر

وتوافر الغذاء فيه وغياب المفترسين الطبيعيين لها للتكاثر والتوالد ومزاحمة الصيادين الفقراء فى أرزاقهم بمخالبها الفتاكة غير أن مجموعة من علماء الأحياء في الجامعات المصرية بدأت تدرس سبل الاستفادة من هذه المخلوقات، والتي ثبت أنها عدو فتاك لطفيليات البلهارسيا الضارة، إلى جانب أنها مصدر غني وزهيد السعر للبروتين، وقد يساعد على حل أزمة أسعار الغذاء في البلاد ويعتقد العلماء أن سلالة جراد البحر التي استوطنت النيل حديثاً دخلت من البحر المتوسط عبر منطقة الدلتا، حيث يصب النهر وقد غطى انتشارها كامل امتداد النهر حتى الحدود السودانية، علماً أن أصل هذا النوع من المخلوقات يعود إلى ولاية لويزيانا الأمريكية.

يقول أحد الصيادين إن جراد البحر يقوم بقطع الشباك وسحب الأسماك خلال الصيد، مسبباً خسائر كبيرة خلال ساعة أو نصف ساعة، أو حتى عشر دقائق، يمكن لجراد البحر تقطيع الأسماك التي أكون قد اصطدتها أما خبير الأحياء المائية، مجدي خليل فيقول لـCNN إن أحداً لم يكن يشاهد هذه المخلوقات قبل عام ١٩٨٠، حتى أحضرها بعض الصيادين، وأظهرت الفحوصات لاحقاً أنها من فصيلة جراد البحر الذي يعيش في المياة العذبة ومن المخاطر التي يتسبب فيها جراد البحر قدرته على الحفر حتى عمق ثلاثة أقدام في قاع النهر، الأمر الذي تسبب في تدمير أنظمة المياة في عدة مواقع بدلتا النيل شمالي مصر ويؤثر سلباً على الزراعة ويؤكد مجدي خليل أن روايات دخول جراد البحر إلى الشرق الأوسط وغزوه للنيل متعددة، غير أن نسبة كبيرة منها تجمع على دور رجل أعمال مصري، حاول أن يتوسع في مشروع بناء مراع للأسماك

وما كان من رجل الأعمال هذا إلا أن اشتري ما كان يعتقد أنها كميات من بيض القريدس، ليتضح لاحقاً أنها عائدة لـجراد البحر، الذي ما إن كبرت مجموعاته حتى أكلت كل الأسماك في المرعى، وحفرت لتنتقل إلى المراعي المجاورة، لينطلق المستثمر المصري - بدافع الغضب - ويلقي أعداداً من هذه المخلوقات في النيل ويلفت خليل إلى أنه يعمل مع زملاء له في جامعة عين شمس على الاتصال بفرق أمريكية لمعرفة كيفية التعامل مع جراد البحر، الذي بات المصريون يطلقون عليه اسم صرصور النيل، أو حتى النظر في فرصة الاستفادة منه ومن المعروف أن فصيلة القشريات التي ينتمي جراد البحر لها تقضي على الطفيليات المعدية، وفي مقدمتها البلهارسيا، التي طالما عانى المصريون من تأثيراتها الصحية المدمرة

٨- مخاطر السفن والتفجيرات النووية: ومما يزيد من التلويث، حركة السفن حيث أنها تلوث المياه بنفاياتها أما التفجيرات الذرية، فتؤدي إلى زيادة التلوث بالإشعاعات الذرية في جميع أنحاء العالم نتيجة تحرك المياه أو الأمواج التي تحمل هذه الإشعاعات أو تحرّك الهواء.

وإذا غرقت السفن التي تحمل منتجات كيماويـة يدخل الرصاص في تكوينها، فإنها تسبب تلـوث الميـاه بالرصاص، وكذلك عندما تُلقي بعض المعامل الكيماويـة نفاياتها وفضلاتها إلـى المياه البحرية وتقوم التيارات المائية بسبب المدّ والجزر أو نتيجة دخـول مياه الأنهار الجارية إلى البحار بنقل المياه الملوثة بالرصاص وغيره إلى مكان آخر ويتركز الرصاص في الأنسجة اللحمية للأسماك وللأحياء المائية، ومنها ينتقل إلـى الإنسان ممـا يسبب حوادث التسمم بالرصاص، والتي تسبب الموت البطيء وللرصاص تأثير مباشر على خلايا المخ فهو يسبب الجنون والعنه أو ما أشبه ذلك من أمراض المخ؛ ويسبب الشلل النصفي أيضاً وفي بعض الأحيان الشلل الكلي أو فقد العين أو الأذن أو انسداد الحنجرة أو ما أشبه ذلك.

٩- التلوث بالزئبق :

ومـن ملوثات البيئة الزئبق، ويأتـي التلوث بالزئبق من المصادر التالية:

١ ـ المخلفات الصناعية ٠

٢ ـ محطات تقطير الماء٠

٣ ـ المخلفات والنفايات٠

٤ ـ مياه الصرف الزراعية٠

٥ ـ مصانع إنشاء السفن ومخلفاتها٠

٦ ـ المياه المستخدمة في استخراج المعادن٠

٧ ـ مخلفات مياه المجاري٠

ويهاجم الزئبق خلايا المخ والجسم عبر الأسماك والنباتات الملوثة بهذه المادة، ولا يوجد علاج حقيقي لحالة التسمم الناتجة عن الزئبق، وقد وجد الباحثون الغربيون أن هناك نوعاً مـن الأسماك يسمّى (سمك السيف) يقوم بتركيز كميات كبيرة مـن الزئبق في لحمه وأنسجته، فإذا ما تناوله الإنسان انتقل هذا السمّ إلـى جسده وأضرّ بصحته، وربما أدى إلى وفاته مع ازدياد تركيزه وليس معنى ذلك أنه يقتله فـي الوقت بل بالتدريج، بعدما يصاب بآلام مبرحة في مختلف أجزاء جسمه وتعتبر إسرائيل من أهم مصادر تلويث مياه البحر المتوسط بالزئبق، وقد تناقلت وكالات الأنباء أخباراً مفادها أن شركة حيفا للكيماويات تقوم ومنذ عدّة سنوات بدفـن كميّات كبيرة مـن مخلّفات الزئبق فـي البحر الأبيض المتوسط، وقد حاولت منظمة السلام الأخضر منعها لكنها لم تعتن بتحذيرات هذه المنظمة والمعروف أن إسرائيل لازالت تمتنع عـن التوقيع على اتفاقية حظر دفن المخلَّفات الصناعية.

تأثير الصرف السائل:

يتولد الصرف السائل فى مصانع الأسمدة من عدة مصادر منها تشغيل أجهزة غسل الغاز، المكثفات،عمليات الفصل ، الوحدات الخدمية بالإضافة للتسرب والانسكابات وعمليات غسل المعدات والأرضيات وتعد الأمونيا والنترات والنتروجين العضوى والحمل العضوى للصرف السائل والمواد الصلبة العالقة هى أهم معايير التلوث فى الصرف السائل لصناعة الأسمدة النتروجينية ويتولد عن صناعة الأسمدة الفوسفاتية صرفاً سائلاً ملوثاً بالفوسفات والفلوريدات والمعادن الثقيلة بالإضافة إلى الحمل العضوى للصرف السائل والمواد الصلبة العالقة ولا يتواجد غاز الفلورين فى حالة حرة إنما يكون متحداً بعناصر أخرى تتسبب الفلوريدات فى تسمم الإنسان والحيوان عند تركيز ١ مجم/ لتر فى مياه الشرب، كما تشير بعض البحوث إلى أن الصرف السائل من المصانع الذى يحتوى على تركيزات من الفلوريدات تصل إلى ١٠ مجم/لتر يتسبب فى أضرار بالغة للمحاصيل وتسبب الفلوريدات أضراراً للعظام بسبب ميل أيوناتها للتفاعل مع الكالسيوم وتحفز المواد العضوية الموجودة بالصرف السائل نمو الطحالب والبكتيريا فى المسطحات المائية المستقبلة مما يؤدى إلى زيادة استهلاك الأوكيسجين الذائب فى المياه وتتسبب زيوت التزليق المستهلكة فى المعدات والورش والجراج فى مشاكل بيئية خطيرة إذا تم صرفها فى شبكة المجارى كما يتضمن الصرف السائل معادن ثقيلة ومواد خطرة أخرى وتتوقف تأثيرات الصرف السائل البيئية على نوعية المسطحات المائية المستقبلة وتؤثر الملوثات الصناعية فى الصرف السائل على الحياة المائية وعلى النباتات والمزروعات، فتتسبب الزيوت والشحوم والملوثات العضوية فى زيادة الطلب على الأوكيسجين الحيوى والأوكيسجين الكيميائى مما يؤدى إلى تعفن المسطحات المائية وتغير التنوع البيولوجى لها كما يؤدى الصرف السائل المفاجئ الملوث بالزيوت والشحوم والمواد العضوية فى شبكة الصرف العمومية إلى مشاكل بيئية غير مباشرة

إذ تتسبب الأحمال المفاجئة فى انخفاض كفاءة محطات معالجة مياه الصرف العمومى وصرف المذيبات المستهلكة ومياه الغسيل القلوية فى شبكة الصرف الخاصة بالمصنع يؤدى إلى تآكلها ،وهكذا نجد أن تلوث الماء يتباين في مصادره وأسبابه من بيئة لأخرى وهو يحمل للإنسان الكثير من المخاطر التي تهدد حياته ومصادر غذائه وللتلوث المائي أخطار جسيمة أهمها:

١) اتلاف نوعية المياة مما يجعل استخدامها للشرب أو في مجال الزراعة أو الصناعة محفوفاً بالمخاطر.

٢) انتشار ظاهرة الأسماك الميته التي تقذفها حركة الأمواج على شواطئ البحار والانهار.

٣) استنزاف الاوكسجين من المسطحات المائية وفقدانها لعناصر الحياة.

٤) فقدان الشواطئ أهميتها الاقتصادية والترفيهية نتيجة التلوث .[١]

تداعيات توقيع دولة بوروندي على اتفاقية عنتيبى (١)

تأتي حوالي ٨٦% من مياه النهر من الهضبة الإثيوبية (٥٩% من النيل الأزرق و١٤%من السوباط و١٣% من نهر عطبرة) بينما تساهم البحيرات الإستوائية بحوالي ١٤% فقط من مياه نهر النيل وتُقدّر كميات مياه نهر النيل التي تصل أسوان سنوياً بحوالي ٨٤ مليارمترمكعب وهذا يجعل نهر النيل من أضعف وأقل الأنهار مياهاً في العالم مقارنةً بمساحة حوضه وطوله وعدد دوله المشاطئة وتساوي هذه المياه ٢% من نهر الأمزون،٦% من نهر الكونغو،١٢% من نهر اليانجستي، ١٧% من نهر النيجر، و٢٦% من نهر الزمبيزي وهذا الضعف الحاد في وارد المياه السنوي يمثّل المشكلة الكبرى لنهر النيل ودوله وشعوبه خصوصاً مع الزيادة المضطردة للسكان والاحتياجات المائية المتنامية لهم

ومع التغييرات المناخية والتدهور البيئي في دول الحوض حيث يعتمد أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة في هذه الدول على نهر النيل أكثر من ٢٥% منهم من وسط أفريقيا ويُتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٥٠٠ مليون بحلول عام ٢٠٢٥. غير أنه لابدّ من إضافة أن المشكلة الأساسية في حوض النيل هي أنّ مصر والسودان هما المستخدمان الرئيسيان لمجمل مياه النيل الواردة وخلاف آخر يتركز حول إصرار مصر والسودان على ضرورة الإخطار المسبق لهما حول أي مشاريع تنوي دول حوض النيل الأخرى إقامتها على نهر النيل ويبدو هنا الربط واضح بين هذا الطلب واتفاقية ١٩٢٩ التي تعطي مصر حق النقض حول أي مشاريع قد تؤثر عليها كما ترفض الدول الأخرى مبدأ الإخطار وتدعي أن مصر والسودان لم يقوما بإخطار أيٍ منها بأي مشاريع أقامتها هاتان الدولتان على النيل وعليه فلا ترى هذه الدول أي التزام من جانبها بإخطار مصر والسودان بمشاريعها وفي هذه النقطة يجب توضيح أن القانون الدولي يلزم كل دول الحوض بإخطار بعضها البعض بأي مشاريع تقام على النهر المشترك لأن التأثيرات التي قد تنتج من هذه المشاريع قد تمتد لكل الدول المشاطئة الأخرى فمشاريع أثيوبيا على النيل قد تؤثر سلباً على السودان ومصر، وكذلك قد تؤثر مشاريع مصر والسودان على أثيوبيا لأن هذه المشاريع ستساعد مصر والسودان على إستعمال مزيد من المياه وستقوم مصر والسودان بالإدعاء لاحقا بأن هذه المياه أصبحت حقوقاً مُكتسبة.

ونقطة أخرى تخص تعديل اتفاقية الإطار التعاوني فبينما ترى مصر والسودان أن التعديل يجب أن يتم بموافقة كل الدول أو بالأغلبية على أن تشمل هذه الأغلبية مصر والسودان، تصر الدول الأخرى على أن يتم التعديل بالأغلبية دون تحديد أي دول ضمن هذه الأغلبية.

من هذا العرض نرى أن نقاط الخلاف كبيرة وجوهرية لذلك إنهار إجتماع كينشاسا في مايو عام ٢٠٠٩ ولم تنجح المفاوضات المكثّفة التي تمت خلال الأثني شهرأ اللاحقة ولا إجتماعات الإسكندرية وشرم الشيخ في حل هذه الخلافات أو حتى تضييق الهوة بين الأطراف وبعد إنهيار المفاوضات قامت أثيوبيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا في ١٤ مايو ٢٠١٠ بالتوقيع على الاتفاقية ولحقت بهم كينيا في ٢٠ مايو ٢٠١٠ ولم تُوقع بوروندي والكونغو على الاتفاقية كما كان متوقعاً في ذلك الوقت وبما أنّ الاتفاقية تحتاج إلى تصديق ستّ دول فقد اتضح جلياً وقتها ضعف قدرة الدول الخمس في تحريك الاتفاقية وإدخالها حيّز التنفيذ من هنا تظهر أهمية توقيع دولة بوروندي.

وأريتريا ليست عضواً في مبادرة حوض النيل وبالتالي لا يتوقع منها أن مصر والسودان يحتاجان أن يتعاملا برويّةٍ وحكمةٍ وحنكة إزاء هذه التطورات، فكما ذ ّكرنا آنفاً فإن المشكلة الكبرى التي تواجه دول حوض النيل هي الإيراد الضعيف للنهر وعليه فإنّ التحدي الحقيقي الذي يواجه نهر النيل ودول حوضه هو موازنة الإستعمالات القائمة لمصر والسودان بالإحتياجات المشروعة والمعقولة للدول المشاطئة الأخرى (وهي إحتياجات محدودة وقد اعترفت بها مصر والسودان نفسيهما في إتفاقية ١٩٥٩) وهذا بدوره سيتطلّب زيادة مياه النيل، كما أنّ هذه الزيادة سواء كانت من حصاد المياه في دول المنبع أو مستنقعات جنوب السودان أو من نهر الكونغو أو حتى من ترشيد الإستهلاك فإنها تحتاج إلى التعاون التام بين دول الحوض جميعاً، وإلى تعاون دول أخرى خارج حوض النيل حيث أن التعاون هو الركيزة الأساسية التي تقوم عليها إدارة وحماية وتنمية مياه الأحواض المشتركة.

تراجع حصة الفرد إلى نصف معدل الفقر المائى عام ٢٠٢٥ :

لقد تسببت الزيادة السكانية المطردة، بالفعل فى زيادة الطلب على المياه بشكل كبير، مما أدى لتدنى نصيب الفرد من المياه إلى أقل من حد الفقر المائى الذى يقدر بألف متر مكعب سنوياً، حيث بلغ فى عام ٢٠٠٧ نحو ٧٤٠ متراً مكعباً، بعدما كان عام ١٩٥٩ يقدر بنحو ١٨٩٣ وتناقص تدريجيا إلى ٩٣٦ متراً مكعباً عام ٩٦ ٠

كما أن زيادة المساحة الزراعية تسببت فى نقص نصيب الفرد من المياه، حيث زادت من ٥،٨ مليون فدان عام ١٩٨٠ إلى ثمانية ملايين فدان عام ٩٧، إضافة لمشروعات الدولة للتوسع الزراعى واستصلاح ٣،٤ مليون فدان بحلول عام ٢٠١٧ والذى يضيف إلى الرقعة الزراعية ما يزيد على مليون فدان بتوشكى وترعة السلام وحدهما.

والموقف المائى الحالى يشهد زيادة الاحتياجات المائية لقطاع الصناعة تقدر بنحو ٢،٢ مليار متر مكعب سنوياً، ومن المتوقع أن تصل إلى ٤،٢ عام ٢٠١٧. (١)

إيران تحرض دول حوض النيل ضد مصر:

كشفت مصادر إيرانية النقاب عن مخطط إيراني لتحريض دول حوض النيل على مصر، وذلك من خلال تذكية الخلافات القائمة بينهم على مياه النهر ونقلت صحيفة السياسة عن مصادر وصفتها بشديدة السرية أن النظام الإيراني انتهى من إعداد تقرير مفصل حول الخلاف الذي نشب بين مصر ودول حوض النيل, بشأن تقاسم مياه النهر, وإمكانية استغلال هذه الخلافات لتثبيت أقدام طهران في الدول الأفريقي ة التي تعتبر الساحة الخلفية لمصر.

والتقرير الذي أعده خبراء إيرانيون في مجال المياه والعلاقات الدولية والقضاء الدولي, تطرق إلى موضوع تقاسم المياه بين دول حوض النيل الذي تم التوقيع عليه في عام ١٩٢٩ والاتفاق المرفق به من عام ١٩٥٩ المعروفين بإسم Nile Treaty واللذين تم التوقيع عليهما بين بريطانيا التي كانت منتدبة على عدد من الدول الأفريقي ة وبين مصر.

وما زالا حتى اليوم ملزمين لأثيوبيا والسودان وكينيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا وبوروندي والكونغو, ويعطيان لمصر الحق فى استغلال ٦٥ % من مياه نهر النيل, كما يعطيهما حق النقد على أي استخدام لمياه النهر, قد يؤثر سلبًا على الكمية التي تصلها منه

وقبل انتهاء مناقشة التقرير, اتخذت طهران قرارًا بفتح ساحة أفريقيا وتخصيص موارد مادية وسياسية, للضغط على دول حوض النيل التسعة, للاعتراض على اتفاق عام ١٩٢٩ والمطالبة بتعديله, بحيث يعطي لهذه الدول حصة أكبر مما أعطاه لها هذا الاتفاق حتى الآن والحجة الرئيسية التي يعمل الإيرانيون على طرحها في هذا المجال, هى أن مياه الأنهار التي ترفد نهر النيل تعتبر موارد طبيعية وللدول حق تملكها واستغلالها وبيعها للآخرين.

وتوقع التقرير الإيراني أن تواجه مصر بعد أقل من عشر سنوات, أي في عام ٢٠١٧ أزمة مياه, حيث لن تملك ما يزيد على ٧١ مليار متر مكعب من المياه, فيما ستبلغ احتياجاتها ٨٦ مليار متر مكعب وذكرت التقارير أن إيران تنسق نشاطها في أفريقي ا مع كبار المسئولين الأفارقة الذين تعتبرهم طهران حلفاءها الرئيسيين في القارة السمراء وموطئ قدم ثابت لها تتمكن من خلاله من تنفيذ مآربها هناك.

وتحاول ايران بشتى الطرق, إحراج القاهرة عن طريق تصويرها كالمستفيدة الوحيدة من مياه النيل وتذكي من وراء الكواليس الحملة الإعلامية التي تطعن في أحقية مصر فى مياه النيل وتدعي أحقية باقي دول الحوض للحصول على حصتها من هذه المياه والمصادر الإيرانية أفادت بأن النظام الإيراني يحاول تسويق دعاية رخيصة حول قيام مصر ببيع مياه النيل لإسرائيل كما كشف مهتمون بالشأن الإسرائيلي والإيراني، أن كلاً من إيران وإسرائيل يستخدمان نفس وسائل الاختراق في الدول الأفريقي ة عن طريق تقدم المساعدات الاقتصادية رغم اختلاف دوافع كلا الدولتين وأكد الدكتور عماد جاد رئيس تحرير مختارات إسرائيلية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية أن المساعدات الخارجية التي تقدمها بعض الدول فى صورة منح ليست سوى أداة من أدوات السياسة لتلك الدول وقد أكد السفير أحمد حجاج الأمين العام للجمعية الأفريقي ة، أنه لاحظ أثناء عمله سفيرًا لمصر فى كينيا نشاط إيران المتزايد عن طريق بعض المؤسسات الخيرية الإيرانية من خلال تقديم منح للطلاب الكينيين للدراسة فى طهران ونفس الأنشطة التى تمارسها إيران فى السودان تمارسها فى تنزانيا وتم توقيع أربع اتفاقيات في مجالي التجارة والزراعة, ووعد تلقته تنزانيا من المسئولين الإيرانيين بالمزيد من الدعم المالي والقضائي, لفتح ملف اتفاقية عام ١٩٢٩ كما اقترح تمويل مشروع لضخ المياه من مصادر النيل, على غرار مشروع بحيرة فيكتوريا الذي تم تدشينه في عام ٢٠٠٤ونفس الأنشطة تمارسها فى عدة دول أخرى منها أوغندا حيث بدأت إيران تعمل على دفع أوغندا لتحريك المشروعالتي طرحتها الأخيرة في عام ٢٠٠٤ لمطالبة مصر بدفع مقابل مالي للمياه التي تستخدمها, ويعمل محامون إيرانيون متخصصون في القضاء الدولي, على إعداد مذكرة قضائية تدعم الطلب الأوغندي, واقترحوا على المسئولين هناك رفع دعوى أمام محكمة العدل الدولية, لمطالبة مصر بالتعويض عن الخسائر التي تكبدتها أوغندا جراء اتفاق ١٩٢٩.

وسبق أن أكد خبراء سياسيون مصريون ودوليون على أن التحركات الإيرانية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ، التي زادت في الآونة الأخيرة، تهدد أمن مصر فقد قال رئيس المركز الدولي للدراسات السياسية والمستقبلية إن التحركات الإيرانية تفرض تحديات على مصر وعلى دول المنطقة حيث أن أفريقيا هي عمق إستراتيجي لمصر يمتلئ بالمصالح الوطنية المصرية وهذه التحركات لا تستهدف فقط زيادة نفوذها في القارة، ولكن التأثير على المصالح المصرية في قارة أفريقيا، خاصةً ما يحدث في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي باعتبارها دولة مطلة على البحر الأحمر ودولة ذات مصالح مائية مع دول منابع النيل ومثل هذا الأمر يمثل تحدياً مباشرا للمصالح المصرية والعربية والأمن الإقليمي عامة . وقال المدير التنفيذي للمركز الدولي للدراسات السياسية والمستقبلية إن الأنشطة الاستخباراتية والعسكرية الإيرانية على حدود العالم العربي تثير القلق الشديد، إذ أن تلك الأنشطة لم تعد خافية والحضور الإيراني في المنطقة يتزايد، وتتمتع بتسهيلات هامة في ميناء عصب المطل على باب المندب مع زيادة التعاون مع أريتريا. والأخطر ما ذكره الدكتور حامد ربيع في كتابة الأمن القومي العربي من أن إسرائيل تقوم بأبحاث وتجارب حول سلسلة جبال تفصل نهر النيل عن نهر النيجر فإذا أمكن تفجير هذه الجبال بقنبلة هيدروجينية قد يتحول مجري نهر النيل إلي نهر النيجر ويعلق هو علي ذلك فيقول حتى وإن كانت المشروعتبدو خيالية لكن ماذا نحن فاعلين لمواجهة هذه الأخطار؟!

اتفاقيه اسرائيلية ضد مصر:

عقدت اسرائيل اتفاقا مع حكومه جنوب السودان من الخطوره ان يكون لنا كأنذار عاجل لابد من التحرك السريع حفاظاً على حصتنا من مياه النيل التى تعتمد عليها مصر اعتماداً كلياً وواضح ان اسرائيل تستغل كل المتاح والغير متاح لها لتوفير المياه التى ستكون الحروب القادمه بسببها ولم يكفها عمل السدود فى أثيوبيا

والاتفاقات التى تجعل حصتنا أقل من المياه بل تعقد اتفاق مع حكومه جنوب السودان بعد التوقيع على اتفاقيه تعاون بين البلدين بشأن الرى ونقل المياه وتحليتها وتنقيتها والغريب أننا وسط هذه الاتفاقيات لانشعر بالخطر.

الباب الثالث
آراء الخبراء

تضارب الخبراء حول تعرض النيل للجفاف أو الفيضان:

استمراراً لمسلسل تضارب تصريحات العلماء حول تأثير تغيرات المناخ، وعدم وجود رؤية موحدة للخبراء فى مصر لتوعية الرأى العام بهذه المشكلة، التى فرضت نفسها على المحادثات تطل علينا من جديد تناقضات التنبؤات التى أطلقها المشاركون فى الندوة التى نظمتها لجنة الجغرافيا بالمجلس الأعلى للثقافة تحت عنوان مياه النيل وتحديات المستقبل، ومع عرض حوالى ١٠ أبحاث حول مستقبل نهر النيل عصب الحياة فى مصر،انقسمت التحذيرات ما بين الاستعداد للفيضانات المدمرة التى ستواجهها مصر فى السنوات المقبلة بسبب ارتفاع منسوب المياه، وبين وضع بدائل للجفاف الذى ستتعرض له نتيجة انخفاض منسوب النيل، وما بين من يؤكد أن العالم سيشهد احتباساً حرارياً ومن يحذر من التبريد العالمى، ويجلس الحضور فى صمت وكأنهم يتسائلون: من نصدق ؟

تقول د آمال شاور أستاذ بكلية الآداب جامعة القاهرة عن البحث الذى أجرته عن إيرادات نهر النيل خلال ١٤٠ عاماً الأخيرة، وتقول توصلت الدراسة إلى أنه على مدار تاريخ نهر النيل، يوجد تفاوت بين إيراداته ما بين الارتفاع والانخفاض، ويعتمد على كميات الأمطار الساقطة على هضبة أثيوبيا ، لكن الملاحظ أن سجلات الإيرادات فى فترة الدراسة تبين أن كل فترة عالية الإيراد يعقبها فترة منخفضة الإيراد وكل منهما يستمر حوالى ٢٠ إلى ٢٥ سنة وهى ظاهرة تكررت أكثر من فترة آخرها فترة القحط التى مرت بها مصر عام ١٩١٣ عندما سجل ٤٥ مليار م٣ فقط، بينما كان يبلغ عام ١٨٧١ أعلى ارتفاع له وصل الى ١٢٣ مليار م٣، وبتطبيق هذه النتائج على الفترة الحالية سنجد أننا مقبلين على فترة شحيحة ستنخفض إيرادات مياه النيل بشدة، حيث كانت آخر فترة انخفاض عام ١٩٨٧، زاد بعدها حجم المياه القادمة إلى مصر فى التسعينات

ووصلت إلى ١٠٠ مليار م٣، الأرقام تؤكد أن هذه الفترة انتهت عام ٢٠٠٩ وسجلت بالفعل إيراداً منخفضاً لنبدأ معه سلسلة من الانحدارات فى منسوب المياه ونصيب الفرد يتناقص فى وقت حصة مصر من المياه ثابتة ونستهلك المياه بطريقة خاطئة وما زلنا نحتفظ بالزراعات التى تستهلك كمية كبيرة من المياه، ومع توقعات فترة الجفاف المقبلة المستمرة ٢٢ عاماً سنكون فى موقف حرج جداً يحتم علينا سرعة التحرك من الآن.

بينما ترى د. شاهيناز مصطفى أستاذ الفلك والأرصاد الجوية بكلية العلوم جامعة القاهرة أن الفترة القادمة هى أعوام فيضانات مدمرة ستأخذ كل ما فى طريقها شرحت نظريتها قائلة تؤثر قوة النشاط المغناطيسى للشمس على تيارات المحيطات والبحار فى العالم، كالمحيط الهادئ الذى تتحكم تياراته فى كمية الأمطار الساقطة على هضبة أثيوبيا وبالتالى على النيل الأزرق الذى يمد مصر بالمياه فإذا زادت قوة الدورة تحدث ظاهرة النينو الدافئة التى تسبب جفاف للأمطار، وفى حالة ضعف الدورة تكون التيارات باردة وهى ظاهرة اللانينا التى تؤدى إلى هطول أمطار غزيرة على المنابع مما يؤدى إلى فيضانات عالية ومدمرة، مثال ذلك عام ١٩٩٦ الذى شهد ارتفاعاً مفاجئاً فى المياه وصل إلى ١,٣ متر فى بحيرة فيكتوريا فى فترة دورة ضعيفة تلتها فترة قحط شديد سجلت انخفاض عميق فى مستوى البحيرة.

وحالياً دخلت فى مرحلة الضعف وفعلاً بدأت تنخفض درجة حرارة المحيط الهادئ ومتوقع ان تستمر فى الأعوام المقبلة، الأمر الذى ينذر بكارثة سيتعرض لها دول النيل ومنها مصر من فيضانات ستستمر حوالى ٧ سنوات وقالت يجب أن نتحرك ونتخذ إجراءات لنحمى أرواح الشعب وسلامة السد العالى، ونستغل المياه الزائدة فى تلك الفترة.

أما دكتور محمد محمود عيسى فقال أتعجب من هذه الزوبعة الإعلامية التى يروجها أفراد بعينهم يتحدثون فى غير اختصاصهم ليثيروا القلق ويستغلوه لمصلحتهم،رغم أن ما يحدث شيء طبيعى وعادى وقال علماء البيئة تمسكوا بغازات الاحتباس الحرارى وروجوا أنها السبب فى تغير درجات الحرارة التى يزعمون أنها فى ارتفاع، رغم أن الأرقام تؤكد أن درجة الحرارة فى انخفاض بدأت منذ عام ٢٠٠٨ ارتفعت قليلاً فى ٢٠٠٩ وستعود إلى الانخفاض هذا العام وستستمر حتى ٢٠١٩ لترتفع بعدها حتى ٢٠٨٠ وقال أن غازات الاحتباس التى يوجهوا إليها أصابع الاتهام هى التى انقذت الأرض من انخفاض درجة الحرارة إلى ١٨ درجة مئوية تحت الصفر وجعلته ١٤ فوق الصفر، ويجب أن نؤمن أن هناك دورة كونية ينظمها الله ومهما حدث كمية المياه الموجودة فى الأرض لن تزيد ولو الجليد الموجود فى كل العالم ذاب لن يرتفع سطح البحر سوى ٢ سم فقط، ودرجات الحرارة لن تزيد عن ١٥,١ درجة مئوية. وما يخص النيل من الأحاديث المنسوبة إلى الرسول ص فكثيرة، قليل منها ما ذكر في صحيحي مسلم والبخاري خصوصا في أحاديث الاسراء والمعراج فقد ورد عن أنس بن مالك في حديث المعراج ثم رفعت إلى سدرة المنتهى فإذا نبتها مثل قلال هجر وإذا ورقها مثل آذان الفيلة قلت: ما هذا يا جبريل؟ فقال: هذه سدرة المنتهى وإذا أربعة أنهار: نهران ظاهران ونهران باطنان قلت: ما هذا يا جبريل؟ قال: أما الباطنان فنهران في الجنة وأما الظاهران فهما النيل والفرات وفي صحيح مسلم حديث ينتهى سنده إلى أبى هريرة قال: قال رسول الله ص سيحان وجيحان والفرات والنيل كل من أنهار الجنة وروى ابن عبد الحكم عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه قال نيل مصر سيد الأنهار سخر الله له كل نهر بين المشرق والمغرب، فإذا أراد الله أن يجرى نيل مصر أمر كل نهر أن يمده فتمده الأنهار بمائها، وفجر الله له عيونا فأجرته إلى ما أراد الله عز وجل، فإذا انتهت جريته أوحى الله إلى كل ماء أن يرجع إلى عنصره وإذا تتبعنا بقية الأحاديث المنسوبة للرسول ص فيما يخص النيل لوجدناها كثيرة جدا.

مصر ستشهد جفاف مياه النيل خلال الـ٦ سنوات القادمة:

قال الدكتور مغاورى شحاتة خبير المياه، رئيس جامعة المنوفية السابق: إن نصيب الفرد فى مصر من نهر النيل هو الأقل فى دول حوض النيل الـ٩، ومصر ماضية فى طريقها إلى الفقر المائى لارتفاع معدل المواليد بما لا يناسب النسبة القادمة من دول المصب وتحت عنوان سد النهضة وحلول بديلة،قال أن المضى فى إنشاء سد النهضة الأثيوبى من المقرر أن يسبب حالة من الجفاف خلال الـ٦ سنوات القادمة لما سيحدثه من حجز ١٦ مليار متر مكعب ماء .

كبرى أنهار العالم تواجه خطر الجفاف:

يقول تقرير صادر عن الصندوق العالمي لحماية الطبيعة ان العديد من كبرى الأنهار في العالم تواجه خطر الجفاف بسبب تغير المناخ والسدود التي تقام عليها وجاء فيه أن عشرة أنهار في العالم بينها النيل وريو جراندي والدانوب قد تصبح ضحية لسوء التخطيط البشري وغياب الحماية الكافية وأن الأنهار لم تعد تصل بانتظام إلى البحار مثل نهر النيل في أفريقيا وريو جراندي وهناك ملايين الأشخاص يتعرض مصدر رزقهم للخطر وأن نحو نصف الامدادات المتوفرة حالياً تستخدم بالفعل وجاء في التقرير أن السدود تقطع الأنهار عن مجاريها الطبيعية بينما يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى تغيير القواعد التي عاشت في ظلها الأنهار آلاف السنين. كما ورد فيه أن الثروة السمكية تتعرض أيضاً لتهديد، علماً أنها أهم مصدر للبروتين وتوفر مصدر عيش لملايين البشر في أنحاء العالم ودعا الصندوق الحكومات إلى العمل على التوصل لاتفاقات في سبيل إدارة أفضل لموارد المياه المشتركة، حتى يتسنى تقليل الأضرار للحد الأدنى وهناك أنهاراً أخرى مهددة، وهي اليانج تسي والميكونج والسالوين والكنج في آسيا، ونهر ريو بلاتا في أمريكا الجنوبية وموراي دارلينج في استراليا.

خبير طاقة: جفاف نهر النيل بحلول ٢٠٥٠:

المهندس ماهر عزيز خبير الطاقة والبيئة والتغيرات المناخية يقول تتناقص إمدادات الطاقة حالياً في مصر خاصة طاقة المياه والمتوقع تناقصها بمقدار ٧,٤ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٢٠.

ويستمر ارتفاع النقص إلى ١١,٦ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٥ ثم إلى ٤٦ مليار متر مكعب عام ٢٠٥٠ بما يعني الحاجة إلى نهر نيل آخر لجفافه وأنه وفقاً للسيناريو المتوقع لاحتياج الطاقة المختلطة خلال ٢٠١٤-٢٠٣٠ يتطلب الأمر توفير ١١٤،٨٠٠ ميجا وات منها، وأن مصر تحت ظل أي سيناريو في حاجة أساسية إلى استخدام الفحم لتوليد الطاقة الكهربائية

فاروق الباز: بناء سد النهضة لا يعني جفاف نهر النيل:

قال العالم المصري الدكتور فاروق الباز: إن بناء أثيوبيا لسد النهضة لا يعني جفاف نهر النيل، قائلاً: تأثيره على مصر ليس كبيراً بهذه الصورة وعلى الحكومة المصرية التفاوض مع الجانب الأثيوبي لتقليل مدة حجز المياه خلف الخزان.

تقريردولى: نهر النيل يواجه خطر الجفاف عام ٢٠٢٥:

أكد تقرير صادر عن الصندوق العالمي لحماية الطبيعة أن تغير المناخ والتلوث والافراط في استخراج المياه والتنمية سوف يؤدى إلى جفاف عشرة أنهار رئيسية فى العالم منها نهر النيل وقال ان العديد من الأنهار يمكن أن تجف مما يؤثر على مئات الملايين من البشر ويقتل كائنات مائية فريدة وقال رافي سينج الامين العام للصندوق العالمي لحماية الطبيعة في الهند لو ماتت هذه الأنهار فسيفقد الملايين موارد رزقهم وسيدمر التنوع البيئي على نطاق واسع وستقل المياه العذبة والزراعة مما سينتج عنه ضياع الأمان الغذائي

وفي التقرير حدد الصندوق العالمي لحماية الطبيعة أن أنهار ريو جراند في الولايات المتحدة والميكونج والأندوس في آسيا والدانوب في أوروبا ولابلاتا في أمريكا الجنوبية وموراي دارلينج في أستراليا تحتاج إلى حماية أكبر.

ويؤكد رئيس مشروع تنمية أفريقيا وعدد من الخبراء في الموارد المائية على أن مشروع سد الألفية الثيوبي سيجفف نهر النيل وأن الحل الوحيد لهذه المشكلة يتمثل في شروع نهر الكونغو الذي سيعوض مصر عن غياب النيل الأزرق بعد تشغيل السد الأثيوبي، على حد قولهم.

وقال الدكتور إبراهيم الفيومى رئيس مشروع تنمية أفريقيا ونهر الكونغو إن مشروع ربط نهر الكونغو ونهر النيل مشروع أمن قومى وتم عرضه على الجهات السيادية ومصر تواجه حرباً غير عادية بشأن المشروع لأنه سيعوضهاعن غياب النيل الأزرق بعد تشغيل السد الأثيوبي.

ومشروع الربط سيترتب عليه توفير ما لا يقل عن ١٢٠ مليار متر مكعب وهناك بنك حكومي يقوم حالياً بعمل دراسة جدوى نهائية لبدء تنفيذ مشروعات الربط لتسليمه للجهات السيادية.

الباب الرابع
مخاطر وآثار

مخاطر قيام السد :

وتتلخص في عدة نقاط أهمها:

١- أن السد الأثيوبي مبني على الفالق الأفريقي العظيم، وعلى منطقة زلازل وبراكين، حيث لاتمر ساعة حتى يحدث فيها هزات لا نشعر بمعظمها، فقد حدثت سبع وعشرون هزةً أرضيةً في جنوب السعودية جازان ونجران في خمسة أيام نتيجة تفجيرات بناء السد بجوار الفالق الأرضي متأثراً بالطبيعة الجيولوجية غير المستقرة لمحور بناء السد الأثيوبي.

وفي عام ٢٠٠٠ نشرت المساحة الجيولوجية الامريكية خريطةً على حزام الزلازل، وعلى نطاق الخطورة ما بين أفريقيا والجزيرة العربية، ونشرتها اليونسكو تأكد خطورة إنشاء مثل هذا السد.

٢- إقامة السد على منحدر شديد الوعورة لا يصلح لإقامة مشروعات زراعية فضلاً عن صعوبة التضاريس وما يتبعها من انتشار الصخور البركانية خاصةً في أثيوبيا وهي صخورٌ يسهل تعريتها بواسطة الأمطار الضعيفة هندسياً حيث لاتتحمل إقامة سدود عملاقة.

أصدرت مؤسسة ستراتفور وهي شركة استخبارات أمريكيةٍ خاصة عام ٢٠١٣ تقريراً تؤكد فيه أن مصر تواجه خطر وجود إذا تمكنت أثيوبيا من بناء سد النهضة.

٣- السد ذو بناءٍ أسمنتيٍ وليس ركامياً والركامي هو المبني من الحصى والصخور والتراكمات والخرسانة، ولا يمكن تدميرها الا بقنابل نوويةٍ، أما الأسمنتي فهو أعمدة تبنى عليها بنايةٌ ونسبة انهيارها عالية جداً ولا تتحمل زلزالاً بمقدار ١ ريختر، فهل بُني هذا السد كي ينهار.

٤- في ٣٠/٥/٢٠١٣ نشر موقع المصري اليوم أخطر تقريرٍ حكوميٍّ عن سد النهضة بعنوانٍ سريٍّ جداً، ففي حال التشغيل للسد ستنخفض قدرة مصر على توليد الكهرباء بنسبة ٣٧% فهل ستعود مصر إلى عهد الشموع والفوانيس، إضافةً للعجز المائي.

٥- ٢٠ مليار طنٍّ من المياه ستتسرب داخل الفالق وسيحدث خلل في المنطقة، ونشاطٌ زلزاليٌّ خطيرٌ في مكة وجنوب السعودية وقد يؤدي إلى انفصال أثيوبيا نفسها عن أفريقيا، وتوقف نهر النيل.

سد النهضة الأثيوبى وآثاره السلبية :

من مخاطر سد النهضة الأثيوبى على مصر تبوير الأراضى الزراعية، ومنع استفادة مصر من الكهرباء القادمة من السد العالى وعجز سنوى فى متوسط المياه وتلوث البحيرات الشمالية وتهديد الثروة السمكية ومياه السد العالى ستجف بعد مرور ٥ سنوات من انتهاء بناء سد النهضة وقد تم تشكيل لجنة دولية لبحث مخاطر سد النهضة لكن قرارات اللجنة لم تلزم أثيوبيا بوقف إنشاء السد وقال د٠أحمد عبد الخالق الشناوى الخبير الدولى فى الموارد المائية وتصميمات السدود هناك مخاطر شديدة من بناء سد الألفية فى أثيوبيا ، حيث سيؤدى إلى تعميق الفالق الأرضى الموجود مما سينتج عنه انفصال القرن الأفريقى عن القارة بشكل تام ، كما أن النيل الأزرق الذى يعتبر المورد الرئيسى لمياه نهر النيل ٨٦% قد يغير مساره وبذلك يجف نهر النيل تماماً.

ولاحل للتعامل مع تلك الأزمة إلا بوقف بناء السد ، والعمل على تنفيذ مشروع ربط نهر الكونغو بنهر النيل مما سيوفر لمصر كميات كبيرة من المياة بخلاف أنه سيؤدى للتنمية فى الدول الأفريقية.

وقالت رودينا ياسين الباحثة فى الشئون الأفريقية والخبير الدولى فى شئون دول حوض النيل ان الامل فى مشروع ربط نهر الكونغو بنهر النيل لأنه سيقطع الطريق أمام المخطط اليهودى لخراب مصر ومن وسائله تجفيف المياه والسواقى منها وتراق دماؤها داخلها وتشاع الفتنة بين أبنائها لأنه عندما يجف النيل يعم الخراب على المدن والآثار الإيجابية لبناء سد النهضة التى يتحدث عنها الإعلام من إنتاج الطاقة الكهربائية وغيرها ضئيلة جداً مقارنة بالسلبيات التى تنتج عنه.

وبالرجوع إلى خبير المياه العالمى دكتور مغاورى شحاته رئيس جامعة المنوفية السابق الذى لم تستعن به مصر فى مرحلة من مراحل مشاكل مصر المائية لكنه لم يألوا جهداً فى التوعية بالمشاكل المائية ولم يخبئ حلاً حيث كان رأيه فى مشكلة سد النهضة كما يلى:-

يقول:هناك آثار سلبية تتمثل في نقص حصة مصر من المياه بما يعادل ٩ مليار متر مكعب،لكنهم يبررون ذلك بأن المصريين لديهم نسبة فقد عالية تقدر بحوالي ١٥ مليار كما ان هذا السد معامل الأمان فيه يصل إلى ١% لذلك فهو معرض للانهيار بسبب نوعية الصخور في المنطقة المقام عليها، فضلاً عن أن المتوقع للمياه في منطقة التخزين وحجم السد لا تتوافق مع إقامته في هذه المنطقة وعوامل الزلازل في الموقع وكلها تؤثر على السد واحتمالات بقاءه.

وتأثير السد على السودان كبير أيضاً فهو سيزيد من نحر الأراضي، كما أنها أكبر دولة معرضة للضرر حال انهيار السد، بينما تأثير الانهيار علي مصر أقل لأن بحيرة السد العالي مؤمنة جيداً،وهناك مضيق توشكي الذي تندفع المياه إليه في حال امتلأت بحيرة السد العالي. كما أن هناك تأثيرات بيئية من هذا السد حيث سيغير طبيعة مياه النيل بما يؤثر علي الثروة السمكية، وهناك تأثيرات صحية بسبب الأمراض التي قد تتوطن في مصر بسبب تلوث المياه وتأثيرات اجتماعية قد تنشأ نتيجة التهجير، كما ستقل الرقعة الزراعية مليون ونصف فدان وطاقة إنتاج الكهرباء ستنخفض.

موقع أمريكي: نـهر النيل سيورط مصر في حرب جديدة:

رأى موقع ريل كلير وورلد الأمريكي أن الأزمة الأشرس التي يواجها العالم في القرن ٢١ هي أزمة المياه، والتي قد تكون أخطر من أزمة النفط وأن زيادة عدد السكان بطريقة غير مسبوقة مؤخراً، يجعل الماء مصدراً حيوياً يدفع الجميع إلى الدخول في حروب للحصول عليه، مشيراً إلى أن تغير المناخ وجفاف الكثير من المناطق عناصر أساسية تتسبب في نشوب الحرب.

ووفقاً للموقع، فإن الماء قد يكون أحد اسباب الصراعات السياسية وإثارة المشاكل في المنطقة، مثلما حدث فى السنوات الأخيرة الماضية بين مصر وأثيوبيا .

والأوضاع في مصر وأثيوبيا كادت تكون متشابهة، فكل منهما دولة فقيرة وعدد السكان فيها مرتفع جدا، حيث يبلغ عدد السكان أثيوبيا حوالي ٩٢ مليون نسمة، ومصر ٨٦ مليون نسمة، ويمر نهر النيل في كل منهما، ولكن بمساعدة صينية تقوم أثيوبيا ببناء سد النهضة في الشمال الغربي بالقرب من السودان والحكومة الأثيوبية تعمل على الانتهاء من السد نهاية هذا العقد، وبذلك سيحجب الماء عن مصر، مما يتسبب في تقليل كمية مياه النيل بمصر، مما يؤثر على الشرب، والزراعة، وسيترتب على ذلك نتائج كارثية.

والوضع قد لايصبح معقداً جداً في حالة استخدام أثيوبيا مياه نهر النيل في توليد الكهرباء فقط، فبذلك ستضرر مصر لكن الأضرار لن تكون بالغة، أما في حالة استخدام أثيوبيا للمياه في الزراعة والشرب بجانب توليد الكهرباء، ستتضرر مصر، وسيكون حجم الضرر جسيماً وحل هذه المشكلة التي تواجهها الدولتين الفقيرتين،هو التنسيق بين حكومتيهما حتى تتمكن مصر من تخزين مياه خلف السد العالي ليكفيها طوال العام.

وذكر الموقع أن الجيش المصري أقوى من الجيش الأثيوبي، إلا أن تدمير سد النهضة يتطلب تفجير الجيش المصري له قبل الانتهاء من بنائه، كما أنه يحتاج إلى تعاون عسكري مصري سوداني، ودعم وتأييد شعبي كبير للحكومة المصرية وجيشها وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل في تلك المشكلة المعقدة التي تجمع بين مصر وأثيوبيا بحكم علاقتها الجيدة بالدولتين،وقامت واشنطن بإرسال خبير دبلوماسي للجمع بين ممثلي حكومتين للتوصل إلى حلول للمشكلة.

إسرائيل تعلن سنواجه عطشى مصريين على الحدود:

قال رئيس مركز الأبحاث الجغرافية الاستراتيجية وعلوم البيئة بجامعة حيفا الإسرائيلية آرنون سوفر، إن مصر على وشك أن تشهد كارثة وانهياراً تاماً، بسبب التغيرات الديموجرافية والمناخية بالمنطقة وكل الأدلة والبيانات والمعطيات أمامنا حالياً تؤكد أن مصر تنتظر كارثة مائية وغذائية وفوضى مطلقة وبينما تواجه البحار مخاطر ارتفاع منسوب المياة بها، تواجه الأنهار فى المنطقة خطر الجفاف، وقد يتأثر نهر النيل ببناء سد النهضة الأثيوبى بما يهدد بتعرضه للجفاف، وبالمثل نهر الفرات وأشار الباحث الإسرائيلى إلى تضاعف عدد المصريين فى السنوات الـ٣٠ الأخيرة، بينما ظلت الموارد المائية والغذائية دون زيادة، مع تزامن الزيادة السكانية مع وجود تهديدات أخرى، منها ارتفاع منسوب مياه البحار، مما قد يؤدى لغمر مياه الفيضانات لمساحات كبيرة من مصر، وزيادة نسبة الأملاح فى المياة الجوفية، مما يدفع كثيراً من المصريين إلى مغادرة المدن الساحلية. ولولا جدار الحدود العازل بين مصر وإسرائيل، الذى انتهت السلطات الإسرائيلية من بناء الجزء الأكبر منه لمنع تسلل المهربين واللاجئين الأفارقة،لواجهت إسرائيل خطراً جديداً، يكمن فى مواجهتها ملايين المصريين أمام حدودها، فى يأس تام للحصول على المياة والغذاء وفرص العمل، وهرباً من الجفاف والأزمة المائية .

قالت مؤسسة ستراتفور، شركة استخبارات أمريكية خاصة، ان تاريخ العلاقات الدبلوماسية المتوتر بين مصر وأثيوبيا ، يصعّب التوصل لحل دبلوماسى، ويظل العمل العسكرى الصريح غير مرجح أيضاً، ولكن تستطيع القاهرة التنسيق مع الخرطوم للضغط على أديس أبابا لحل الأزمة

آثار إنشاء سد النهضة على مصر والسودان:

يرى الكثير من الخبراء أن إنشاء سد النهضة سيؤدي إلى مجموعة من الآثار السلبية (الحالية والمستقبلية) على مصر والسودان، حيث أكد الدكتور عادل عامر أن تأثيرها سيكون بالغ الأثر في مصر بفقدان مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وانخفاض كهرباء السد العالي وخزان أسوان وقناطر إسنا ونجع حمادي، وتوقف العديد من محطات مياه الشرب الموجودة على نهر النيل، والكثير من الصناعات، فضلًا عن تأثر محطات الكهرباء التي تعمل بالغاز وتعتمد على التبريد من مياه النيل، وتدهور نوعية المياه في الترع والمصارف، وتداخل مياه البحر في المنطقة الشمالية، وتدهور نوعية المياه في البحيرات بالإضافة إلى عجز مصر عن الوفاء باحتياجاتها من المياه، ومن ثم تأثيره الاجتماعي البالغ على ملايين الأسر من الفلاحين٠

تأثير السد على حصة مصر والسودان من المياه:

لعل الضرر الرئيس الذي يتحسب له المصريون والسودانيون يكمن في العجز المائي الخطير الذي سيحدث خلال فترة ملء الخزان، فإذا كانت هذه الفترة قصيرة، فإن التأثير في العجز المائي بمصر والسودان سيكون هائلًا، وربما كان أيضًا مدمرًا، أما إذا كانت هذه الفترة متوسطة، فربما كان الأثر أقل قسوة وأكثر احتمالًا، أما إذا تم ملء هذه الخزانات خلال فترة تزيد على٤٠ عامًا، فإن التأثير سيكون محتملًا. فالتقارير والدراسات العلمية تقرر أن تخزين ٧٤ مليار متر مكعب من المياه المتجهة لمصر والسودان عبر النيل الأزرق سيهدد ببوار الأراضي المصرية.

خاصة أن مصر تعاني فقراً مائيًّا، والسد من شأنه أن يقلل حصتنا من المياه بشكل كبير، ويتوقع بعض الخبراء حدوث مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية بالغة الخطورة حيث يؤكد الدكتور ضياء الدين القوصي، خبير المياه الدولي، أن بناء أثيوبيا لسد النهضة وحده سيؤدي إلى نقص حصة مصر من المياه بنسبة ٩ إلى ١٢ مليار متر مكعب في العام، أما إذا قررت أثيوبيا بناء حزمة السدود كاملة فإن ذلك سيؤدي لنقص ما لا يقل عن ١٥ مليار متر مكعب من المياه سنويًّا ومن ثم -وفقا للخبراء- سيتسبب في بوار من٤ إلى٥ مليون فداناً، وتشريد من ٥ إلى ٦ مليون فلاح، وقد ينجم عن ذلك مجاعات ومشكلات اجتماعية يستحيل السيطرة عليها كل ذلك

الآثار الكارثية الناجمة عن احتمال انهيار السد:

هناك إصرار من الجانب الأثيوبي على المضي في بناء مشروع سد الألفية بالمواصفات الحالية وهذا سيقود حتماً إلى نتائج خطيرة تمس الأمن القومي لكل من السودان ومصر وتؤكد المعلومات والدراسات المتوفرة لدي جهات مصرية عدم قدرة السد علي تحمل ضغط المياه الضخمة التي سوف تحتجز خلفه، التي تصل إلى نحو ٧٤ مليار متر مكعب من المياه، كما أنه مشيد من الأسمنت، ومن ثم فقد ينهار في أية وقت، وعندها ستحدث الكارثة، حيث سيغرق شمال السودان وجنوب مصر ويتشرد ملايين الأسر الذين سوف يتم تدمير منازلهم وزراعاتهم. يزيد من الشكوك نكوص أثيوبيا عن الالتزام بتعهداتها التي قطعتها علي نفسها منذ تأسيس لجنة التقييم حيث دأب علي التأجيل والمراوغة من جولة لأخرى، ولم يقدم المستندات والدراسات التي استند عليها قبل إقدامه على هذا المشروع العملاق، ولم تحصل اللجنة علي الوثائق التي تعهدت بها الحكومة الأثيوبية والمرجح أن تدخل اللجنة تعديلات علي السد، حتى تتجنب الأخطاء الضخمة التي ارتكبها الجانب الأثيوبي في الشروع بالبناء دون وجود دراسات سليمة من جهات مختصة.

كما يرى الدكتور نادر نور الدين أستاذ الموارد المائية والري بجامعة القاهرة والخبير الدولي في مجال المياه، وغيره من الخبراء أن هذا السد لن يطول عمره، حيث يتراوح عمره الافتراضي ما بين ٢٥ و٥٠ عاماً، نتيجة الإطماء الشديد (٤٢٠ ألف متر مكعب سنويًا)، وما يتبعه من مشاكل كبيرة لتوربينات توليد الكهرباء، وتناقص في كفاءة السد تدريجيًا، ومن ثم تزيد فرص تعرض السد للانهيار، نتيجة العوامل الجيولوجية، وسرعة اندفاع مياه النيل الأزرق، التي تصل في بعض فترات العام (شهر سبتمبر) إلى ما يزيد على نصف مليار متر مكعب يوميًّا، وهو الأمر الذي يهدد بتدمير معظم القرى والمدن السودانية، خاصة الخرطوم، التي قد تجرفها المياه بطريقة تشبه تسونامي اليابان ٢٠١١، كما أنه من شأنه زيادة فرص حدوث زلازل بالمنطقة التي يتكون فيها الخزان؛ نظراً لوزن المياه التي لم تكن موجودة في المنطقة من قبل في بيئة صخرية متشققة من قبل.

أما مدير المخابرات العامة الأسبق، اللواء ممدوح قطب، فأكد أن هذا السد مخالف للاتفاقيات الدولية، لأنه لا يراعي مصالح مصر والسودان، كما جدد التحذير من انهيار هذا السد، فقال: يمكن أن يمحو مدينة الخرطوم لاسيما وأن السلطات الأثيوبية تعتزم بناءه على منطقة شديدة الوعورة، كما أن معامل الأمان به ١,٥ درجة، مقارنة بمعامل الأمان بالسد العالي الذي يبلغ ٨ درجات، مما يعني أنه في حال انهياره، نتيجة احتجازه كميات هائلة من المياه، يمكن أن يمحو السدود التي بنتها السودان، وتصل المياه إلى مصر بعد ١٨ يوماً.

وتشير الدراسات إلى أن انهيار السد لن يمثل خطراً على أثيوبيا ؛ لأنه سيبنى على أطراف حدودها مع السودان، ولكن أضراره ستلحق السودان ومصر، فمن المتوقع أن تغرق الخرطوم بكاملها، بينما ستغرق مساحات شاسعة من أسوان إلى الجيزة وقال الدكتور نادر نور الدين: إذا انهار سد النهضة وكانت بحيرة ناصر ممتلئة، فإن السد العالي سينهار تماماً، وإذا كانت البحيرة غير ممتلئة فإن المياه ستغمر السد العالي وتنساب فوقه بمعدل مليار متر مكعب كل يوم.

تكلفة تعويض نقص المياه في مصر الناجم عن إنشاء السد:

وإزاء التناقص والخصم المتوقع من حصة مصر من مياه النيل يرى الدكتور ضياء الدين القوصي، خبير المياه، أن مصر ستتكلف سنويًّا نحو ٥٠ مليار جنيه لتحلية مياه البحر لتعويض النقص الذى سيسببه سد النهضة في حصة مصر من مياه النيل، خصوصاً وأن تحلية المتر الواحد من مياه البحر تتكلف ٥ جنيهات، مما يعني أن مصر ستتحمل ٥٠ مليار جنيه سنويًّا، أي ما يعادل ١٢% من ميزانيتها، لتغطية الاحتياجات المائية للبلاد.

إشعال الصراعات والتوترات السياسية في المنطقة:

ومن ضمن أضرار إنشاء هذا السد،إحداث توتر سياسي بين مصر والسودان وأثيوبيا ، لأن المشروع يشكل تهديدًا وخصماً من الحصة المائية الواردة لمصر والسودان، فيقلل منها بصورة واضحة، ومن ثم فمن المحتمل أن تدخل المنطقة كلها في حروب وصراعات لا قدر الله.

الباب الخامس
حلول مقترحة

محاور الرؤية الخاصة بالسدود الأثيوبية :

- الحوار مع أثيوبيا حول مخطط السدود كلها وليس سدا واحدا فقط وآثارها السلبية علي دولتي المصب .

- طرح بدائل فنية للسدود الأثيوبية الضخمة لا تسبب أضرار مؤثرة علي دولتي المصب.

- التواصل مع المجتمع الدولي خاصة الجهات المشاركة في تمويل أو تنفيذ هذه السدود والقوي السياسية حول أثار هذه السدود السلبية.

كما ان الاتفاقية الاطارية لمبادرة حوض النيل في شكلها الحالي لا يمكن لمصر توقيعها لنواقصها العديدة، لا تعفي هذه الاتفاقية دول المنبع من التزاماتهم القانونية في الاتفاقيات القائمة نحو مصر والسودان، الاتفاقية الاطارية في وضعها الحالي بدون مشاركة مصر والسودان تفقد معظم مميزاتها لدول المنبع لأنها لا تحقق لهم التحلل من الاتفاقيات القديمة القائمة مع كل من مصر والسودان ولا تحقق لهم الا مكاسب سياسية محلية محدودة.

أيضاً الدول التي وقعت الاتفاقية الاطارية منهم خمسة في الهضبة الاستوائية يجمعهم بالفعل تجمع دول شرق أفريقي ا ولن تضيف لهم جديد، وهناك أيضا تجمع مماثل لدول بحيرة فكتوريا ليس له تأثير بالرغم من مرور سنوات طويلة علي انشائه والدولة السادسة التي وقعت علي الاتفاقية الاطارية هي أثيوبيا التي لا تشترك مع الدول الاستوائية في الحوض المائي بل تقع هي واريتريا في منبع الحوض الشرقي لنهر النيل وليس بينها وبين بقية دول المنبع الأخري أي قواسم مشتركة داخل الحوض .

من صالح دول المنبع قبل دولتي المصب العودة إلي مائدة المفاوضات للاتفاق حول النقاط المعلقة في الاتفاقية الاطارية والعودة العادلة لن تأتي إلا بالاتفاق أولاً بين دول الحوض علي تجميد الاتفاقية لفترة زمنية معقولة يتم الاتفاق عليها يتم خلالها العودة إلي التفاوض الجاد في حالة رفض دول المنبع العودة للمفاوضات الجادة فانني أري أن تقوم مصر بالتنسيق والمشاركة مع السودان لاغلاق ملف الاتفاقية الاطارية نهائياً وعدم الالتفات الي أي مناقشات حولها وفي حالة العودة إلي المفاوضات فانني أري أنه هناك عدة مرتكزات للتفاوض تشمل مايلي: -

من حق جميع دول الحوض استغلال مياه النهر للتنمية الاقتصادية لمجتمعاتهم٠

الوضع المائي في دولتي المصب حرج جداً بل أن العديد من الاحتياجات المائية الحالية في مصر لا يتم الايفاء بها حالياً.

أن مبدأ عدم الاضرار لا معني له وغير قابل للتطبيق بدون الاقرار بالممارسات التاريخية لاستغلال مياه النهر لدول الحوض كافة.

ان تضمين الاجراءات التنفيذية للاخطار المسبق في الاتفاقية الاطارية ضرورة قصوي لاجراءات التفاوض والموافقة علي أي مشاريع تقام علي الأنهار المشترك.

أن المشروع الأهم في حوض النيل هو إستقطاب الفواقد المائية الهائلة والتي تزيد عن ١٥٠ مليار متر مكعب ويجب الاعداد لهذا المشروع وتسويقة للجهات المانحة وأن يكون هذا المشروع مدخلاً لاقامة محاور تنمية رئيسية في دول المنبع.

أن يكون هناك اتفاقاً بين دول الحوض علي تعريف مبدأ التوافق والذي شهد إنقساماً كبيراً في تعريفه ما بين دول المنبع ودولتي المصب في اجتماعات المبادرة.

لقد أدت المشاكل المصاحبة للاتفاقية الاطارية إلي توقف اجتماعات حوض النيل الشرقي، وغابت مصر والسودان عن جميع اجتماعات النيل وأصبحت اجتماعات المجلس الوزاري واللجنة الفنية الاستشارية مظهراً لانقسام دول الحوض مابين دول المنبع ودولتي المصب وتعمل دول المنبع علي التصديق المنفرد علي الاتفاقية الاطارية لتحويل المبادرة إلي مفوضية لإعادة توزيع الحصص المائية في غياب دولتي المصب، وسيتم نقل جميع أصول المبادرة الي المفوضية المزمع انشاءها بدون مصر والسودان وفي حالة عدم الوصول إلي اتفاق مناسب مع دول المنبع للعودة إلي مائدة التفاوض واصرار هذه الدول علي الاتفاقية بشكلها الحالي، فانني أري الانسحاب الكامل من المبادرة وذلك بالتنسيق مع السودان، أو علي الأقل الاعلان رسمياً علي تعليق العضوية وتجميد المشاركة علي نحو ما سبقتنا إليه السودان لا يعني ذلك عدم تعزيز العلاقات مع دول الحوض أو وقف برامج التعاون الثنائية معه.

<u>ثلاث سيناريوهات مصرية حكومية لمواجهة سد النهضة:</u>

التعامل المصرى مع الأزمة يتم من منطلق حقيقتين مهمتين:

الأولى: ان أثيوبيا ماضية فى إنشاء السد.

والثانية: إنه خطر يهدد الأمن القومى المصرى .

ووفق هذا التقدير فإن الخطة تقوم على ثلاثة سيناريوهات عكف على إعدادها عدد من المسئولين رفيعى المستوى.

ويقوم السيناريو الأول على اقتراح بترشيح رئيس الوزراء وفداً من الخبراء فى مجال المياة والسدود لبدء مفاوضات مع الجانب الأثيوبى بهدف وضع تعديلات على تصميمات سد النهضة،ويقترح هذا السيناريو إجراء مفاوضات فى مدى زمنى قصير لا يتعدى أشهر يعرض خلالها الجانب المصرى على نظيره الأثيوبى تقليل كمية تخزين المياه خلف السد من ٧٤ مليار متر مكعب إلى ٣٥ مليار متر مكعب لتقليل الخسائر المصرية، كما سيتم تجهيز بدائل توفر لأثيوبيا ما قد تحققه من مكاسب اقتصادية ولكن بطرق أخرى بعيدة عن بناء هذا السد، مثل تقديم عرض مصرى بانتاج الكهرباء من السدود الأخرى الموجودة فى أثيوبيا ، ويقوم الجانب المصرى بتكثيف التحركات الدبلوماسية للضغط على الدول المانحة لأثيوبيا لبناء السد وهى دول أوروبا الشرقية لوقف منح أثيوبيا باقى الدعم الممثل فى ٥ مليارات دولارا حيث حصلت أثيوبيا على مليار فقط من خلال السندات التى اكتتب عليها مواطنوها بالداخل والخارج، مع الوضع فى الحسبان ان صندوق النقد لن يدعم أثيوبيا لأنها قضية خلافية أما فيما يخص إيطاليا، فيضعها هذا السيناريو بعيداً عن دوائر الاتصالات الدبلوماسية، لأنها لم تقدم شيئاً ذا قيمة لأثيوبيا ، لكن هناك شركة خاصة هى التى تقوم بعمليات الانشاء، والوضع نفسه ينطبق على الصين التى تقوم فقط بتوفير أدوات الحفر. وهذا السيناريو وما يشمله من حزمة حلول وبدائل سوف تقدم لأثيوبيا تم تحديد توقيته الزمنى بما لا يتجاوز الأشهر القليلة القادمة، حتى لا يدخل تنفيذ السد مرحلة متقدمة لا يمكن فيها وقفه أو التقليل من مخاطره حتى لو استدعى الأمر ضخ كهرباء من مصر إلى أثيوبيا

السيناريو الثانى تقوم فروضه على اللجوء إلى التحكيم الدولى، مثلما تم فى معركة طابا ويرتكز على أن قرارات لجان الخبراء غير ملزمة لمصر أو لأثيوبيا ، إضافة إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أن أثيوبيا لا تعترف باتفاقية ١٩٥٩ التى تلزمها بعدم التعرض لمياه النيل .

السيناريو الثالث، يرتكز على أن كل الخيارات مفتوحة ومتاحة من أجل الحفاظ على أمن مصر القومى، وذلك بعد استنفاد الطرق والبدائل الأولية فى المفاوضات، ووضع حلول عملية وبدائل محددة ممكن تنفيذها لارضاء الطرفين فى فترة زمنية قصيرة، مع رفض فكرة إعادة تنفيذ عملية الحفار.

خيارات مصر في أزمة مياه النيل:

تعتمد مصر اعتمادًا مطلقًا على مياه نهر النيل، كما تعتمد المياه الجوفية في مصر في معظمها عليه ، ولا شك أن أزمة مصر مع دول المنبع يمكن أن تؤدي إلى مضاعفات تؤثر تأثيرًا فادحًا على حياة المصريين؛ لذلك فإن هذه الأزمة لا بدَّ أن تلفت مصر إلى عدد من الحقائق التي تولَّدت وتراكمت فى الوعي المصري:

أول هذه الحقائق أن قدرة مصر على التأثير في القارة الأفريقية عمومًا وفي حوض النيل خصوصًا قد تراجعت بقدر ما تجرأت الدول الأخرى على اتخاذ موقف منفرد أيًّا كانت دلالته؛ لكنه يعبِّر عن تحدٍّ للموقف المصري.

ثاني هذه الحقائق أن المفاوض المصري لا يزال يتحدث بنفس اللهجة التي كانت مصر في عصورها السابقة تؤهِّله للحديث بها، ولم يدرك المفاوض المصري هذه الفجوة الكبيرة بين لغة الخطاب وبين المواءمات السياسية والظهير السياسي للمفاوض صحيحٌ أن لغته وخطابه سليم، لكن هذا الخطاب يتمُّ إرساله في موضع مختلف، ولا يمكن الاعتماد طويلًا على انكشاف الخطاب، بعد تراجع الحماية السياسية التي تغلِّفه.

الحقيقة الثالثة هي أن مصر في هذه الأزمة لم تقرأ الخريطة السياسية الجديدة لأفريقيا قراءةً صحيحة، وظنَّت أنها أحد اللاعبين الأساسيين في الساحة الأفريقية، وهو أمل يتجاوز الحقيقة بكثير.

الحقيقة الرابعة، هي أن النيل لم يعدْ جزءًا من مدركات الشعب المصري؛ لكن الأزمة أيقظت الشعب على حقائق، في مقدمتها أن الإدارة الحكومية للأزمة لم تعدْ سببًا للطمأنينة، فأضيفت أزمة النيل عندهم إلى مساحات أخرى تخلَّت فيها الدولة عن دورها.

أما الحقيقةُ الخامسة فهي أن تهديد مصر بحرمانها من مياه النيل ولو على المدى البعيد ربما يكون عقوبةً من السماء لحالة الأزمة التي يواجهها النيل في مصر، بعد أن دمره التلوثُ الذي يؤدي إلى رفع تكلفة التنقية، كما قامت جيوش من ورد النيل بغزو مجاريه الرئيسية، فضلًا عن الفضلات والمخلفات التي تقذفها يوميًّا آلاف المصانع ومجاري الصرف الصحي والبواخر السياحية؛ لعل في هذه الأزمة ما يدفع إلى حملة شعبية لردّ الاعتبار للنيل الذي يتغنى به الشعراء ويحبه الفنانون.

الحقيقة السادسة، أن هذه الأزمة حصاد علاقات مصر بكل من العدو الصهيوني والولايات المتحدة، وإذا كانت الدولتان تجتهدان في تفاقم هذه الأزمة، فلا أظن أن الحكومة المصرية لديها خيار آخر سوى مراجعة الموقف المصري والسياسة المصرية من واشنطن وتل أبيب.

عند هذه النقطة لابدَّ من البحث في خيارات مصر في مواجهة هذه الأزمة، فهناك فرق بين إدارة الأزمة بغية الوصول إلى تسوية لها وبين القفز فوق هذه الأزمة بخطاب تبسيطي.

من مجمل الحقائق السابقة يمكن أن نبني رؤية مصرية شاملة لتأمين حصة مصر في نهر النيل من محاور أربعة، ولكن كل هذه المحاور تعتمد على بداية شجاعة؛ وهي مراجعة موقف مصر من الولايات المتحدة وتل أبيب على أساس مساهمة الدولتين في تأزيم الموقف، ومع الأخذ في الاعتبار أن موقف مصر سوف يزداد سوءًا إذا بدأ تفكيك السودان، وهو ماتم في يناير ٢٠١١م

ولذلك فإن الإرادة السياسية لمصر هي نقطة البداية في إعادة الصحوة إلى العقل المصري الذي ظلَّ مغيبًا طوال عقود تكرست فيها هذه الوقائع، وبدأ يفيق فجأةً بسبب هول الكارثة، فإذا كانت مصر لا تدرك أن دورها الإقليمي في العالم العربي وأفريقيا تراجع، وأن سبب هذا التراجع هو غياب الرؤية والإرادة؛ فإن الحديث عن خيارات سوف يبدو في فراغ؛ لأن الذي يملك الاختيار بين البدائل هو الذي يتمتع بالعقل الحاد والإدراك الحقيقي للأزمة وأبعادها وأخطارها والعزيمة الصادقة على مواجهتها.

ودون الدخول في الكثير من التفاصيل فإن مصر في حاجة إلى تطوير موقفها القانوني وخطابها الدبلوماسي في مسألة المياة، ودراسة آثار الأزمة في السودان على تداعيات الأزمة مع دول المنبع، وإعادة النظر في الدبلوماسية المصرية في أفريقيا على أسس جديدة لمعالجة مظاهر الخَلَل في هذه الدبلوماسية التي لا يتسع المقام لتفصيلها، فضلًا عن التواصل مع الدول المانحة والمؤسسات الدولية حتى تكون قيدًا على حرية الحركة من جانب دول المنبع.

تقرير اللجنة الثلاثية:

تم تكوين لجنة باتفاق الدول الثلاث في نوفمبر ٢٠١١ م بهدف الإطلاع على وثائق المشروع ودراساته ، تعزيزاً لأواصر التعاون وبناء للثقة بين الدول الثلاث ،وتبييناً للمنافع والآثار المترتبة والتوصية بشأنها،وهذه اللجنة قد تمّ اقتراحها بمبادرة أثيوبية ، وتمّ تكوينها بواسطة مصر والسودان وأثيوبيا وتضُم ستة خبراء من الدول الثلاث بجانب أربعة خبراء عالميين في مجالات هندسة وسلامة السدود، والموارد المائية،والدراسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية .

وإستمر عمل هذه اللجنة لمدة عام عقدت اللجنة خلاله ستة اجتماعات انعقدت في الدول الثلاث ،وقامت بأربع زيارات ميدانية لموقع المشروع وأصدرت تقريرها الختامي بإجماع كافة أعضائها، وقد استوفت اللجنة كافة الأعمال الموكلة إليها وفقا للبرنامج المعتمد من جانب الدول الثلاث، وقد تصادف خلال فترة انعقاد اللجنة الاحتفال باكتمال عملية تحويل مجرى النهر في منطقة السد وفى ختام أعمال اللجنة أكدت على المنافع المشتركة وعدم الإضرار بأيٍ من الدول الثلاث، وإستمرار التشاور بين الحكومات الثلاث لمتابعة تنفيذ توصيات اللجنة وأن تحويل مجرى النهر الأزرق لا تأثير له على كمية المياه المنسابة إلى مجرى نهر النيل وأن هذا إجراء روتينى .

والتقرير أظهر مخاوف خطيرة من الطبيعة الصخرية والجيولوجية فى منطقة بناء سد النهضة وتأثيرها على انهيار السد وآثاره الوخيمة على السودان ثم مدن الصعيد بالكامل حتى الدلتا فى حالة انهيار السد الأثيوبى، والدراسات أكدت وجود شك كبير فى الدراسات الجيولوجية الخاصة بأساسيات السد وأثبتت تخاذل أثيوبيا عن الأخذ في الاعتبار عمل دراسات تفصيلية للتأكد من عدم إضرارها بمصر والسودان حسب ما ينص عليه القانون الدولى كما أثبت التقرير للعالم كله أن أثيوبيا لا تتعاون وأهدرت سنة ونصف من الاجتماعات ولم تنته إلى تقديم دراسات تفصيلية لكى يستخلص العلماء آثار هذا السد على مصر والسودان ومصر أضاعت عاماً ونصف في هذه الاجتماعات والوصول الى هذه المرحلة بالرغم من وجود دراسات مصرية منذ ٢٠١٠ تؤكد الآثار الوخيمة وأضرار السدود الأثيوبية،وكان المفترض استخدام هذه الدراسات والتحرك على المستوى الإقليمى والدولى من أول يوم تم وضع حجر الأساس للسد دون إخطار مصر والسودان لكى نوضح وجهة النظر المصرية وحيثياتها سواء بالتعدى على القانون الدولى أو التأثير الضار على مصر، لوقف أى تعاطف أو تمويل دولى لأثيوبيا

لكننا لم نتحرك جيداً خلال الفترة الماضية، وأثيوبيا استغلت هذا الأمر جيداً بأن جيشت شعبها بالكامل حول هدف مشروع السد ، ونشرت اكتتاباً شعبياً للسد على مستوى العالم كله، وأعلنت أهداف السد لدعم التنمية الأثيوبية وحصلت على بعض التعاطف الدولى، وقد استشعرت هذا فى وسائل الإعلام الدولية التى رددت أن من حق أثيوبيا إقامة المشروع لأنها دولة تعانى من آثار سلبية لعدم التنمية.

اللجوء للحل العسكرى:

لوحت مصر بامكانية اللجوء إلى الخيار العسكري إذا اقتضى الأمر لمواجهة المخاطر التي قد تشكل ضرراً على أمنها المائي في حالة استمرار أثيوبيا في بناء سد النهضة على النيل الأزرق دون إجراء دراسات كافية. وأعلن مستشار الرئيس المصري أن كل الخيارات مفتوحة في التعامل مع قضية سد النهضة الذي تعتزم أثيوبيا تشييده وقال جميع الخيارات مفتوحة أمام مصر في التعامل مع قضية السد الأثيوبي، ولابد لمصر أن تضمن مصالحها المائية وتدافع عنها وأنه من حق مصر أن تدافع عن مصالحها ومن حق الشعوب الأخرى أن تبحث عن مصالحها٠

الحل الدبلوماسى:

كثيرون من الخبراء والمحللين يجمعون على الحل الدبلوماسى ويرفضون الحل العسكرى حيث أجمع العديد من المسؤولين والخبراء العسكريين في مصر على أن فكرة توجيه ضربة عسكرية إلى سد النهضة،الذي تقوم الحكومة الأثيوبية بتشييده على مجرى النيل الأزرق، تُعد أمراً مستحيلاً، رغم تأكيدهم على أن هذا السد سيؤدي إلى الإضرار بحصة مصر من مياه النيل

واعتبر البعض ،أن الوضع حالياً يختلف عما كان عليه في سبعينيات القرن الماضي، عندما وجه الرئيس المصري الراحل، أنور السادات،تحذيراً شديد اللهجة إلى الجانب الأثيوبي بأن إقامة أي مشروعات على مجرى النيل، تلحق ضرراً بالمصالح المصرية ستواجه بكل قوة وحسم فالمجتمع الدولي أصبح ينظر إلى العلاقات بين الدول من منطلق المصالح المشتركة، وليس فرض الأمر الواقع، وبالتالي فإن إقدام أثيوبيا على بناء هذا السد لاستغلال مواردها المائية يحظى بتأييد دولي، إلا أنه يجب في الوقت نفسه ضمان عدم المساس بحصتي مصر والسودان من المياه.

وقال الوزير المصري السابق أنه لا بديل الآن إلا عن طريق المفاوضات،وعلى الخارجية المصرية التحرك بشكل عاجل وعلى مختلف المستويات، لشرح تأثير هذا السد على مصر،التي تعاني نقصاً حاداً في الموارد المائية، قلصت نصيب الفرد من حوالي ٢٠٠٠ متر مكعب عام١٩٨٨،إلى أقل من ٥٥٠ متر مكعب في العام الجاري.

والخبير الأمني والاستراتيجي، اللواء أحمد عبد الحليم، يرى أن الحل الدبلوماسي هو الأمثل في التعامل مع قضية سد النهضة، مستبعداً قيام مصر بأي عمل عسكري، وأن ضرب السد لن يؤدي إلى النتائج المرجوة منه، ولن يفيد بشكل كبير واعتبر نائب رئيس أركان حرب القوات المسلحة الأسبق،أن توجيه ضربة عسكرية إلى سد النهضة، يُعتبر تحدياً للعالم أجمع، وأن مثل هذا العمل العسكري سيؤدي إلى دخول مصر في مواجهة مع كل الدول التي لها رعايا يعملون في السد، ومنها الصين وإسرائيل فمصر ليست في وضع يسمح لها الآن بمواجهة كل هذه الدول، حيثً أن الولايات المتحدة هي من قامت بالتخطيط لهذا السد، وتقوم إسرائيل بتقديم الدعم الفني لعملية الإنشاء.

خطة واضحة للتعامل مع ملف نهر النيل:

تم تكثيف الزيارات الميدانية المفاجئة على المنشآت الصناعية التي تصرف على نهر النيل بالتعاون مع وزارة الرى، والهدف الرئيسي من هذه الزيارات هو التعرف على المشكلة وحلها وليس بهدف الضبطية القضائية وسيتم وضع أولويات للتفتيش .

وبشأن التعامل مع ملف نهر النيل فى الفترة القادمة سيتم دمج البعد البيئي في كافة الوزارات، والدليل أنه لأول مرة وجد تعاون جاد مع وزارة الري بشأن ملف نهر النيل ، رغم أنه في العهد الماضي كانت وزارة الري لا تسمح بالمساس بنهر النيل .

يوم أسود آخر من أيام مصر حيث بدأت أثيوبيا تحويل مجرى نهر النيل الأزرق لاستكمال العمل في بناء سد النهضة الذي يأتي منه معظم حصتنا من المياه، وبدأت الصرخات تتجدد من انخفاض حصة مصر من المياه التي لا تكفيها الآن أصلاً، وانخفاض في الكهرباء من محطة السد العالي سيضاف إلى عجز متزايد فيها بسبب أزمة السولار والغاز، وبدء تعرض مساحات من الأراضي في عدد من المحافظات للعطش لنقص مياه الري،وعودة الكهرباء للانقطاع في أكثر من مكان بعد تحسن نسبي، وإعلان مصنع الأسمنت في قنا عن توقف العمل لعدم وجود سولار٠

المنهج المطلوب للتعامل مع الأزمة:

وبعد أن تأكد لنا خطورة التسرع باستخدام الخيار العسكري للحيلولة دون تشييد سد النهضة، فإن الخيار الدوبلوماسي هو الأجدى في هذه المرحلة، ومن هنا فلابد من العمل على إظهار حسن النية من جميع الأطراف، والبعد عن التلويح بالخيارات العسكرية، والتفاوض بشكل منطقى مع السلطات الأثيوبية ودول حوض النيل

ومن الأهمية استثمار هذه الفرصة لتوقيع اتفاقية جديدة مع أثيوبيا – تحت إشراف الأمم المتحدة تنبني على قواعد الحقوق التاريخية التي تؤكد حق مصر والسودان في كل قطرة مياه تصل لكل منهما من المياه الأثيوبية نظرًا لترتب حياة البشر والثروة الحيوانية والنباتية عليها وحق الارتفاق للمياه التي حصلت عليها- لضمان حصتي مصر والسودان من المياه كشرط للموافقة على بناء السد، -كما أشار الخبير الاقتصادي أحمد السيد النجار- على أن تقر فيها أثيوبيا صراحة بحصتي مصر والسودان من مياه النيل، مقابل الموافقة على إنشاء السد، وتنظيم عملية ملء الخزان بصورة تقلل الأضرار على مصر والسودان خلال فترة الملء التي ينبغي أن تكون ١٥ سنة على الأقل وتشارك مصر والسودان في الإشراف على ملء الخزان، كما أنه في السنوات التي ينخفض فيها إيراد النيل عن المتوسط (٨٤ مليار متر مكعب عند أسوان) تتوقف عملية ملء الخزان بصورة مؤقتة والذكاء السياسي يحب يسعى في هذا الاتجاه ويستثمر تصريحات المسؤولين الإثيوبيين التي تؤكد أن حصة مصر من المياه لن تنقص، لتوقيع الاتفاقية الجديدة ومن ثم تستريح جميع الأطراف وإن كان البعض يرى أن هذه التصريحات من قبيل المراوغات السياسية وأنها مجرد تهرب ومحاولة استدراج لإضاعة الوقت لحين الإعلان عن إتمام بناء السد وإلا فهناك البدائل –كما قال اللواء ممدوح قطب- كأن تتواصل مصر مع المؤسسات المانحة،وتصعد الموضوع دوليًّا للضغط على أثيوبيا ومن ذلك أيضا اللجوء إلى التحكيم الدولي الذي سيكون في صالح مصر، وحينها سترفض أي مؤسسة مانحة توفير المال اللازم لهذا السد، كما يمكن لمصر أن تطلب رسميًّا من البنك الدولي وقف تمويل بناء السد. ففي الوقت الذي نؤكد فيه علي حق أثيوبيا في إنتاج الطاقة، فإننا في الوقت نفسه نؤكد على أن مصر لن تقبل أن ينقص أحد من حصتها المائية قطرة واحدة لذلك يجب أن يتوحد المصريين لمواجهة هذا الخطر، وأعتقد أن الفرصة الآن سانحة للرئيس مرسي للم شمل المصريين بجميع أطيافهم وفئاتهم وأحزابهم السياسية للتعامل بكامل الحرص فى هذه القضية حفاظا على المصلحة العليا للبلاد مع ضرورة المعالجات السياسية بالتعاون مع الكنيسة والمبادرات الشعبية.

بالإضافة لدور رجال الأعمال والشركات الكبرى لترتيب الأوضاع من جديد بين مصر ودول حوض النيل،والعمل على إقناع الجانب الأثيوبي بأهمية السدود الصغيرة ودورها في حل مشكلة توليد الكهرباء.

قال اللواء أحمد عبد الحليم الخبير الأمني والاستراتيجي، إن الحل الدبلوماسي هو الأمثل الآن في التعامل مع قضية سد النهضة التي تعمل أثيوبيا على إنشائه على النيل الأزرق، وأن ضرب السد لن يؤدي إلى النتائج المرجوة منه، ولن يفيد بشكل كبير وأن الحل الآخر هو التوجه القانوني إلى محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة للحفاظ على الحق التاريخي لمصر في مياه النيل.

الباب السادس
بدائل مقترحة

تحلية مياة البحر:

تحلية المياة لها أساليب عدة، لكن المشكلة الحقيقية هي التكلفة المرتفعة لكن فريقاً من الباحثين المصريين بقسم موارد المياة بمركز بحوث الصحراء استطاع التغلب على هذه المشكلة؛ من خلال ابتكار نوع من الأغشية تقل تكلفة الواحد منها عن نصف دولار أمريكي ، وهو ما يساهم في تخفيض تكلفة تحلية المتر المكعب لأكثر من ٩٠% من التكلفة الحالية؛ مما يساهم في وضع حد لعجز المياة المتوقع أن يصل إلى ١٨ مليار متر مكعب بنهاية عام ٢٠١٥، وفقاً لبيانات وزارة الري المصرية

ووصل حجم مياة التحلية في مصر عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠ مليون متر مكعب؛ حيث تعد مصر ثاني أكبر الدول العربية بعد السعودية في تحلية المياة ويعتمد تخليق هذه الأغشية على عدد من الخامات المحلية مثل البوليمرات والمونميرات،التي تشتق من النواتج الثانوية لبعض الصناعات، ويتم الحصول عليها بأسعار رخيصة جداً أو مجاناً، وتسمى أغشية الضغط الأسموزي المنعكس؛ حيث تعتمد في طريقة عملها على ضخ المياة في أنبوب يحوي الأغشية، وبتعريضها للضغط فإن جزيئات المياة العذبة تنفصل وتحتجز الأملاح.

ويؤكد الدكتور مجدي حسني الباحث فى تحلية المياة أنه على الرغم من وجود أبحاث لتصنيع هذه الأغشية، إلا أنهم اعتبروا طريقة التصنيع سراً؛ لذا قرر الدكتور مع فريق البحث تقصير الفترة الزمنية وإنتاجها داخليا بلا تقليد، فعكف ١٥ عاماً على إجراء الأبحاث حتى تمكن من إنجازها وفريق الباحثين المكون من عشرة يعكف على استخدام تكنولوجيا النانو لتصنيع مساحة تصل إلى متر ونصف متر من الأغشية، وهي المستخدمة حالياً على المستوى الصناعي، والأغشية التي تمكن الفريق من التوصل إليها مساحتها تصل إلى ٢٠سم٢، ويتم استخدامها على المستوى نصف الصناعي تصل تكلفتها لجنيهين بدلاً من أربعة جنيهات، وهي التكلفة الحالية لهذه الأغشية في محطات التحلية
.

يقول الدكتور مجدي: إن أهم ما يميز هذه الأغشية عن غيرها من طرق تحلية المياة هي قابليتها للاستخدام على المستوى الصناعي، إلى جانب استخدامها في المحطات الضخمة التي تصل سعتها إلى ١٠٠ ألف متر مكعب.

ويشترط فيها أن تزيد قدرتها على التحمل عن ٨٠ باراً ضغطياً، وأن تحجز الأملاح بنسبة عالية في التحلية لا تقل عن ٣٥%، ويهدف الباحثون أن تصل تكلفة تصنيع الغشاء ربع جنيه مصري في خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات ويشير الدكتور مجدي إلى أن هناك عدداً من المعوقات تقف دون استكمال مشروع البحث منها: ضعف الإمكانيات المادية المتاحة، وعدم توافر أجهزة المعامل المطلوبة لإجراء التجارب، وقد قام فريق البحث بعرض المشروع على عدد من رجال الأعمال إلا أنهم لم يوفقوا في إيجاد متبني للمشروع ويسعى فريق البحث حالياً لعمل بروتوكول تعاون مع المركز القومي للبحوث، بهدف استغلال الأجهزة والمعامل المتوافرة لديهم خاصة المعمل الموجود بشعبة الهندسة الكيميائية، إلى جانب عمل التجارب وبعض عمليات التحليل في معامل أخرى خارجية بنظام التأجير، وهو ما يكلف الكثير في ضوء ضعف الإمكانيات المادية المتاحة

وقد ظهر جهاز مصري لتحلية المياة يعمل بالطاقة المتجددة ابتكره عالم مصري هو الدكتور المهندس محمد عبد المنعم علي المتخصص في الهندسة الميكانيكية وحاصل على براءة اختراع لجهازه من مكتب براءات الاختراع بأكاديمية البحث العلمي، كما حصل المخترع على جائزة دولية عن اختراعه الذي يهدف لتحلية مياة الشرب، سواء كانت من البحر أو مياة جوفية أو استخراج مياة مقطرة عن طريق ترطيب وتكثيف الهواء وبداية يقول المخترع د.م محمد عبد المنعم إنه استوحى فكرة اختراعه من خلال وجوده في بعض المناطق الصحراوية النائية، فأدرك مدى احتياج التجمعات السكنية فيها للمياة النقية وأهمية توفيرها بتكلفة قليلة.

ويشرح الفكرة قائلاً أن الهدف من هذا الاختراع هو الاستفادة من الطاقة الجديدة والمتجددة،المتمثلة في الشمس والرياح في تحلية مياة البحر أو المياة الجوفية للمناطق النائية، كبديل عن الطاقة التقليدية المتمثلة في مصادر البترول ومنتجاته والفحم، وبهذا يتم تطبيق إحدى الاستخدامات المثالية للطاقة المتجددة، خاصة في بلادنا وغيرها من البلاد العربية الغنية بالطاقة الشمسية، وتبدو أهمية هذا الاتجاه للأسباب الآتية:

- يعتبر استخدام الطاقة التقليدية في المناطق النائية من أجل تحلية المياة عالي التكلفة، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار تكاليف نقل الوقود.
- أن استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة في توفير المياة النقية وتلبية الحاجات المتزايدة منها يعتبر توسعاً مطلوباً في استخدام هذا النوع من الطاقة.
- هناك تزايد في احتياجات مصر وغيرها من الدول العربية من المياة النقية، خاصة المناطق الصحراوية النائية والساحلية والتجمعات السكانية المتزايدة بها، خاصة مع توقع تناقص هذه المياة بمعدل يتراوح بين ٤ و٥ مليارات متر مكعب سنوياً خلال السنوات الخمس القادمة، وما لا شك فيه أن توفير المياة المطلوبة باستخدام الطاقة التقليدية في التحلية يتطلب أموالاً طائلة، كما أنه يضر بالبيئة ويلوّثها، وهذا يزيد من أهمية استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة.

وعن كيفية عمل الجهاز يقول المخترع د. محمد عبد المنعم: يتم إدخال المياة إلى جهاز التحلية، سواء كانت مياة مالحة من البحر أو مياة جوفية عن طريق مواسير يتم توصيلها بالجهاز، ثم تجري عملية تسخين للمياة سواء باستخدام السخانات الشمسية أو بتكثيف الهواء الساخن، ومن خلال دائرة مغلقة تتم عملية الترطيب، وذلك بالخلط المباشر لحركة الهواء مع الماء الساخن داخل هذه الدائرة المغلقة التي يطلق عليها المرطّب.

وبعد عملية الترطيب تجري عملية إزالة الرطوبة بتبريد المياة وتكثيف الرطوبة داخل مبرد الهواء، حيث يتم تجميع المياة المقطرة وتصبح صالحة للشرب والطهي، والجهاز الواحد يغطي احتياجات حوالي ٦٠ شخصاً وعن مزايا جهاز تحلية المياة بالطاقة المتجددة يؤكد المخترع أن عملية التحلية تصبح أقل تكلفة، ولا تحتاج إلى عمليات معالجة كيميائية للمياة قبل دخولها إلى الجهاز كما أن الجهاز يوفر تكلفة الوقود ونقله إلى المناطق النائية التي تعاني من المشكلات الاقتصادية، كما يوفر تكاليف الصيانة وهي تكلفة عالية في الأجهزة التي تعمل بالطاقة التقليدية نظراً لتصميمها المعقد، بينما جهاز التحلية بالطاقة المتجددة يتميز ببساطة التصميم ولا يحتاج إلى عمليات إحلال وتجديد لمكوناته بشكل مستمر والجهاز يمكن أن يعمل بطاقة العوادم الحرارية أيضاً، وهي الطاقة التي يحملها العادم الصادر من المحركات، بالإضافة إلى الطاقة الجديدة والمتجددة، فضلاً عن إمكانية تصنيع جميع مكونات الجهاز محليّاً من معادن مثل الحديد والألومنيوم، ويعتبر صديقًا للبيئة حيث لا يخرج منه أية ملوثات.

وقد تبنت هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة التابعة لوزارة الكهرباء فى مصر مشروع جهاز تحلية المياة، وقررت تنفيذه في إحدى المناطق الساحلية النائية بالبحر الأحمر.

المياه الجوفية:

يقول الجيولوجي الكبير الدكتور خالد عبد القادر عودة أستاذ الطبقات والحفريات نائب رئيس الفريق الدولي ورئيس الفريق البحثي المصري لمشروع القطاع الدولي العياري للباليوسين– الأيوسين، وصاحب أطلس مخاطر تغيرات المناخ، حول مخاطر غرق دلتا النيل، وجدية المشروعات التي أطلقها الرئيس المخلوع، ومدى تأثيرها على الاقتصاد المصري، ومخاطر نقص مياه النيل، وسبل الخروج من مجرى النيل الضيق

وعن اكتشافه الأخير لوجود مياه جوفية في الصحراء الغربية الحديث عن التأثيرات السلبية للسد العالي علي مصر كثيرة، منها ماهو مرتبط بمشروع توشكي، إذ أنه عند قدوم فيضان النيل وامتلاء بحيرة ناصر بالمياه يخاف علي جسم السد فيفتح مفيض توشكي، ويتم هدر المياه في الصحراء، ولا يدخل مصر سوي ٢٥ % من إجمالي مياه الفيضان، وأنه تم اكتشاف بعد بناء السد في أواخر السبعينيات من خلال صور الأقمار الصناعية، وبسبب تصريف تلك الكميات من المياه تكون العديد من البحيرات سميت بحيرات توشكي فيما بعد، وهى ٥ بحيرات، عبارة عن منخفضات رملية تقوم بشرب المياه،٤منها تتبخر منها المياه،والأخيرة تحفظها كمياه جوفية، وتفقد معها مصر سنويا ٢٨ مليار متر مكعب أي نصف حصة مصر السنوية.

بالفعل فقد طرح بعد الثورة هذا المشروع مجدداً باعتباره كنز لمصر، وهو مختلف عما قدمه بعض الباحثين الهواة، الذين اعتمدوا علي المياه العذبة فيه، وليس مياه البحر كما يري طبقاً للأبحاث الجيولوجية التي أجراها، أن منخفض القطارة وهو منخفض يقع في الصحراء الغربية يمتد من الشرق إلى الغرب، وأول من فكر فيه هو البروفيسور هانز بنك أستاذ الجغرافيا في جامعة برلين عام ١٩١٦ ثم انتقلت الفكرة إلي البروفيسور جون بول وكيل الجمعية الملكية البريطانية الذي نشر دراسة عنه عام ١٩٣١، وعرض علي عبد الناصر لكنه فضل عليه مشروع السد العالي.

فالمنخفض يقترب طرفه الشرقي من البحر الأبيض المتوسط عند منطقة العلمين ليصل إلي ٥٥ كيلو متر، ومساحته حوالي ٢٦٠٠٠ كم مربع, ويبلغ طوله حوالي ٢٩٨ كم وعرضه ٨٠ كم عند أوسع منطقة فيه، وأقصى انخفاض له تحت سطح البحر يبلغ ١٣٩ متراً، ويبدأ المنخفض من جنوب العلمين فإذا قمنا بحفر قناه تصل بينه وبين البحر المتوسط، سيستوعب هذا المنخفض حوالي نصف كمية المياه المحتمل زيادتها في البحر المتوسط خلال الـ١٠٠ عام القادمة

فهذا المنخفض قادر علي أن يمتلئ بمعدل ٣٣ مليار متر مكعب سنوياً, يتم ملئه خلال ٦٠ عاماً متضمنه معدلات البخر وسقوط الأمطار وخلافه، إضافة إلى الارتفاع الذي ستأتي به المياه لتسقط في هذه المنخفض كل هذا سيؤدي إلى تولد عمود مائي طوله حوالي ٢٢٥ متر قادر علي توليد كهرباء بقدره ٢٤٠٠ ميجا وات، في حين أن السد العالي عموده المائي الذي يولد الكهرباء ارتفاعه ٩٠ متراً فقط.

وعن العقبات التي تواجه المشروع فإن أولي تلك العقبات انتشار الألغام والقنابل والقذائف المخلفة عن الحرب العالمية الثانية في منطقة الساحل الشمالي، والخوف من تسرب المياه المالحة إلي وسط الدلتا، وصعوبة شق القناة الموصلة بين البحر والمنخفض والاختلاف علي وسيلة حفرها بين قنبلة ذرية تقليدية أو محدودة.

ويمكن التغلب علي تلك العقبات بالتأكيد فكل هذه العقبات إما ثانوية أو غير صحيحة ما عدا وجود الألغام فهي العقبة الحقيقية، فالمنخفض يبعد عن وادي النيل نحو ٣٠٠ كيلو متر، بينما يبعد البحر نفسه عن الدلتا ٥٥ كيلو متراً فقط، ومع ذلك لم تتسرب ملوحة البحر للدلتا، كما أن الأراضي الزراعية علي الساحل الشمالي أقرب للبحر من المنخفض، فضلاً عن وجود مرتفعات وهضاب عالية تفصل المنخفض عن غرب وادي النيل والدلتا والساحل، ومن ثم فغير صحيح تأثر الأراضي الزراعية بمياه المنخفض.

أما عن عقبة شق القناة فمبالغ فيها لسهولة تكسير الصخور الجيرية باستخدام المتفجرات التقليدية، ولا يجب استخدام الذرة في حفر القناة لانتشار الغبار الذري وتأثيره لسنين طويلة، وملء المنخفض بالماء سوف يسهل عمليات استكشاف البترول في باطنه لأنها ستعتمد في هذه الحالة علي الطرق البحرية في الكشف وهي أسهل بكثير من عمليات الكشف البري نظراً لطبيعة أرضية المنخفض الخطرة.

ولا يجب النظر إلي الجدوي الاقتصادية من زاوية توليد الكهرباء فقط، ويكفي سبب واحد للجدوي الاقتصادية وهو إنقاذ شمال الدلتا من الغرق، وغرق الدلتا يعني خسائر يمكن تقديرها بمئات المليارات من الجنيهات وعن الجدوي الاقتصادية فيمكن توليد الكهرباء من المنخفض من بدء تساقط شلالات المياه فيه وفي غضون عام ونصف العام من بدء ضخ المياه بمعدل لا يقل عن ٩٠ مليون متر مكعب يومياً سوف تتكون بحيرة داخل المنخفض تزيد مساحتها بأكثر من ثلاثة أضعاف مساحة كل البحيرات الشمالية للدلتا، أي يمكن استغلال المنخفض في إنتاج الأسماك بما يفوق ما تنتجه البحيرات الحالية وفي غضون ٥٢ عاماً من بدء ضخ المياه يمكن استغلال شواطئ المنخفض في نشاط السياحة، كما أن هناك الخزان الجوفي النوبي وهو أهم خزان مياه في مصر إذ يستمد مياهه من السيول والأمطار التي تسقط علي وسط السودان وتشاد ويتشربها الخزان لمساميته العالية كما تنساب هذه المياه في اتجاه الشمال ناحية كل من ليبيا ومصر حيث تدخلها من تحت سطح الأرض في منطقة جبل العوينات وصفصافة بينما تدخل ليبيا في اتجاه واحة الكفرة ومنها تدخل مصر من ناحية بحر الرمال الأعظم.

والجديد أن تلك الواحات والمنخفضات والسهول والقباب الجديدة تتكون أرضها من الخزان الجوفي النوبي وترقد عليه مباشرة كما أن المياه الجوفية العذبة ترشح علي سطحها والدراسات كشفت عن نهرين سطحيين قديمين أحدهما قادم من الجلف الكبير من الجنوب إلي بحر الرمال الأعظم شمالاً والثاني قادم من ليبيا إلي بحر الرمال الأعظم وهذه الأنهار السطحية القديمة التي نشأت من السيول والأمطار التي تسقط علي هضبة الجلف الكبير تم تصريفها في الخزان الجوفي مباشرة تحت تلك الواحات والسهول والمنخفضات الموجودة في بحر الرمال الأعظم الذي أصبح بالتالي ملتقي انسياب المياه الجوفية أسفل سطح الأرض في الخزان الجوفي النوبي (الحجر الرملي النوبي) القادم من السودان وتشاد ومن الجلف الكبير والكفرة

وبالاشتراك مع المساحة الجيولوجية الأمريكية والجمعية الدولية للجغرافيا فقد صوروا الأرض كلها عام ٢٠٠٠ بالقمر الصناعي الذي يظهر ما يشغل سطح الأرض في ذلك الوقت من أنهار وجبال ودلتا لكنه لا يكشف عن طبوغرافيتها أي منسوب سطح الأرض بالنسبة لمنسوب سطح البحر ودخلوا غرباً فوجدوا منخفض التحرير تيمنا بدور ميدان التحريرفي الثورة ومساحته حوالي ٦٤٧ كم عبارة عن أرض مستوية ومنبسطة تميل ميلاً خفيفاً ناحية الشمال وهذه الأرض مشبعة برشح المياه الجوفية، وكانت تسير عليها عجلات السيارات دون أن تغرز فاتضح أنها تلال قوية من الحجر الرملي النوبي الذي يمثل الخزان الجوفي ومغطاة بغطاء رقيق من الرمل السائب سمكه من ٢٠ إلي ١٠٠ سم علي الأكثر وبعده الحجر الرملي الأبيض المشبع بالمياه الجوفية.

نهر الكونغو:

اتجهت أنظار العلماء المصريين إلى الأنهار في أفريقي ا وتحديداً إلي نهر الكونغو وهو نهر عظيم واكتشفوا أن مياه نهر الكونغو تصب في المحيط الاطلسي بمعدل يكاد يكون فلكياً فالمياه الفائضة منه والتي تصب في المحيط الأطلسي هي ١٤٢ مليون متر مكعب في الدقيقة فنحن أمام مياه لا حصر لها تذهب هدراً في المحيط الأطلسي ولا تستفيد منها الكونغو أو أي بلد أخرى ومن هنا بدأوا فرسم الحدود وإجراء الاتصالات وأخذ الموافقة من حكومة الكونغو وهم في سبيل تحويل نهر الكونغو بدلاً من ان يصب في المحيط الأطلسي إلى أن يصب في مياه نهر النيل بدءاً من السودان ومروراً إلى مصر بعيداً عن أثيوبيا ومشاكلها بل ومؤامراتها مع اسرائيل.

وهى فكره مشروع كبير ولكن لاتحتاج إلا إلى بعض المجهود وبضع ملايين وليس مليارات وبعض الحوافز لجمهورية الكونغو وفكرة المشروع ستغير وجه مصر للأبد وتقوم على شق قناة تصل نهر الكونغو بأحد روافد نهر النيل بالسودان خاصة في ظل العلاقات المميزة بين مصر والكونغو فنهر الكونغو يلقي بما يزيد عن ألف مليار متر مكعب من المياة في المحيط الأطلنطي حتي أن المياة العذبة تمتد إلي مسافة ٣٠ كيلو متر داخل المحيط هذا بخلاف وجود شلالات لتوليد الكهرباء تستطيع توليد كهرباء تكفي القارة الأفريقي ة كلها وقد طلبت الكونغو المساعدة من مصر ولكن هناك إستجابة ضعيفة وعند شق هذه القناة تستطيع مصر والسودان الحصول علي كميات هائلة من المياة وحسب الحاجة وإمكانية التحكم فيها وبذلك نستطيع التخلص من مشكلة أثيوبيا ودون التفريط في حصتنا في النيل وهذا القلق جعل البعض يستدعي أحد مشروعات الري التي ظهرت مطلع القرن الماضي وتحديداً عام ١٩٠٢ حيث طرحها أباتا كبير مهندسي الري المصريين في السودان والذي اقترح شق قناة تصل نهر الكونغو بأحد روافد النيل بالسودان للاستفادة من المياة التي تهدر منه بخلاف وجود شلالات قوية يمكن من خلالها توليد طاقة كهربائية والفكرة ليست جديدة ففى سنة ١٩٨٠ كلف السادات الدكتور إبراهيم مصطفى كامل والدكتور إبراهيم حميدة بعمل جولة ميدانية في الكونغو لتقديم تصور عن الطبيعة الجغرافية للنهر وبعد تقديم المشروع للسادات قامت الحكومة المصرية بارساله إلى شركة آرثر دي ليتل الأمريكية لعمل التصور المتوقع والتكلفة المتوقعة ثم ردت الشركة بالموافقة وأرسلت في التقرير حقائق مروعة تدعو للذهول :

المشروع يوفر لمصر ٩٥ مليار متر مكعب من المياة سنويا تسمح بزراعة ٨٠ مليون فدان تزداد بالتدرج بعد ١٠ سنوات إلى ١١٢ مليار متر مكعب مما يصل بمصر لزراعة نصف مساحة الصحراء الغربية .

المشروع يوفر لمصر والسودان والكونغو طاقة كهربائية تكفي ثلثي قارة أفريقيا بمقدار ١٨٠٠٠ ميجاوات وهو ماقيمته إذا صدر لدول أفريقي ا ٣,٢ تريليون دولار .

٣- المشروع يوفر للدول الثلاثة مصر -السودان- الكونغو ٣٢٠ مليون فدان صالحة للزراعة .

ووفقا للمواصفات السابقة وعدم الاستفادة المثلى من تدفق المياة والشلالات والمساقط المائية المتوفرة بكثافة فإن الفرصة مواتية للدبلوماسية المصرية أن تفتح الباب لمشروعات توليد الكهرباء بما يعكس استثمار الكفاءات الفنية المصرية في هذا الميدان، وتنمية القارة الأفريقية بما يرفع مكانة مصر الإقليمية لمكانتها الطبيعية، ويعود بالثروة على الشعب المصري، ويخفف ضغط دول حوض النيل على مصر والسودان.

وبالاطلاع على القانون الدولى ومواده المنظمة للعلاقات بين الدول فى هذه الحالة وجد أنه لا يوجد بند واحد في القانون الدولي أو في اتفاقيات دول حوض النيل يمنع إقامه ذلك المشروع إلا في حاله واحدة إذا عارضت الكونغو أو رفضت المشروع بل على العكس هناك بند في القانون الدولي يسمح للدول الفقيره مائياً مثل مصر أن تعلن فقرها المائي من خلال إعلان عالمي وفي تلك الحاله يحق لمصر سحب المياة من أي دولة حدودية أو متشاطئه معها غنيه بالمياة والكونغو وافقت مبدئياً على فكرة المشروع ولم تبدي أي اعتراض لان استفاده الكونغو ستفوق استفاده مصر من المشروع مع امكانية إقامة مجتمعات زراعية ضخمة على ضفتي القناة التي سترتبط نهر الكونغو بنهر النيل ستفيد سكان تلك المناطق الفقيرة داخل الكونغو المتعطش للتنمية.

طالب الدكتور إبراهيم غانم أستاذ الجغرافيا بجامعة طنطا من المصريين الخروج من الوادي والدلتا بعشرات الملايين مؤكداً علي أن الأراضي المزروعة في الوادي والدلتا أصبحت لا تكفى لإعاشة السكان، حيث أن الصحراء الغربية لديها العديد من الموارد التي يمكن من خلالها العيش فيها

وأن الحل هو انطلاق فرع من نهر النيل يخرج من بحيرة السد العالي ويمر بمنخفض جنوب الوادي الذي تعتبر توشكى جزء منه ثم يواصل سيره شمالاً إلى الواحات الخارجة والواحات الداخلة والفرافرة والبحرية وأخيرا يصب في منخفض القطارة ويمكن لهذا الفرع من النيل ري ٨ مليون فدان وهذه الفدادين تماثل أراضى الوادي والدلتا حيث أكدت وزارة الزراعة أن منخفض جنوب الوادي به ٣ مليون فدان على الأقل خصبة جداً.

ويرى رئيس مشروع تنمية أفريقيا وعدد من الخبراء في الموارد المائية على أن مشروع سد الألفية الثيوبي أن الحل الوحيد لهذه المشكلة يتمثل في شروع نهر الكونغو الذي سيعوض مصر عن غياب النيل الأزرق بعد تشغيل السد الإثيوبي، على حد قولهم وقال الدكتور إبراهيم الفيومى رئيس مشروع تنمية أفريقيا ونهر الكونغو إن مشروع ربط نهر الكونغو ونهر النيل مشروع أمن قومى وتم عرضه على الجهات السيادية ومصر تواجه حرباً غير عادية بشأن المشروع لأنه سيعوضهاعن غياب النيل الأزرق بعد تشغيل السد الأثيوبي ومشروع الربط سيترتب عليه توفير ما لا يقل عن ١٢٠ مليار متر مكعب وهناك بنك حكومي يقوم حالياً بعمل دراسة جدوى نهائية لبدء تنفيذ مشروعات الربط لتسليمه للجهات السيادية.

ويرى أن تحسين العلاقة مع الدول الأفريقية سيمكن مصر من الحصول على نسب أكبر من المياة التى تمر خلالها ، مشيراً إلى أن الدول الغربية تترك هذه الدول كمخزون استراتيجي تتحرك إليه فى الوقت المناسب للحصول على ثرواتها.

كما تم الانتهاء من تصميم محطات رفع عملاقة تصل إلى ١٠٥ مترا للتغلب على مشكلة الارتفاعات التى تعيق توصيل النهرين وهى مصنعة بأيدى مهندسين مصريين وسيتم تنفيذها وتصنيعها فى مصر لبدء تنفيذ المشروع.

إحياء مشروع قناة جونجلي وبحر الغزال:

ترجع فكرة المشروع إلي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وقد كانت قناة جونجلي موضع جدل كبير منذ بدء التفكير فيها وأدت شكوى الأهالي المستمرة وضغوط سياسية كبيرة إلى أن لبى الرئيس السوداني طلب الأهالي بتغيير مسار القناة أدى التعديل إلى إطالة القناة من ٢٨٠ كيلو متر إلى ٣٦٠ كيلو متر وزيادة نفقات انشائها وعلى الرغم من هذه الاعتراضات إلا أن القناة كانت ستفتح آفاقا جديدة أمام هؤلاء السكان في ميادين الزراعة والري وصيد الأسماك كما كانت ستساعد في نقل البضائع والركاب بالسفن أو على الطريق الأسفلتي الذي كان سيرصف بجوارها، كما أنها ستكون مورداً للماء للانسان والحيوان على مدار السنة بالإضافة إلى أنها كانت ستقلل من خطر غرق الكثير من مستوطنات أهالي جنوب السودان وخاصة في جزيرة الزراف، وقد صممت القناة لكي تحمل ٢٥ مليون متر مكعب في اليوم في مرحلتها الأولى تزاد إلى ٥٥ مليون متر مكعب في اليوم في مرحلتها الثانية، وسيوجه إلى القناة في مرحلتها الأولى ٩,١ مليار متر مكعب من جملة الـ٣٣ مليار متر مكعب التي تدخل منطقة السد عند منجلا، وسيفقد من هذه الكمية حوالي مليار متر مكعب بالبخر خلال النقل – أما باقي المياه التي ستدخل منطقة السد فسيفقد منها بالبخر حوالي ١٠,٧ مليار متر مكعب، وبذا تكون جملة ما سيخرج من السد عند الملكال هو ٢١,٢ مليار متر مكعب، وبذا ستزيد كمية المياه التي تصل من منطقة البحيرات الاستوائية بحوالي ٤,٧ مليار متر مكعب ينتظر أن يكون الفاقد منها خلال نقلها بطريق البخر والرشح حوالي ١٩% من حجمها وبذا يكون ما ستكتسبه مصر والسودان من المياه هو حوالي ٤مليار متر مكعب لكل من البلدين وستزيد كمية المياه التي يمكن أن تكسبها البلدان عند توسيع القناة في المرحلة الثانية إلى ٧ مليار متر مكعب إلا أن القيام بالمرحلة الثانية من القناة مرهون ببناء خزان بحيرة ألبرت لضمان وصول الكميات الكافية للماء لتحويلها إلى القناة الموسعة.

وفي عام ١٩٨٠ تم الإيعاز للمؤسسات الأهلية في الجنوب بالتظاهر وإطلاق الشائعات بأن القناة مشروع مصري/ سوداني شمالي يلحق الضرر بالبيئة ويحرم السكان من مصادر صيد الأسماك وأراضي الرعي.. إلخ وجندت المؤامرات الدنيئة ضد السودان وفي عام ١٩٩٤ أعلن الرئيس عمر البشير رغبته في السير قدمًا لتنفيذ المشروع لخدمة التنمية في المنطقة واستمرت الهجمات ضد المشروع وتأليب القوي الأجنبية والمهتمين بحماية البيئة ضده وصور علي أنه سوف يؤثر علي البيئة بشكل سلبي وسوف يؤثر علي الأحيـــاء المائية والطيور المهاجرة ولا أعلم لماذا لا نتحرك سريعا حاليا من خلال تعاون فني مشترك بين مصر والسودان لاحياء هذا المشروع المهم الذي سيضيف موارد مائية تقدر بـ٧ مليارات متر مكعب من المياه يمكن أن يستفيد منها كلا البلدين. ومما يعيد الأمل إلى مصر مرة أخرى أن اهتمامها فى عهد المخلوع بتحسين العلاقات مع جنوب السودان جعل سيلفا كير نائب رئيس الجمهورية السوداني ورئيس حكومة جنوب السودان يصرح في زيارته مؤخرًا للقاهرة بأنه لا مانع من استئناف العمل في المشروع وأن الأمر يحتاج إلي دراسات إضافية، قائلاً: إن المسألة فنية وليست سياسية.(١) وبعد زيارة د. هشام قنديل رئيس الوزراء المصرى إلى جوبا بجنوب السودان تم الاتفاق على إحياء مشروع قناة جونجلى الذى توقف منذ السبعينيات لظروف الحرب الأهلية وقتها ومشروع بحر الغزال اللذان سيمدان مصر بما يوازى ٨ مليار متر مكعب مياه.

استغلال الأحواض المائية:

لدينا في مصر ٦ أحواض للمياه الجوفية أولها المياه الجوفية في حوض النيل فى الجزء الشمالي من الدلتا وهي ذات ملوحة مرتفعة نسبياً لكن يمكن استخدامها في المزارع السمكية بنجاح اذا ما تأكد استمرار تدفق المصدر المائي واستخدامه مع ضمان التخلص من المياه في مواقع لا تؤدي إلي التدهور البيئي وفي الجزء الشمالي - الأوسط من الدلتا يكون اتجاه حركة المياه الجوفية إلي أعلي مسببة مشاكل صرف

كما أن نوعية المياه الجوفية شبه مالحة مما يؤثر علي إنتاجية الأراضي لذلك فقد يكون الصرف الرأسي مناسباً إذا ثبتت اقتصادياته مع استخدام المياه المنتجة في المزارع السمكية والمياه الجوفية العذبة تبدأ في الظهور في منطقة وسط الدلتا فهي صالحة للشرب والصناعة والزراعة كما أن الخزان الجوفي يمكن استخدامه كخزان موسمي للمياه مثل بحيرة ناصر تقريبا أما منطقة جنوب الدلتا والوادي فالمياه الجوفية بها أيضا صالحة لجميع الأغراض مع بعدها عن مصادر المياه متدنية النوعية ويمكن تطبيق الصرف الرأسي بها مع امكانية استخدام الخزان الجوفي كخزان موسمي لكن لابد من التأكيد هنا علي تطبيق نظام حماية لمياه الخزان من التلوث.

صحيح ان المياه الجوفية كنز مدفون تحت الأرض باعتبارها من أهم المصادر المائية العذبة علي الأرض كما تلعب دوراً مهماً في الاتزان البيئي وتصريف الأنهار وبعدها النسبي عن سطح الأرض وبالتالي عن متناول الانسان إلي جانب امتداد أحواضها وثبات درجة حرارتها وبطء سريانها مما يؤدي لعدم التغير السريع في نوعية المياه وحجم المخزون لكن في الوقت نفسه قد تؤدي تراكمات الاثار السلبية الناتجة عن السحب الجائر والتلوث صعوبة العلاج ولابد ان نؤكد أحقية الأجيال المقبلة فيها

التوسع فى استعمال مياة الصرف المعالَج في الرَّي:

تهتم الدولة بالمحافظة على بيئة نظيفة وتعطى اولية قصوى لمواجهة مختلف التحديات البيئية الناتجة من الممارسات السلبية للمواطنين ومؤسسات الأنتاج والهيئات الخدمية مما يلوث البيئة وتمثل مخاطر على صحة الأنسان وإستنزاف للثروات الطبيعية وتأتى المياه من المصادر الطبيعية التى يجب الحفاظ عليها من التلوث بجانب الأستفادة الآمنة من مياه الصرف الصحى المعالجة فى زراعة الاشجارالخشبية وأشجار الزينة

ويوجد ما يقرب من ٢,٤ مليار متر مكعب سنويا لا يتم الأستفادة منها بل كانت تمثل عبئا كبيرا لما تسببه من تلوث للبيئة(١)٠ التكامل مع دول الحوض

تحتاج إدارة دول حوض النيل إلى منظومة تعاون ورؤية واستراتيجية متكاملة، مع تنسيق الجهود لضمان المصلحه القومية لمصر ، وتكوين رؤية مشتركة حول كيفية الإستفاده من هذا حيث تم وضع المياة بالدستور بالتركيزعلي محورين أولهما حوض النيل والثاني تلوث المياة في مصر وقد أشار عدد كبير من خبراء المياه والموارد المائية، إلى ضرورة التعاون بين كافة الجهود من الحكومة والبرلمان مع أهمية الاتجاه إلى أفريقي ا وترتيب أولويات التعامل مع هذه الدول، مؤكدين على ضرورة وجود دور للبرلمان من خلال أجهزة تنفيذيه تقوم بالضغط على الحكومات لإعادة ترتيب الأولويات والتصدي لكافة المعوقات حيث أنة بحلول عام ٢٠٢٠ ستعانى مصر من ندرة شديدة فى المياة.

قال الأمين العام لنقابة المهندسين المصرية أن النقابة ستقوم برفع تقرير إلى مجلس الوزراء وكافة الجهات المسئولة في الدولة عن ملف

دول حوض النيل يتضمن إستراتجية محكمة لتوسيع آفاق التعاون بين مصر ودول حوض النيل وطالب بضرورة الاهتمام بالمهندس الأفريقي والمصري لتعزيز التعاون .

إن أهم المبادئ الإستراتيجية التي يبني عليها التعاون الإقليمي بحوض النيل لتنفيذ مشروعات التنمية الحرص على المنفعة للحوض كوحدة واحدة، وعدم التسبب في إحداث أي أضرار ملموسة للغير، إلى جانب الحد من الفقر وتوطيد أركان التكامل الأقتصادى، حيث أن الرؤية المنصفة والمشتركة هي تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الدائمة من خلال الاستخدام العادل والمنصف للموارد المائية المشتركة لحوض نهر النيل.

إن أهداف التعاون الفني الثنائي لتنفيذ مشروعات تنموية هو تكثيف التواجد المصري بدول الحوض فضلاً عن بناء الثقة المتبادلة والعمل على تعزيز التعاون الأقليمى المشترك، وتكوين كيانات اقتصادية إقليمية، وقد ضخت مصر أكثر من ٣مليارات جنية خلال الفترة الأخيرة كمشروعات تنموية في دول حوض النيل داعياً إلي إنشاء تكتل وكيان اقتصادي من خلال تنشيط التجارة البينية والمصالح المشتركة.

كما يوجد العديد من المشروعات المائية التي يمكن الاستفادة منها في استقطاب كمية كبيرة من المياه بما يوازي ١٨ مليار متر مكعب من خلال مشروع ٣ مشروعات، منها قناة جونجلي والتي يمكن الاستفادة منها بنحو ٧ مليار متر مكعب من المياه بالإضافة إلى مشروع بحر الغزال والذي يمكن الاستفادة منة بنحو٧ مليار متر مكعب وقامت وزارة الخارجية بالمبادرة المصرية لتنمية حوض النيل وذلك بناء على دراسة مستفيضة لكل متطلبات التنمية وهناك مبادرات أخرى تتولاها وتشترك فيها وزارة الخارجية .

كما أعلنت الحكومة المصرية منذ فترة عن تبنيها خطة متكاملة للتعاون مع دول حوض النيل تحت عنوان المبادرة المصرية لتنمية حوض النيل، حيث أن دول حوض النيل تمثل أيضاً سوقًا واعداً للصادرات المصرية كما أن بها العديد من فرص الاستثمار للمصريينوتوجد علاقات تجارية تربط مصر بدول حوض النيل بعضها محدود وبعضها متميز وإن كان حجم التبادل بين مصر ودول حوض النيل يحتاج الى مزيد من التوسع والدعم.

فقد بلغت صادرات مصر إلى ٨ دول تقع على حوض النيل هى السودان وأثيوبيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية وإريتريا وكينيا ورواندا وبوروندي خلال عام ٢٠١١ نحو ١٠٨٥ر٠٧ مليون دولار في حين بلغت الواردات المصرية من نفس الدول نحو ٦٠٩ر٢٣ مليون دولار ، ويؤكد الخبراء أن أسواق هذه الدول من الممكن أن تستوعب أضعاف أرقام الصادرات المصرية إليها.

ان فتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي مع دول حوض النيل لا بد أن يظل هدفآ رئيساً للمصلحة العليا وللأمن القومي ، وذلك عبر عدة خطوات تنفيذية هامة ومعظمها أشارت إليه وزارة الصناعه والتجارة الخارجية مثل:

١ - دعوة رجال الأعمال المصريين لاقامة مشروعات استثمارية مشتركة في الدول التي تتوافر بها الفرص الواعدة.

٢- اجراء اتصالات مع الهيئات الحكومية بدول حوض النيل من خلال السفارات المصرية ومكاتب التمثيل التجاري للتعرف على الفرص الاستثمارية والمشروعات المتاحة والدعم الفني المطلوب.

٣- اعداد وتفعيل المشروعات المقترحة في اطار برنامج الرؤية المشتركة لمبادرة حوض النيل والحث على اعداد دراسات الجدوى المطلوبة والتي يمولها البنك الدولي.

٤- توفير مساحات تخزينية بإحدى دول حوض النيل للبضاعة المصرية كبضاعة حاضرة تمثل بعد ذلك نقطة إرتكاز لتصدير هذه البضاعة إلى دول الجوار الأفريقى من دول حوض النيل

٥- إقامة معارض للمنتجات المصرية وتشجيع المشاركة في المعارض الخارجية والتنسيق بين رجال الأعمال لتخفيض نفقات المشاركة وتعظيم الاستفادة.

٦- تنظيم بعثات ترويجية تضم وفوداً حكومية ورجال أعمال وذلك بالتنسيق مع اتحاد الغرف الأفريقي ة وجمعية رجال الأعمال المصريين وجمعية أعمال الشرق والجنوب الأفريقي التابعة للكوميسا مع التركيز على السلع التي تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية بالاضافة إلى تحويل سوق استيراد المواد الخام إلى دول حوض النيل وإجراء لقاءات مع نظرائهم بدول حوض النيل للتعرف على فرص توطيد العلاقات التجارية والتعرف على الفرص الاستثمارية .

٧- عقد ندوات لتوعية رجال الأعمال المصريين بمزايا التوجه إلى أفريقيا بشكل عام ودول حوض النيل بشكل خاص.

٨- إنشاء شبكة للمعلومات التجارية وموقع اليكتروني يضم كافة المعلومات التجارية المطلوبة والبيانات اللازمة للتبادل التجاري لعلاج مشكلة النقص في المعلومات المتاحه وتوثيق العلاقات بين رجال الأعمال مع توعية رجال الأعمال المصرين بأهمية التعرف على احتياجات الأسواق المستهدفه بدول حوض النيل.

٩- دراسة فتح معارض مصرية دائمة في دول حوض النيل بالتعاون مع القطاع الخاص وحكومات الدول.

١٠- وضع سياسة تسويقية للترويج للمنتجات المصرية من خلال المجالس السلعية والتعرف على فرص التصدير والاستيراد من دول حوض النيل.

١١- نشر وتوسيع دائرة المعلومات عن المناقصات الممولة من الدول المانحة والبنوك الدولية لدول حوض النيل.

١٢- ايفاد باحثين لاعداد دراسات تفصيلية عن الأسواق الأفريقي ة في اطار خطة وفقا لجدول زمني محدد للوقوف على الواقع الفعلي لأسواق تلك الدول والفرص المتاحة للصادرات المصرية.

١٣- تفعيل دور اتحاد الغرف الأفريقي ة في عقد الصفقات التجارية بين رجال أعمال الدول الأعضاء من خلال عقد لقاءات بين رجال الأعمال تحديداً في دول حوض النيل.

١٤- تعزيز دور شركة ضمان الصادرات التابعة لبنك تنمية الصادرات في توفير التمويل وضمان الصادرات إلى دول حوض النيل.

١٥- الاستفادة من المزايا التي تقدمها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتوفير الائتمان للصادرات.

١٦- تفعيل دور غرفة المقاصة للكوميسا في سداد المدفوعات التجارية بالعملات الدولية.

١٧- دعم استفادة المصدرين المصريين من المساعدات المالية التي يقدمها بنك التنمية الأفريقي وغيره من المؤسسات المالية الدولية في مجال تنمية الصادرات.

١٨- انشاء لجنة مشتركة تعمل على الترويج للاستثمارات العالميه في منطقة حوض النيل وهو ما يزيد من جاذبية سوق حوض النيل وبما يخفض من تكاليف الدعايه والترويج عبر اقتسام تلك التكاليف بين دول حوض النيل.

١٩- تأسيس سوق مشتركه للأسهم والسندات بين دول حوض النيل أو توسيعها لتشمل القارة الأفريقي ة كلها وهو بالطبع ما يوفر مصادر تمويل ودعايه للشركات والمصانع والاستثمارات المتواجدة في تلك الدول وبما يعزز من التكامل والترابط الاقتصادي على المستويات العامة والخاصة بيم جميع الدول الأعضاء.

٢٠- انشاء لجنة مشتركة تشرف على ادارة السدود الخزانات المتواجده على طول مجرى نهر النيل بما يضمن تعظيم الاستفادة من تلك السدود والخزانات في توفير المياه وتوليد الكهرباء ومنعى لاثارة أية خلافات او نزاعات بين دول حوض النيل حول الاستفاده من مياه النيل واقتسامها.

٢١- الاسراع في مشروعات الربط الكهربائي بين دول حوض النيل بما يخدم عمليات النمو والتنميه الدائمة في دول الحوض .

٢٢- العمل على حل الخلافات السياسية والاستراتيجية البينية بين الدول الأعضاء

٢٣- دعم أواصر العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع دول حوض النيل.

٢٤- حث المستثمرين المصريين علي الاستثمار في دول الحوض خاصة في المجالات التي تخص السوق المصرية علي سبيل المثال تربية وذبح الماشية التي تتوفر في هذه الدول لسد حاجة السوق المصري منها أيضاً الاخشاب ومنتجاتها.

٢٥- ضرورة التواصل بشكل غير رسمي مع شعوب دول حوض النيل والتفاعل مع الرأي العام بها بما يعني استخدام أسلوب الدبلوماسية الشعبية عن طريق المنظمات غير الحكومية والاتحادات التجارية والصناعية وجمعيات رجال الأعمال.

٢٦- التحسب لنتائج التحركات القادمة لدول الحوض بما فيها التوقيع علي اتفاقية حوض النيل والاستمرار في التفاوض مع هذه الدول لمنع تفعيل الاتفاقية والاستعداد لكافة التطورات القانونية للجوء لمجلس الأمن ثم محكمة العدل الدولية كخطوة أخيرة نهائية إذا لزم الأمر.

٢٧- الاستناد علي الاتفاقات القانونية الموقعة سابقاً والحقوق التاريخية لمصر يجب ان تكون حجر الزاوية للمفاوض المصري في جميع جولاته التفاوضية القادمة سواء مع دول المنبع أو في المحاكم الدولية للحصول علي تأييد الهيئات والمنظمات الدولية للموقف المصري حول ترشيد استهلاك المياه والاستخدام الأمثل لها.

أهم المصادر والمراجع

خزان المياه الجوفية في الصحراء الغربية متجدد -خالد عودة

المياه الجوفية بالصحراء المصرية وإمكانات التنمية- د.مغاوري شحاتة

الدور المصري في مبادرة حوض النيل (بالعربية)- الهيئة العامة للإستعلامات٠

إعادة استخدام المياه - المركز المصري الدولي للزراعة .

شبكة الري والصرف الصحي في مصر- محمد نضر

وضع وإمكانية الموارد المائية بالصحارى المصرية - إسماعيل محمود الرملي.

الموارد المائية غير التقليدية ووسائل تنميتها والاستفادة منها- رجب عبد العظيم وحسين علوان .

سياسة التوسع الأفقي وخططه- وزارة الموارد المائية والري.

الجات ١٩٩٤وأثرها على الزراعة المصرية -سلطان أبو علي

الاحتياجات المائية لمصر وخطط تنميتها- طلعت الرقباوي

إدارة الموارد المائية في مصر بين الماضي والحاضروالمستقبل- حسين علوان .

مشكلة المياه في مصر ووسائل تنميتها وتطوير إدارتها- علي النويجي

المؤثرات البيئية لسد أسوان العالي على منطقة بحيرة ناصر ومنخفض توشكى- أحمد حسين دهب.

مواجهة ظاهرة البلطجة المائية -محمد نصر علام.

معوقات المياه الجوفية بالصحراء الغربية- صالح نور .

المياه والأراضي الزراعية في مصر-الماضي والحاضر والمستقبل محمد نصر الدين علام.

المياه العربية وأهمية تجربة توشكى في مصر- محمود أبو زيد.

لا لتسعير المياه -محمد نصر علام

لب اللباب في تحرير الأنساب - جلال الدين السيوطي

تاريخ أثيوبيا - د. زاهر رياض

إريتريا والتحديات المصيرية - حامد صالح تركي

تاريخ الجبرتي

من يوميات الجبرتي- أ. إبراهيم جلال بك

بين الحبشة والعرب- أ. عبد الحميد عابد

العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة في العصور الوسطى- رجب محمد عبد الحليم

مياة النيل فى السياسة المصرية ، ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخى - ايمن السيد عبد الوهاب

الأمن المائى العربى، الواقع والتحديات – د٠منذر خدام

دور مصر فى أفريقي ا فى العصر الحديث – د.شوقى عطا الله

مصر ودول حوض النيل – د. سيد موسى

مصر مبارك وأفريقي ا – مها عبد المجيد

حروب المياة- الصراعات المقبلة فى الشرق الأوسط – جون بللوتش

العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول حوض نهر النيل- جوزيف رامز أمين

معضلات نهر النيل السياسة المائية وبؤر الصراع المحتملة –كينفى ابراهام

الأثر الحبشي في الثقافة العربية- د. عبد العزيز عبد الغني.

أزمة المياه في المنطقة العربية- د. سامر وخالد حجازي

البعد الخارجي والصراع حول مياه النيل - د. سيف الدين يوسف محمد سعيد

اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم- د. محمود الاشرم.

الواحة الاخيرة مواجهة ندرة المياه- ساندرا بوستل -ترجمة د. علي حسين حجاج

مستقبل العلاقات المائية بين مصر ودول حوض النيل- أ.د. مغاوري شحاتة دياب.

المياه العربية، التحدي والاستجابة - عبد الملك خلف التميمي

مخططات إسرائيل المائية- جاد اسحق

مشكلة المياه في الشرق الأوسط، - هشام زعرور

الاعتداءات الإسرائيلية على المياة في الوطن- محمد حبش

فهرس الكتاب